المركز الوطني لتطوير المناهج
National Center for Curriculum Development

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة التربية والتعليم

الثقافة المالية

الصف الثاني عشر

الفصل الدراسي الثاني - المسار الأكاديمي

12

نسخة قيد الإعداد

فريق التأليف

د. عدلي شحادة قندح (رئيسًا)

أ. د. منى يعقوب هندية — أ. منال عبد الكريم الخياط

د. رامي بسام شاهين — د. محمد صبحي العمايرة

أ. فاطمة أحمد العبادي (منسقًا)

الناشر: المركز الوطني لتطوير المناهج

يسرُّ المركز الوطني لتطوير المناهج استقبال آرائكم وملحوظاتكم على هذا الكتاب عن طريق العناوين الآتية:

06-5376262 / 214 — 06-5376266 — P.O.Box: 2088 Amman 11941

@nccdjor — feedback@nccd.gov.jo — www.nccd.gov.jo

قـرَّرت وزارة التربيـة والتعليـم تدريـس هذا الكتـاب في مدارس المملكـة الأردنية الهاشـمية جميعها، بنـاءً على قـرار المجلس الأعلى للمركـز الوطني لتطوير المناهج في جلسـته رقم (2025/9)، تاريـخ 2025/11/16 م، وقرار مجلس التربيـة والتعليم رقم (2025/248)، تاريـخ 2025/12/04 م، بـدءًا من العام الـدراسي 2025 / 2026 م.

ISBN: 978 - 9923 - 41 - 971 - 7

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية:
(2025/4/2226)

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب:

عنوان الكتاب:	الثقافة المالية: الصف الثاني عشر، الفصل الدراسي الثاني
إعداد/ هيئة:	الأردن. المركز الوطني لتطوير المناهج
بيانات النشر:	عمّان: المركز الوطني لتطوير المناهج، 2025
رقم التصنيف:	375.001
الواصفات:	/ تطوير المناهج/ / المقررات الدراسية/ / مستويات التعليم/ / المناهج/
الطبعة:	الطبعة الأولى

يتحمَّل المُؤلِّف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مُصنَّفه، ولا يُعبِّر هذا المُصنَّف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية.

نسخة قيد الإعداد

تصميم وإخراج

عمر أحمد أبوعليان

التحرير اللغوي

نضال أحمد موسى

الطبعة الأولى (التجريبية) 1447 هـ / 2025 م

قائمة المحتويات

المُقدِّمة 5

الوحدة 6 المؤسسات المالية الدولية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي 6

الدرس (1): المؤسسات المالية الدولية: نشأتها، وأنواعها 8

الدرس (2): صندوق النقد الدولي 13

الدرس (3): البنك الدولي 19

اختبار نهاية الوحدة 28

الوحدة 7 الاستدامة المالية 30

الدرس (1): مُقدِّمة في الاستدامة المالية 32

الدرس (2): أهداف الاستدامة المالية 38

الدرس (3): الاستدامة المالية: التحدِّيات، والحلول 44

الدرس (4): الاقتصاد الأخضر والاستدامة 50

اختبار نهاية الوحدة 58

الوحدة 8 الذكاء الاصطناعي التوليدي في عالَم المال والأعمال 60

الدرس (1): الذكاء الاصطناعي التوليدي 62

الدرس (2): الذكاء الاصطناعي التوليدي وعالَم المال 68

الدرس (3): المستشار المالي الذكي 77

الدرس (4): الذكاء الاصطناعي التوليدي وخصوصية البيانات 83

الدرس (5): الذكاء الاصطناعي التوليدي وأخلاقيات الأعمال 90

اختبار نهاية الوحدة 96

نسخة قيد الإعداد

الوحدة 9 السياسات الاقتصادية وتأثيرها في التنمية والمجتمع 98

الدرس (1): مُقدِّمة في السياسات الاقتصادية والسياسة المالية 100

الدرس (2): تأثير السياسة المالية في النشاط الاقتصادي 109

الدرس (3): السياسة النقدية: أدواتها، وتأثيرها في النشاط الاقتصادي 115

الدرس (4): السياسة التجارية: أدواتها، وتأثيرها في النشاط الاقتصادي 121

الدرس (5): السياسة الصناعية: أدواتها، وتأثيرها في النشاط الاقتصادي 129

اختبار نهاية الوحدة 138

مسرد المصطلحات 140

نسخة قيد الإعداد

المُقدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رَبِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فانطلاقًا من الرؤية الملكية السامية، يستمر المركز الوطني لتطوير المناهج، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، في أداء رسالته المُتعلِّقة بتطوير المناهج المدرسية؛ بُغْيَةَ تحقيق التعليم النوعي المُتميِّز.

بناءً على ذلك، فقد جاء كتاب الثقافة المالية للصف الثاني عشر منسجمًا مع فلسفة التربية والتعليم، وخطة تطوير التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، ومُحقِّقًا مضامين الإطار العام والإطار الخاص للثقافة المالية ومعاييرها ومُؤشِّرات أدائها، التي تتمثَّل في إعداد مُواطِن ذي شخصية إيجابية، ومُتسلِّح بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقِيَم التي تُمكِّنه من بناء قدراته، وتطوير نفسه لمواكبة التغيُّرات المُتسارِعة في مختلف المجالات، ومُلِمٍّ بمهارات القرن الحادي والعشرين.

روعي في تأليف هذا الكتاب الفروق الفردية بين الطلبة، والتركيز على جعلهم قادرين على ربط المعرفة بالحياة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وامتلاك مهارات الاتصال المختلفة؛ ما يُحفِّزهم إلى السعي نحو المعرفة مدى الحياة، مُعتمِدين على أنفسهم في عملية التعلُّم.

اشتمل الكتاب على أربع وحدات دراسية مُوزَّعة على محاور مبحث الثقافة المالية، وهي: المؤسسات المالية الدولية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاستدامة المالية، والذكاء الاصطناعي التوليدي في عالَم المال والأعمال، والسياسات الاقتصادية وتأثيرها في التنمية والمجتمع. يُمكِّن محتوى الكتاب الطلبة من المعارف والمهارات المالية والمبادئ وأخلاقيات العمل المالي، ويجعلهم أهلًا لتحمُّل المسؤولية المالية واتِّخاذ قرارات مالية صحيحة في حياتهم اليومية والمستقبلية، ويمنحهم كفايات التفكير الإبداعي، والتفكير الناقد، وكفايات الاتصال والتواصل والتقصّي والبحث وحَلِّ المشكلات.

ونحن إذ نُقدِّم هذا الكتاب، فإنَّنا نُؤمِّل أنْ يُسهِم في تحقيق الأهداف المنشودة لدى الطلبة، وأنْ يُنمِّي لديهم اتجاهات إيجابية نحو العمل والتعلُّم المستمر، ونسأل الله تعالى أنْ يُوفِّقنا لِما فيه خير بلدنا وأُمَّتنا.

والله ولي التوفيق

المركز الوطني لتطوير المناهج

نسخة قيد الإعداد

THE WORLD BANK

INTERNATIONAL MONETARY FUND

الوحدة السادسة

6

المؤسسات المالية الدولية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

نسخة قيد الإعداد

- ما أهداف كلٍّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟
- كيف تُسهِم هاتان المؤسستان في دعم الاستقرار الاقتصادي؟

المؤسسات المالية الدولية: نشأتها، وأنواعها

نتاجات التعلُّم

1- تعرُّف مفهوم المؤسسات المالية الدولية.
2- توضيح أسباب نشوء المؤسسات المالية الدولية.
3- بيان مظاهر الأزمات الاقتصادية.
4- تمييز أنواع المؤسسات المالية الدولية بحسب الوظائف التي تؤدّيها في دعم الاقتصاد العالمي.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

المؤسسات المالية الدولية، مؤتمر بريتون وودز، الأزمات الاقتصادية.

أستكشف

قد يتوارد إلى ذهني السؤالان الآتيان:

- ما المقصود بالمؤسسات المالية الدولية؟
- ما أبرز هذه المؤسسات؟

نسخة قيد الإعداد

طبيعة المؤسسات المالية الدولية، ونشأتها:

تُعرَّف **المؤسسات المالية الدولية (International Financial Institutions)** بأنَّها مؤسسات عالمية أنشأتها مجموعة من الدول؛ لتعزيز الاستقرار المالي والنقدي العالمي، ودعم التنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء بوجه خاص، وهي تخضع لأحكام القانون الدولي.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت الحاجة إلى إنشاء نظام مالي عالمي أكثر استقرارًا وعدالةً، لا سيَّما بعد الدمار الهائل الذي أحدثته هذه الحرب في البِنية التحتية، وبخاصة في أوروبا وآسيا. ولهذا عُقِد **مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods Conference)** في ولاية نيو هامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1944م، وقد حضره مُمثِّلون عن 44 دولة، وكان له دور بارز في تأسيس البِنية المؤسسية للنظام المالي الدولي؛ إذ تمخَّض عنه إنشاء العديد من المؤسسات المالية الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (أصبح جزءًا من مجموعة البنك الدولي

لاحقًا)، وذلك لدعم جهود إعادة إعمار الدول المُتضرِّرة من الحرب، وتجنُّب تكرار **الأزمات الاقتصادية (Economic Crises)** (اختلال حادٌّ ومُفاجِئ في النشاط الاقتصادي يؤدّي إلى تراجع النمو، وارتفاع مُعدَّلات البطالة، واضطراب حركة الأسواق المالية)، إضافةً إلى تمكين الدول النامية من الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق:

- توفير التمويل والخبرات الفنية اللازمة لها.
- تهيئة بيئة تعاون اقتصادي دولي أكثر فعّالية.

أُفكّر

خلَّفت الحرب العالمية الثانية دمارًا اقتصاديًّا هائلًا، فأدركت دول العالَم أهمِّية وجود نظام مالي عالمي مُوحَّد أكثر فعّالية.

برأيك، ما الأهداف الأساسية التي أُنشِئت بموجبها المؤسسات المالية الدولية؟

متى ظهرت الحاجة إلى وجود المؤسسات المالية الدولية؟

أنواع المؤسسات المالية الدولية

تُصنَّف المؤسسات المالية الدولية إلى ثلاثة أنواع رئيسة، تبعًا للوظائف التي تؤدّيها في دعم الاقتصاد العالمي، وهي:

1 – مؤسسات تمويل التنمية:

يهدف هذا النوع من المؤسسات إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، لا سيَّما في الدول النامية، وذلك بتمويل مشروعات التنمية والبِنية التحتية، والتعليم، والصِّحَّة، ومحاربة الفقر.

من الأمثلة على مؤسسات تمويل التنمية:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- البنوك الإقليمية للتنمية، مثل: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك التنمية الآسيوي.
- مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التي تُعَدُّ ذراعًا من أذرع مجموعة البنك الدولي، وتؤدّي دورًا مُزدوَجًا؛ إذ تُموِّل مشروعات التنمية، وتعمل على تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية بتقديم التمويل والدعم اللازمين للقطاع الخاص.

نسخة قيد الإعداد

2 – مؤسسات الاستقرار النقدي والمالي:

تُركِّز هذه المؤسسات على حماية النظام النقدي والمالي العالمي من التقلُّبات والصدمات الاقتصادية، وتسعى إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، ومُعدَّلات التضخُّم، وأسواق المال، إضافةً إلى مراقبة أداء الدول الاقتصادي، وتقديم المشورة والتمويل الطارئ عند الحاجة.

من الأمثلة على مؤسسات الاستقرار النقدي والمالي:

- صندوق النقد الدولي.
- بنك التسويات الدولية (BIS) (مؤسسة مالية دولية تُعَدُّ بمنزلة بنك البنوك المركزية في العالَم)؛ إذ يعمل على تعزيز التعاون النقدي والمالي الدولي، وتبادل المعلومات بين البنوك المركزية، ودعم السياسات التي تُسهِم في تحقيق استقرار الأنظمة المالية حول العالَم.

نشاط مشروع مدعوم دوليًّا.

أبحث في المواقع الإلكترونية الموثوقة في شبكة الإنترنت عن مشروع موَّلته إحدى المؤسسات المالية الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية أو أيِّ دولة عربية، ثمَّ أكتب تقريرًا عنه، يتضمَّن اسم المشروع، والجهة المُموِّلة، والمجال الذي يتناوله المشروع، وأثر المشروع في الاقتصاد والمجتمع. ثمَّ أقرأ التقرير أمام الزملاء/ الزميلات في الصف.

نسخة قيد الإعداد

3 – مؤسسات تمويل التجارة والاستثمار:

يهدف هذا النوع من المؤسسات إلى تشجيع التجارة الدولية، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، لا سيَّما في البيئات ذات المخاطر المُرتفِعة، وذلك بتقديم التمويل، والضمانات، والخدمات التأمينية والاستشارية.

من الأمثلة على مؤسسات تمويل التجارة والاستثمار:

- وكالة ضمان الاستثمار المُتعدِّدة الأطراف (MIGA)؛ وهي إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، التي تُوفِّر ضمانات من المخاطر السياسية للمُستثمِرين الأجانب.
- مركز تسوية منازعات الاستثمار (ICSID) الذي يتولّى تسوية النزاعات بين المُستثمِرين والدول.
- مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، أنظر الشكل (1).

ما أنواع المؤسسات المالية الدولية بحسب الوظائف التي تؤدّيها في دعم الاقتصاد العالمي؟

الشكل (1): أنواع المؤسسات المالية الدولية.

نسخة قيد الإعداد

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

تؤدّي المؤسسات المالية الدولية دورًا مُهِمًّا في دعم الدول وقت الأزمات، ومساعدتها على بناء مستقبل أفضل. يتمثَّل هذا الدعم في منح القروض، وتقديم الدعم الفني لمشروعات الصِّحَّة والتعليم والبِنية التحتية.

نصيحة

ينبغي أنْ أكون واعيًا بدور المؤسسات المالية الدولية؛ فالعالَم اليوم أصبح مُترابِطًا، وما يحدث في اقتصاد دولة ما قد يترك أثرًا في حياتي ومستقبل وطني.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: ما الأسباب التي أدَّت إلى نشوء العديد من المؤسسات المالية الدولية، لا سيَّما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؟

السؤال الثاني: أذكر مثالين على المؤسسات المالية الدولية المُنضوِية تحت مِظَلَّة مؤسسات الاستقرار النقدي والمالي.

السؤال الثالث: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1 – انعقد مؤتمر بريتون وودز عام 1944م في الولايات المتحدة الأمريكية، وأسفر عن تأسيس:

أ) منظمة التجارة العالمية.

ب) البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

ج) مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

د) منظمة الصِّحَّة العالمية.

2 – من أهداف مؤسسات تمويل التنمية:

أ) مراقبة أسعار الفائدة العالمية.

ب) تسوية المنازعات بين المُستثمِرين والدول.

ج) تمويل مشروعات التنمية والبِنية التحتية.

د) التدخُّل في السياسات النقدية للدول.

3 – من المؤسسات التي تُقدِّم دعمًا فنيًّا وماليًّا للدول في حال تعرُّضها لأزمات اقتصادية:

أ) مركز تسوية منازعات الاستثمار.

ب) منظمة الصِّحَّة العالمية.

ج) مجلس الأمن الدولي.

د) صندوق النقد الدولي.

نسخة قيد الإعداد

صندوق النقد الدولي

أستكشف

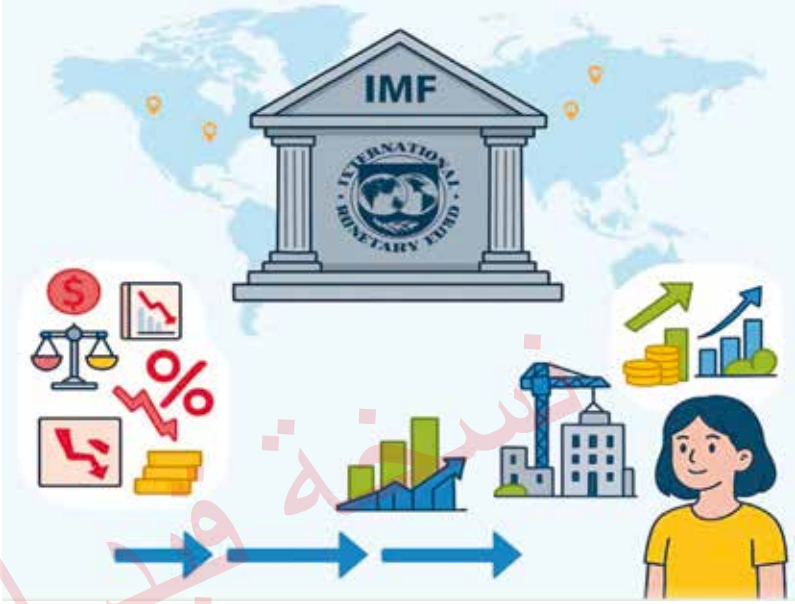

تُواجِه العديد من الدول، وبخاصة النامية والناشئة منها، أزمات اقتصادية حادَّة، تتجلّى في صور مُتعدِّدة، أبرزها: ارتفاع مُعدَّلات التضخُّم، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات، وصعوبة الوصول إلى أسواق التمويل الدولية. وهنا يبرز الدور الفعّال لصندوق النقد الدولي بوصفه مؤسسة مالية دولية تُعْنى بالحفاظ على استقرار النظام النقدي والمالي العالمي.

في هذا السياق، قد يتوارد إلى ذهني السؤالان الآتيان:

- ما المهام الأساسية التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي؟
- ما أشكال المساعدات والتمويل التي يُقدِّمها صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء؟

أوَّلًا: نشأة صندوق النقد الدولي ومهامه الرئيسة.

صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) مؤسسة مالية دولية أُنشِئت عام 1944م أثناء انعقاد مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأ الصندوق نشاطه رسميًّا عام 1945م. واليوم يضمُّ الصندوق في عضويته 191 دولة، ويتولّى أداء ثلاث مهام أساسية، هي:

1- تعزيز التعاون النقدي الدولي.

2- تشجيع التوسُّع في التجارة والنمو الاقتصادي.

3- الحَدُّ من السياسات التي قد تُلحِق ضررًا بالرخاء العالمي.

نتاجات التعلُّم

1- تعرُّف نشأة صندوق النقد الدولي ومهامه الرئيسة.

2- تعرُّف مصادر التمويل التي تُعزِّز الموارد المالية لصندوق النقد الدولي.

3- بيان أشكال المساعدات والتمويل التي يُقدِّمها صندوق النقد الدولي.

4- تعرُّف أبرز المُعوِّقات التي تعترض عمل صندوق النقد الدولي، لا سيَّما في الدول النامية.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاصة، ميزان المدفوعات، الهياكل المؤسسية والإدارية.

أُفكِّر

يؤدّي صندوق النقد الدولي دورًا مُهِمًّا في دعم البلدان الأعضاء التي تُواجِه أزمات اقتصادية ومالية؛ إذ يساعدها على استعادة استقرارها الاقتصادي والمالي، والنهوض بها من جديد.

برأيك، كيف يُمكِن لصندوق النقد الدولي مساعدة البلدان الأعضاء التي تُواجِه أزمات اقتصادية ومالية؟

نسخة قيد الإعداد

لتنفيذ هذه المهام، يسعى الصندوق إلى تعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء، بالتنسيق مع الهيئات الدولية الأُخرى؛ لدعم السياسات الاقتصادية التي تُعزِّز الاستقرار النقدي والمالي العالمي. وهذا يساعد على رفع مُعدَّلات الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، إضافةً إلى تحسين مستويات المعيشة، وتعزيز الرفاه الاقتصادي في مختلف أنحاء العالَم.

● ثانيًا: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي.

يحصل صندوق النقد الدولي على موارده المالية من ثلاثة مصادر رئيسة، هي:

1- حصص البلدان الأعضاء؛ إذ تُعَدُّ هذه الحصص المصدر الرئيس الذي يستمدُّ منه الصندوق موارده المالية، وتعكس كل حصة في جوهرها حجم الاقتصاد الوطني للبلد العضو، ومكانتها في الاقتصاد العالمي.

2- اتفاقيات الاقتراض الجديدة بين الصندوق ومجموعة من البلدان الأعضاء (Arrangements to New borrow) التي تُعَدُّ بمنزلة المورد الرئيس المُسانِد لحصص العضوية. ففي شهر كانون الثاني من عام 2020م، اتَّفق أعضاء المجلس التنفيذي للصندوق على مضاعفة حجم موارد الصندوق إلى 365 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وهي تُعادِل 526 مليار دولار أمريكي في ذلك الوقت.

3- اتفاقيات الاقتراض الثنائية بين الصندوق والبلدان الأعضاء (Bilateral borrowing agreements) التي تعمل على زيادة موارد الصندوق. ففي عام 2020م، وافق أعضاء المجلس التنفيذي للصندوق على عقد جولة جديدة من اتفاقيات الاقتراض الثنائية مع البلدان الأعضاء، انتهت بتوقيع اتفاقيات ثنائية بلغت قيمتها 128مليار وحدة حقوق سحب خاصة تقريبًا (أيْ 183 مليار دولار أمريكي)، ودخلت حيِّز التنفيذ ابتداءً من 5 شباط 2021م، أنظر الشكل (1).

وحدة حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights)

احتياطيات دولية أنشأها صندوق النقد الدولي عام 1969م لدعم الاحتياطيات الرسمية للبلدان الأعضاء؛ إذ يُمكِن لهذه البلدان مبادلة حقوق السحب الخاصة في ما بينها بعملات أُخرى، علمًا بأنَّ قيمتها تستند إلى سَلَّة من خمس عملات رئيسة، هي: الدولار الأمريكي، واليورو، واليوان الصيني، والين الياباني، والجنيه الاسترليني.

ما المصادر التي تُعزِّز الموارد المالية لصندوق النقد الدولي؟

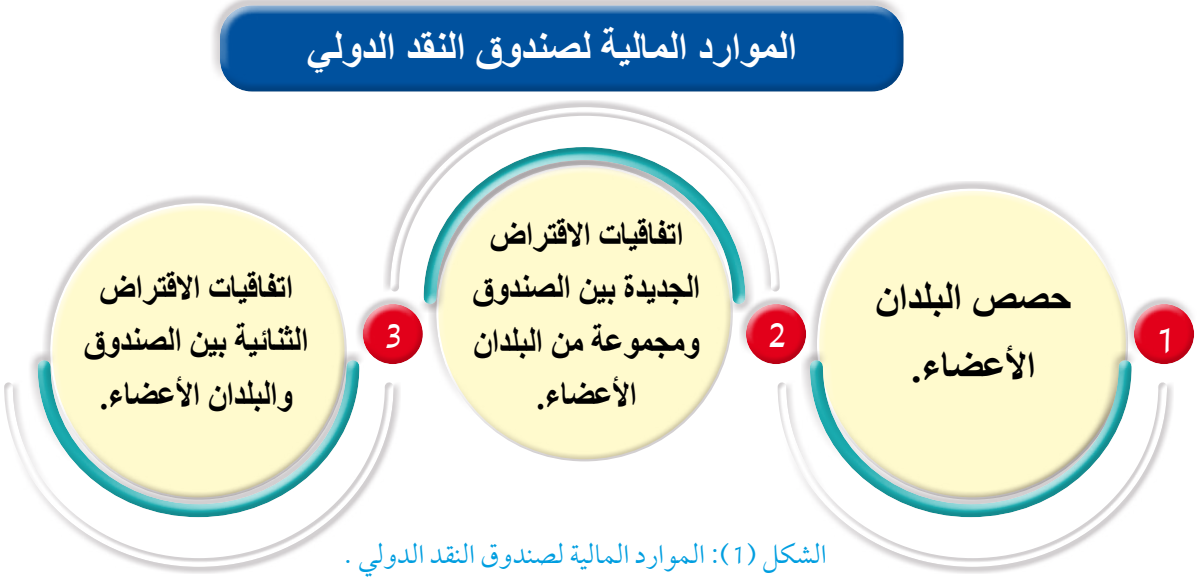

الشكل (1): الموارد المالية لصندوق النقد الدولي.

نسخة قيد الإعداد

ثالثًا: المساعدات والتمويلات التي يُقدِّمها صندوق النقد الدولي.

يمتاز صندوق النقد الدولي عن مؤسسات تمويل التنمية بعدم تمويله مشروعات مُحدَّدة، واضطلاعه بمهام عِدَّة، أبرزها:

1- تقديم دعم مالي عام لبعض الدول المحتاجة؛ بُغْيَةَ مساعدتها على تنفيذ إصلاحات تُسهِم في تعزيز النمو الاقتصادي فيها.

2- توفير تمويل وقائي يُستخدَم أداةً استباقيةً لتجنُّب تكرار وقوع الأزمات الاقتصادية والمالية، علمًا بأنَّ الصندوق يُراجِع باستمرار أدواته التمويلية؛ لضمان مُواءَمتها مع الاحتياجات المُتغيِّرة للبلدان الأعضاء.

يُذكَر أنَّ الأزمات الاقتصادية والمالية التي قد تُواجِهها دول العالَم، وبخاصة النامية منها، تأخذ أشكالًا عديدةً. على سبيل المثال، قد تحدث الأزمات الاقتصادية نتيجة وجود خلل حادٍّ في ميزان المدفوعات؛ ما يَحول دون قدرة الدولة على تغطية كُلْفة مستورداتها، أو يجعلها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية المُتعلِّقة بخدمة الدَّيْن الخارجي.

وبالمثل، فإنَّ تفاقم عجز الموازنة العامة الحادِّ نتيجة زيادة النفقات وضعف الإيرادات، إلى جانب تصاعد مستويات الدَّيْن العام المحلي والخارجي؛ قد يَحدُّ من قدرة الدولة على تمويل مشروعات التنمية التي تأتي في مُقدِّمة أولوياتها.

كذلك، فإنَّ الأزمات المالية التي تُواجِهها المؤسسات المالية قد تُعْزى إلى نقص السيولة لديها، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب؛ ما يتسبَّب في انتقال مخاطر العدوى إلى مؤسسات أُخرى ضمن النظام المالي، وتعطُّل عمليات التوسيط المالي.

3- تقديم أنشطة لبناء القدرات، تشمل المساعدة الفنية والتدريب المُوجَّه إلى الجهات الحكومية؛ لمساعدة البلدان الأعضاء على تقوية مؤسساتها الاقتصادية، وتحسين جودة بياناتها الإحصائية.

تشمل هذه الأنشطة مجالات عِدَّة، مثل: الإدارة الضريبية، وإدارة الإنفاق العام، والسياسات النقدية، وسعر الصرف، إضافةً إلى الرقابة على النظام المالي وتنظيمه، وتعزيز الأُطر التشريعية.

4- تقديم المشورة بخصوص السياسات الاقتصادية التي تُسهِم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحَدِّ من التعرُّض للأزمات الاقتصادية والمالية، ورفع مستويات المعيشة في البلدان الأعضاء.

ميزان المدفوعات

(Balance Of Payments)

سجل محاسبي يحوي جميع المعاملات الاقتصادية بين دولة مُعيَّنة وبقيَّة دول العالَم خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة، تكون عادةً سنة واحدة. وهو يشمل جميع التدفُّقات النقدية الداخلة إلى الدولة وتلك الخارجة منها؛ سواء كانت مُتعلِّقة بالسلع، أو الخدمات، أو رؤوس الأموال، أو التحويلات المالية.

ما أشكال المساعدات والتمويل التي يُقدِّمها صندوق النقد الدولي؟

نسخة قيد الإعداد

رابعًا: المُعوِّقات التي تعترض عمل صندوق النقد الدولي.

تتعدَّد المُعوِّقات التي تعترض عمل صندوق النقد الدولي، لا سيَّما في الدول النامية. ومن أبرز هذه المُعوِّقات:

1 – ضعف الهياكل المؤسسية والإدارية في بعض البلدان الأعضاء:

تُعرَّف الهياكل المؤسسية والإدارية (Institutional and Administrative Frameworks) بأنَّها الإطار التنظيمي والقانوني والإداري الذي تُبْنى عليه مؤسسات الدولة، والذي يُحدِّد كيفية توزيع الصلاحيات، واتِّخاذ القرارات، وتنفيذ السياسات، وإدارة الموارد، والرقابة على الأداء.

يُعَدُّ ضعف الهياكل المؤسسية والإدارية واحدًا من أبرز المُعوِّقات التي يُواجِهها صندوق النقد الدولي عند تنفيذ برامجه في الدول النامية؛ إذ تُشكِّل هذه الهياكل الأساس الذي تقوم عليه مؤسسات الدولة، وتُطبَّق من خلاله السياسات الاقتصادية. فإذا كانت المؤسسات الحكومية ضعيفة، أو تفتقر إلى الكفاءات الفنية المُؤهَّلة، أصبحت قدرتها محدودة على تنفيذ الإصلاحات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي. كذلك، فإنَّ غياب التنسيق بين الجهات الرسمية، ونقص البيانات الاقتصادية الدقيقة، وضعف آليّات الرقابة والمتابعة؛ يؤدّي إلى تعطيل تنفيذ البرامج المُتَّفَق عليها، أو يَحول دون تطبيقها بصورة فعّالة.

2 – انتشار الفساد وغياب الشفافية في بعض البلدان الأعضاء:

إنَّ ضعف مُؤشِّر النزاهة وغياب آليّات الرقابة والمساءلة في بعض البلدان قد يؤدّي إلى سوء استخدام القروض والمساعدات المالية التي يُقدِّمها صندوق النقد الدولي، ومن ثَمَّ يَحول دون قدرة حكومات هذه البلدان على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية المُتَّفَق عليها. وقد لا يتمكَّن صندوق النقد الدولي من متابعة تنفيذ هذه الإصلاحات، أو التحقُّق من التزام تلك البلدان بالشروط المُتَّفَق عليها، فيتراجع أثر التمويل المُقدَّم، وتظلُّ المشكلات الاقتصادية والمالية من دون حلول جذرية.

نشاط معالجة الأزمات الاقتصادية.

- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة الطلبة إلى مجموعات عمل غير مُتجانِسة.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد كل مجموعة محاكاة دور صندوق النقد الدولي في مساعدة دولة نامية تمرُّ بأزمة اقتصادية حادَّة، مثل: ارتفاع مُعدَّلات التضخُّم، وتراجع القوَّة الشرائية للعملة، وزيادة الدَّيْن العام.
- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة على أفراد كل مجموعة ملفًّا يحوي بيانات (مثل: تراجع احتياطيات النقد الأجنبي، وانخفاض مُعدَّلات النمو الاقتصادي) عن دولة افتراضية.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد كل مجموعة إعداد خُطَّة إصلاح اقتصادي لهذه الدولة بدعم من صندوق النقد الدولي.
- يختار المُعلِّم/ المُعلِّمة مجموعة أُخرى من الطلبة، يُطلِق عليها اسم لجنة صندوق النقد الدولي، ويطلب إلى أفرادها تقييم الخُطَط بناءً على فعّاليتها وتوافقها مع أهداف الصندوق الذي أُنشِئ من أجلها.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى الطلبة في كل مجموعة عرض النتائج التي توصَّلوا إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

3 – ضعف البِنية التشريعية والقانونية في بعض البلدان الأعضاء:

يُعَدُّ غياب التشريعات الواضحة المُنظَّمة التي تَحْكم النشاط الاقتصادي والمالي، واعتماد تشريعات تقليدية لا تُواكِب الاقتصاد الحديث؛ واحدًا من أهمِّ المُعوِّقات التي تَحدُّ من فعّالية برامج الإصلاح التي يتبنّاها صندوق النقد الدولي. فإذا كانت الدولة تفتقر إلى قوانين مالية وتنظيمية واضحة، أو تعتمد أنظمة رقابة غير فعّالة؛ فإنَّه يصبح من الصعب عليها تطبيق السياسات التي يقترحها الصندوق. ولا شكَّ في أنَّ عدم استقلالية القضاء وبطء الإجراءات القانونية يُؤثِّران سلبًا في البيئة الاقتصادية.

4 – غياب الاستقرار الأمني والاستقرار السياسي في بعض البلدان الأعضاء:

قد تشهد بعض الدول صراعات مُسلَّحة، أو اضطرابات اجتماعية، أو تهديدات أمنية مستمرة، فتصبح قدرتها على تطبيق الإصلاحات والسياسات المُتَّفَق عليها ضمن الأُطر الزمنية والمالية محدودة جدًّا، علمًا بأنَّ التأثير السلبي لغياب الأمن لا يقتصر فقط على الجوانب المؤسسية، وإنَّما يمتدُّ ليشمل تراجع ثقة المُستثمِرين بالاقتصاد الوطني، وتقلُّص حجم الاستثمارات الأجنبية؛ ما يُفاقِم الأزمات الاقتصادية والمالية، ويُضعِف قدرة تلك الدول على تعزيز النمو الاقتصادي فيها.

5 – الرفض الشعبي والسياسي للإصلاحات المُقترَحة:

في كثير من الأحيان، تُواجَه السياسات والإصلاحات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي (مثل: رفع الدعم، وفرض ضرائب جديدة) برفض من شريحة واسعة من المجتمع؛ نظرًا إلى تأثيرها السلبي في مستويات المعيشة، وتسبُّبها في ارتفاع تكاليف الحياة. ثمَّ يزداد الوضع تعقيدًا حين تفتقر تلك الإصلاحات إلى التدرُّج، أو تُهمِل الجوانب الاجتماعية للفئات المُتضرِّرة؛ ما قد يُفْضي إلى احتجاجات واضطرابات تُقوِّض دعائم البيئة السياسية والبيئة الاقتصادية اللازمة لنجاح التدخُّلات الدولية.

نسخة قيد الإعداد

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

يؤدّي صندوق النقد الدولي دورًا مُهِمًّا في مساعدة الدول التي تُواجِه أزمات اقتصادية ومالية؛ إذ يُقدِّم لها قروضًا قصيرةَ الأجل ومشورةً اقتصاديةً تساعدها على استعادة استقرارها المالي؛ شرط أنْ تلتزم بتنفيذ إصلاحات مالية تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي وتقليل حجم المخاطر.

نصيحة

من المُهِمِّ إدراك أنَّ عمل صندوق النقد الدولي، لا سيَّما في الدول النامية، لا يخلو من مُعوِّقات قد تقف حائلًا دون تحقيق الصندوق لأهدافه؛ لذا، فإنَّ تعاون البلدان الأعضاء مع الصندوق ضروري لتجاوز هذه المُعوِّقات، وضمان تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: ما الفرق بين الدعم المالي العادي والتمويل الوقائي الذي يُقدِّمه صندوق النقد الدولي؟

السؤال الثاني: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1 – المصدر الرئيس الذي يستمدُّ منه صندوق النقد الدولي موارده المالية هو:

أ) اتفاقيات الاقتراض الجديدة بين الصندوق ومجموعة من البلدان الأعضاء.

ب) اتفاقيات الاقتراض الثنائية بين الصندوق والبلدان الأعضاء.

ج) حصص الاقتراض الثلاثية مع البلدان الأعضاء.

د) حصص البلدان الأعضاء.

2 – يُقدِّم صندوق النقد الدولي مساعدات، تتمثَّل في أنشطة لبناء القدرات، تشمل:

أ) التدريب المُوجَّه إلى الجهات المدنية.

ب) تحسين جودة البيانات الديموغرافية.

ج) الرقابة على النظام التكنولوجي.

د) إدارة الإنفاق العام والسياسات النقدية.

3 – من المُعوِّقات القانونية التي تعترض عمل صندوق النقد الدولي في بعض البلدان الأعضاء:

أ) سوء الأحوال الجوية.

ب) وجود بيانات دقيقة.

ج) عدم استقرار الوضع الأمني.

د) بطء الإجراءات القانونية.

نسخة قيد الإعداد

البنك الدولي

أستكشف

تعاني العديد من الدول النامية نقصًا في الموارد المالية اللازمة لتحسين بِنيتها التحتية الأساسية وتمويلها، فضلًا عن الحاجة إلى تعزيز بيئة الاستثمار فيها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية اجتماعية شاملة. وهنا يبرز دور البنك الدولي في دعم هذه الدول ومساعدتها على تحقيق أهدافها التنموية.

في هذا السياق، قد يتوارد إلى ذهني السؤالان الآتيان:

- ما الأهداف التي يسعى البنك الدولي إلى تحقيقها؟
- ما أشكال المساعدات والتمويل التي يُقدِّمها البنك الدولي؟

نتاجات التعلُّم

1- تعرُّف نشأة البنك الدولي.
2- بيان الهدف من تأسيس البنك الدولي.
3- تعرُّف المؤسسات التي يُمثِّلها البنك الدولي.
4- تعرُّف أشكال المساعدات والتمويل التي يُقدِّمها البنك الدولي.
5- تعرُّف أبرز المُعوِّقات التي تعترض عمل البنك الدولي، لا سيَّما في الدول النامية.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

التغيُّر المناخي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، وكالة ضمان الاستثمار المُتعدِّدة الأطراف، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

أُفكِّر

يُعْنى البنك الدولي بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية؛ بُغْيَةَ تحسين مستوى المعيشة، وخفض مُعدَّلات الفقر فيها، وتعزيز قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

برأيك، كيف يُمكِن للبنك الدولي أنْ يساعد البلدان الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى الأهداف التي أُنشِئ البنك من أجلها؟

أوَّلًا: مفهوم البنك الدولي، ونشأته.

البنك الدولي مؤسسة مالية دولية تتبع لمُنظَّمة الأُمم المتحدة، وتقوم على مبدأ التعاون بين البلدان الأعضاء، وقد صدر قرار بإنشائها في مؤتمر بريتون وودز عام 1944م، وحملت اسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير (أصبح جزءًا من مجموعة البنك الدولي لاحقًا)، وهدفت إلى إعادة بناء اقتصادات الدول التي دمَّرتها الحرب العالمية الثانية، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية في الدول النامية، علمًا بأنَّها بدأت ممارسة أعمالها ومهامها في مطلع عام 1946م.

واليوم يهدف البنك الدولي إلى تعزيز قدرة الدول النامية على الصمود في وجه التحدِّيات والصدمات الاقتصادية، لا سيَّما في ظلِّ تداعيات **التغيُّر المناخي (Climate Change)** (أحد أبرز التحدِّيات العالمية التي تُهدِّد السلام والأمن والاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، والتي تُعْزى إلى التحوُّل الطويل الأَمَد في أنماط المناخ على مستوى العالَم أو في مناطق مُحدَّدة منه. وهو يتمثَّل في حدوث تغيُّرات في مُتوسِّط درجات الحرارة، وأنماط الهطل، إضافةً إلى تزايد حِدَّة الظواهر الجوية، مثل: العواصف، والجفاف، والفيضانات)، وفقدان التنوُّع البيولوجي، وتفشّي الأوبئة، وانتشار الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. كذلك يهدف البنك الدولي إلى تحقيق الاستدامة عن طريق دعم النمو الاقتصادي، ومحاربة الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز التنمية البشرية، وتحسين إدارة المالية العامة والديون، إلى جانب الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير الهواء النقي والمياه النظيفة والطاقة بأسعار مقبولة.

لتحقيق هذه الأهداف، يعمل البنك الدولي على بناء شراكات وثيقة مع المؤسسات المُتعدِّدة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مختلف الدول التي تتعامل معه، بما يضمن تنسيق الجهود وتكاملها، وتعظيم الأثر الإنمائي.

يشير مصطلح البنك الدولي إلى مجموعة تضمُّ خمس مُنظَّمات عالمية، هي:

1 – **البنك الدولي للإنشاء والتعمير (International Bank for Reconstruction and Development: IBRD):**

هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية، أُنشِئت أثناء عقد مؤتمر بريتون وودز عام 1944م. تُمثِّل هذه المؤسسة أكبر بنك إنمائي على مستوى العالَم، وهي تدعم رسالة مجموعة البنك الدولي بتقديمها القروض والضمانات ومُنتَجات إدارة المخاطر والخدمات الاستشارية للدول المُتوسِّطة الدخل والدول المُنخفِضة الدخل التي تتمتَّع بالأهلية الائتمانية، فضلًا عن مشاركتها في تنسيق جهود الاستجابة والتصدّي للتحدِّيات الإقليمية والعالمية.

2 – المؤسسة الدولية للتنمية (International Development Association: IDA):

هي الذراع التابعة لمجموعة البنك الدولي التي تُعْنى بمساعدة أكثر بلدان العالَم فقرًا. أُنشِئت هذه المؤسسة عام 1960م بهدف الحَدِّ من الفقر، وذلك بتقديم قروض مُيسَّرة خالية من الفائدة أو مُنخفِضة الفائدة، والسماح بمُدَد سداد طويلة ومرنة، إضافةً إلى توفير منح مُوجَّهة نحو برامج ومشروعات تُسهِم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوات الاجتماعية، وتحسين مستويات المعيشة لقاطني الدول الفقيرة.

يُذكَر أنَّ المؤسسة الدولية للتنمية تُمثِّل أحد أكبر مصادر الدعم المُقدَّم للدول الخمس والسبعين المُنخفِضة الدخل في العالَم.

3 – مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation: IFC):

هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تُعْنى بتعزيز الاستثمار في القطاع الخاص بوصفه مُحرِّكًا رئيسًا للتنمية في الدول النامية. واليوم يمتدُّ تأثير المؤسسة الدائم إلى نحو أكثر من 100 دولة.

سعت المؤسسة منذ عام 1956م إلى تمكين رُوّاد الأعمال في جميع أنحاء العالَم بهدف تطبيق الحلول المستدامة على نطاق واسع، والعمل على تحويل الأفكار الخلّاقة إلى مُحرِّكات للنمو الشامل، واستحداث الملايين من فرص العمل، والارتقاء بمستوى المعيشة، وإحداث تحوُّل في المجتمعات المحلية.

4 – وكالة ضمان الاستثمار المُتعدِّدة الأطراف (Multilateral Investment Guarantee Agency: MIGA):

تُعْنى هذه الوكالة بتقديم ضمانات التأمين من المخاطر السياسية والمخاطر غير التجارية (مثل الحروب)، والاضطرابات المدنية. تهدف هذه الضمانات إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية عن طريق تقليل المخاطر التي قد يُواجِهها المُستثمِرون؛ ما يُسهِم في دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

5 – المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (International Centre for Settlement of Investment Disputes: ICSID):

هو مؤسسة دولية أنشأتها مجموعة البنك الدولي عام 1966م بهدف توفير آليَّة حيادية ومستقلة لتسوية النزاعات بين المُستثمِرين الأجانب والدول المُضيفة؛ سواء كان ذلك عن طريق الوساطة، أو التحكيم، أو تقصّي الحقائق، أنظر الشكل (1).

الشكل (1): المُنظَّمات العالمية التابعة للبنك الدولي.

ثانيًا: المساعدات والتمويلات التي يُقدِّمها البنك الدولي.

يُقدِّم البنك الدولي مجموعة مُتنوِّعة من أشكال المساعدات للبلدان الأعضاء، وهي تختصُّ أساسًا بدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، لا سيَّما في الدول المُتوسِّطة الدخل والدول المُنخفِضة الدخل. تشمل الأشكال الرئيسة لهذه المساعدات ما يأتي:

1 – القروض (Loans):

تُمنَح القروض بأسعار فائدة مُنخفِضة، أو من دون أيِّ فائدة (لأكثر الدول فقرًا)، وهي تُسدَّد بمرونة على مدار سنين طويلة، وتُخصَّص لتمويل مشروعات تنموية في مجالات حيوية، مثل: البِنية التحتية، والتعليم، والصِّحَّة، والزراعة.

2 –المنح (Grants):

تُقدَّم المنح للدول التي تعاني أوضاعًا اقتصاديةً أو سياسيةً حرجةً، وهي تُستخدَم أيضًا في تمويل مشروعات إنسانية وبيئية، إضافةً إلى دعم الإصلاحات المؤسسية.

3 – المساعدات الفنية وبناء القدرات (Technical Assistance & Capacity Building):

يحرص البنك الدولي على تقديم الخبرات اللازمة والمشورة الفنية لصانعي السياسات، ويُسهِم في دعم القدرات الإدارية والرقابية وتطويرها في المؤسسات الحكومية، إلى جانب المشاركة في إعداد البرامج والمشروعات الحيوية وتنفيذها.

4 – الضمانات (Guarantees):

يُعْنى البنك الدولي بتقديم الضمانات اللازمة للوقاية من المخاطر السياسية أو المخاطر الائتمانية (أيْ عدم تسديد القروض)؛ لتشجيع الاستثمارات الخاصة في الدول النامية، وهو ما يُسهِم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في هذه الدول.

نسخة قيد الإعداد

نشاط 1 معالجة الآثار الناجمة عن الأزمات الاقتصادية.

- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة الطلبة إلى مجموعات عمل غير مُتجانِسة.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد كل مجموعة محاكاة الدور الذي يؤدّيه البنك الدولي عند تعرُّض إحدى الدول النامية لأزمة اقتصادية.
- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة على أفراد كل مجموعة ملفًّا يحوي بيانات (مثل: تجاوز حَدِّ الفقر، وارتفاع مُعدَّلات البطالة، وضعف البِنية التحتية) عن دولة افتراضية.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد كل مجموعة إعداد خُطَّة إنقاذ لهذه الدولة بدعم من البنك الدولي.
- يختار المُعلِّم/ المُعلِّمة مجموعة أُخرى من الطلبة، يُطلِق عليها اسم لجنة البنك الدولي، ويطلب إليها تقييم الخُطَط بناءً على فعّاليتها واستدامتها وعدالتها.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى الطلبة في كل مجموعة عرض النتائج التي توصَّلوا إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

5 – المعرفة والبحوث (Knowledge & Research):

يُقدِّم البنك الدولي تقاريرَ وبحوثًا اقتصاديةً تساعد الدول على اتِّخاذ قرارات مبنية على الأدلَّة، وتشمل هذه التقارير ممارسة أنشطة الأعمال، وآفاق الاقتصاد العالمي.

6 – التمويل المُختلَط (Blended Finance):

يحرص البنك الدولي – بالتنسيق مع المؤسسات التي تعمل تحت مِظلَّته– على الاستثمار في حصص رأس المال لمشروعات القطاع الخاص ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي، لا سيَّما في الدول النامية، وذلك بهدف تقليل المخاطر المُرتبِطة بالاستثمار، وتحسين العوائد، أنظر الشكل (2).

كيف تُسهِم المساعدة الفنية وبناء القدرات في تحقيق أهداف البنك الدولي؟

الشكل (2): المساعدات والتمويلات التي يُقدِّمها البنك الدولي.

نسخة قيد الإعداد

نشاط 2 أثر مشروع مُموَّل من البنك الدولي.

- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة الطلبة إلى مجموعات عمل غير مُتجانِسة (2–5 أفراد في كل مجموعة).
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد كل مجموعة اختيار إحدى الدول العربية، (مثل: الأردن، ومصر، والمغرب، وتونس، والعراق، واليمن)، ثمَّ البحث في المواقع الإلكترونية الموثوقة في شبكة الإنترنت عن مشروع موَّله البنك الدولي في الدولة المختارة، ومراعاة توثيق ما يأتي: اسم المشروع، واسم الدولة المستفيدة من المشروع، وسنة البَدْء بتنفيذ المشروع، وتكلفة المشروع الكلية، والفئة المستفيدة من المشروع، والوصف الموجز للمشروع، والأثر المُتوقَّع من المشروع.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى الطلبة في كل مجموعة عرض النتائج التي توصَّلوا إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

● ثالثًا: المُعوِّقات التي تعترض عمل البنك الدولي.

تتعدَّد المُعوِّقات التي تعترض عمل البنك الدولي، لا سيَّما في الدول النامية. ومن أبرز هذه المُعوِّقات:

1 – ضعف الهياكل المؤسسية والإدارية في بعض البلدان الاعضاء:

يُعَدُّ ضعف الهياكل المؤسسية والإدارية أحد الأسباب الرئيسة التي تَحدُّ من تأثير نشاط البنك الدولي في بعض البلدان الأعضاء، وبخاصة النامية منها. فإذا كانت المؤسسات الحكومية تعاني ضعفًا في القدرات المؤسسية في مجال التخطيط والإدارة، فإنَّ تنفيذ المشروعات التنموية التي يُموِّلها البنك الدولي سيُواجَه بعراقيل عِدَّة، تتمثَّل في بطء الإنجاز، وضعف كفاءة استخدام الموارد، وغياب المتابعة والتقييم الفعّال؛ ما يُفْضي إلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة، ويَحدُّ من الأثر التنموي المستدام.

2 – انتشار الفساد وغياب الشفافية في بعض البلدان الأعضاء:

إنَّ ضعف مُؤشِّر النزاهة وغياب آليّات الرقابة والمساءلة في إدارة المشروعات التنموية يزيد من مخاطر هدر الموارد المالية وسوء استخدامها، ويُعرِّض المشروعات للفشل أو التأخير. وبالمثل، فإنَّ انتشار ظاهرة الفساد يُعوِّق عمليات المشتريات والتوريد، ويؤدّي إلى استبعاد الكفاءات وتغليب المصالح الشخصية؛ ما يُضعِف الأثر التنموي لتلك المشروعات.

3 – ضعف البِنية التشريعية والقانونية في بعض البلدان الأعضاء:

إنَّ غياب التشريعات الواضحة المُنظِّمة التي تَحْكم النشاط الاقتصادي والمالي، واعتماد تشريعات تقليدية لا تُواكِب الاقتصاد الحديث؛ يُعرقِل جهود تنفيذ المشروعات التنموية، ويُقلِّل من جاذبية بيئة الأعمال بالنسبة إلى الاستثمارات المحلية والأجنبية. كذلك، فإنَّ غياب الآليّات الفعّالة التي تختصُّ بتسوية النزاعات، وتهدف إلى حماية حقوق المُستثمِرين والملكية الفكرية؛ يُؤثِّر سلبًا في البيئة الاقتصادية.

نسخة غير الإعداد

4- غياب الاستقرار الأمني والاستقرار السياسي في بعض البلدان الأعضاء:

قد تشهد بعض الدول أحوالًا أمنيةً وسياسيةً مُضطرِبةً، وتعاني العديد من المخاطر المُرتفِعة، فتصبح قدرة حكوماتها على تنفيذ المشروعات التنموية محدودة جدًّا؛ إذ تُوجَّه الموارد المتاحة إلى توفير المُتطلَّبات الأمنية بدلًا من التنمية؛ ما يُضعِف قدرة هذه الحكومات على الوفاء بالتزاماتها تجاه البرامج المُموَّلة من البنك الدولي. كذلك يصعب في هذه البيئات المُضطرِبة توفير سُبُل المتابعة والتنسيق بين الجهات الحكومية، أو ضمان سلامة الكوادر والمعدّات اللازمة لتنفيذ المشروعات، أنظر الشكل (3).

الشكل (3): التحدِّيات التي تعترض عمل البنك الدولي.

يُذكَر أنَّ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يحرصان على تعزيز التعاون المؤسسي والفني بينهما في مواجهة التحدِّيات الاقتصادية والتنموية، وينتهجان لذلك طرائق عِدَّة، أبرزها:

1- الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع:

تُعقَد الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع في شهر تشرين الأوَّل وشهر نيسان من كل عام، وهي تبدو أشبه بمِنصَّة شاملة لتبادل الآراء حيال القضايا الاقتصادية والمالية العالمية، ومناقشة التحدِّيات الراهنة، وتنسيق السياسات بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبلدان الأعضاء، واستكشاف سُبُل تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق النمو الشامل والمستدام.

2- المشاورات والزيارات الميدانية للبلدان الأعضاء:

يسعى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى إيفاد بعثات ميدانية مُشتَرَكة إلى البلدان الأعضاء، فضلًا عن مشاركة خبراء كلٍّ من هاتين المؤسستين في بعثات المؤسسة الأُخرى؛ ما يتيح تبادل المعلومات، والتنسيق المباشر بخصوص أولويات الدعم الذي يراد تقديمه. كذلك يتعاون الطرفان على إعداد الشروط والسياسات المُرتبِطة ببرامج الإقراض التي يُقدِّمانها لضمان الاتِّساق والتكامل، وبلوغ أعلى درجات الفعّالية في دعم البلدان الأعضاء؛ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

نسخة قيد الإعداد

3 – **تبادل البيانات والتقارير المُشترَكة:**

تُعَدُّ هذه التقارير من أبرز أدوات التعاون الفني المُشترَك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتتمثَّل أهمُّها في التقارير الصادرة عن برنامج تقييم القطاع المالي للبلدان الأعضاء، علمًا بأنَّ صندوق النقد الدولي يتولّى وحده الإشراف على برنامج تقييم القطاع المالي للبلدان الأعضاء التي تنضوي تحت مِظَلَّة الاقتصادات المُتقدِّمة، في حين يتعاون الصندوق مع البنك الدولي على تنفيذ البرنامج للبلدان الأعضاء التي تنضوي تحت مِظَلَّة الاقتصادات النامية والاقتصادات الناشئة.

تُعْنى التقارير المُشترَكة بتقييم مدى متانة القطاع المالي والمصرفي، إلى جانب استعراض السياسات الرقابية التي تُطبَّق في البلدان الأعضاء على القطاع المالي وتقييمها، وتحليل المخاطر التي تُهدِّد الاستقرار المالي، وتقييم فعّالية الأُطر الرقابية والتنظيمية بما يتفق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية.

كذلك تتضمَّن هذه التقارير تقييمًا لمستوى التنمية المالية، بما في ذلك قياس مدى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية التي تُقدِّمها البنوك والمؤسسات المالية، وتحديد مستوى الشمول المالي، ودرجة استفادة مختلف فئات المجتمع من هذه الخدمات.

نسخة قيد الإعداد

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

البنك الدولي مُنظَّمة دولية تساعد الدول النامية على النهوض باقتصادها وتحسين جودة حياة مُواطِنيها، عن طريق تمويل المشروعات التنموية الحيوية، مثل: بناء المدارس والمستشفيات، وتطوير شبكات المياه والكهرباء. كذلك يُقدِّم البنك الدولي خبرات فنية واستشارات مالية لهذه الدول بهدف تحسين سياساتها الاقتصادية والإدارية؛ ما يساعدها على محاربة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

نصيحة

من المُهِمِّ إدراك أنَّ البنك الدولي ليس جهة للتمويل فحسب، بل هو شريك رئيس في التنمية؛ إذ تهدف مشروعاته إلى تحقيق العدالة الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في البلدان الأعضاء، بالرغم من المُعوِّقات التي قد تعترض عمل البنك، لا سيَّما في الدول النامية.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: ما المُنظَّمات التي تعمل تحت مِظَلَّة البنك الدولي؟

السؤال الثاني: ما أشكال المساعدات والتمويلات التي يُقدِّمها البنك الدولي؟

السؤال الثالث: ما أبرز المُعوِّقات التي تعترض عمل البنك الدولي، لا سيَّما في الدول النامية؟

السؤال الرابع: أملأ الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:

1- أُسِّس البنك الدولي عام _____ في مؤتمر _____ بعد الحرب العالمية الثانية.

2- تتكوَّن مجموعة البنك الدولي من _____ مُنظَّمات عالمية.

3- تُعْنى مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بتعزيز _____ في القطاع الخاص.

4- يُقدِّم المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID) آليَّة حيادية لتسوية النزاعات بين المُستثمِرين والدول عن طريق _____، أو _____، أو _____.

5- تعمل المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) على تقديم القروض والمنح إلى _____.

نسخة قيد الإعداد

اختبار نهاية الوحدة

السؤال الأوَّل:

أُوضِّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:

الأزمات الاقتصادية، ميزان المدفوعات، حقوق السحب الخاصة، التغيُّر المناخي.

السؤال الثاني:

أضع إشارة (✔) بجانب العبارة الصحيحة، وإشارة (✘) بجانب العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

1 – يُقدِّم صندوق النقد الدولي قروضًا طويلة الأجل لتمويل مشروعات البِنية التحتية. ( )

2 – يهدف البنك الدولي إلى محاربة الفقر وإيجاد فرص عمل في الدول النامية. ( )

3 – تُمثِّل حقوق السحب الخاصة عملة رسمية تُستخدَم في الأسواق العالمية. ( )

4 – تتأثَّر فعّالية برامج صندوق النقد الدولي بضعف الهياكل المؤسسية والإدارية في البلدان الأعضاء. ( )

5 – تعتمد مساهمة كل دولة في صندوق النقد الدولي على حجم اقتصادها وناتجها المحلي الإجمالي. ( )

6 – يُموِّل البنك الدولي الدول المُتقدِّمة لتطوير صناعاتها الثقيلة. ( )

السؤال الثالث:

أُعلِّل ما يأتي:

1 – البنك الدولي من أهمِّ المؤسسات المالية الدولية في العالَم.

2 – انتشار الفساد وغياب الشفافية من أبرز المُعوِّقات التي تعترض عمل البنك الدولي في بعض الدول النامية.

السؤال الرابع:

ما أشكال التعاون المؤسسي والفني بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟

السؤال الخامس:

أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلِّ ممّا يأتي:

1 – تتولّى مؤسسة التمويل الدولية (IFC) دعم برامج ريادة الأعمال في الدول النامية بهدف:

أ) تثبيت سعر الصرف.

ب) خفض أسعار الفائدة المحلية.

ج) استحداث فرص عمل عديدة.

د) تحسين التصنيف الائتماني للدول.

نسخة قيد الإعداد

2 – **تعمل وكالة ضمان الاستثمار المُتعدِّدة الأطراف (MIGA) على:**

أ) تقديم القروض.
ب) تقديم ضمانات التأمين.
ج) إدارة النظام النقدي العالمي.
د) فرض الضرائب.

3 – **يشترط صندوق النقد الدولي على البلدان الأعضاء التي تُواجِه أزمات اقتصادية تنفيذ إصلاحات تهدف إلى:**

أ) تقليص العجز في ميزان المدفوعات.
ب) زيادة الاستيراد.
ج) تجميد التجارة الخارجية.
د) خفض الضرائب على السلع الخارجية.

نسخة قيد الإعداد

الوحدة السابعة

7

الاستدامة المالية

نسخة قيد الإعداد

- هل تُعَدُّ الاستدامة المالية للأفراد والمؤسسات خيارًا أم ضرورةً؟

مُقدِّمة في الاستدامة المالية

نتاجات التعلُّم

1 – تعرُّف مفهوم الاستدامة المالية.
2 – توضيح العناصر اللازمة لتحقيق مبدأ الاستدامة المالية.
3 – بيان أهمية تحقيق مبدأ الاستدامة المالية.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

الاستدامة المالية.

أستكشف

قد يتوارد إلى ذهني الأسئلة الآتية:

– كيف يُمكِن لدولة أو فرد أنْ يُخطِّط ماليًّا اليوم ليعيش بأمان غدًا؟
– كيف تُؤثِّر طريقة إدارتنا لأموالنا اليوم في جودة حياتنا بعد عشر سنوات؟
– هل يعني مفهوم الاستدامة المالية فقط الادخار أم أنَّه يشير إلى ما هو أعمق من ذلك؟
– لماذا لم تَعُدِ الاستدامة المالية خيارًا، وأصبحت ضرورة؟ أُبرِّر إجابتي.
– كيف يُمكِن لقراراتنا المالية أنْ تُسهِم في حماية البيئة أو المجتمع كاملًا؟

مفهوم الاستدامة المالية:

تُعرَّف **الاستدامة المالية (Financial Sustainability)** بأنَّها قدرة الدولة أو المؤسسة أو الفرد على إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعّالية، وبطريقة تحافظ على توازن مالي مستمر ومستقر يضمن تلبية الحاجات الحالية والحاجات المستقبلية في آنٍ معًا.

نسخة قيد الإعداد

يتجلّى هذا المفهوم في ثلاثة مستويات، هي:

1- **المستوى الوطني**: امتلاك الدولة نظامًا ماليًّا قادرًا على تمويل مشروعات التنمية، والتعامل مع الأزمات (مثل: انخفاض الإيرادات، والأزمات الاقتصادية العالمية) على نحوٍ لا يؤدّي إلى تراكم مُفرِط للديون.

2- **مستوى المؤسسات**: قدرة الشركات أو الجمعيات أو الجامعات -مثلًا- على توفير موارد مالية مستقرة تتيح لها الاستمرار في أداء مهامها، وتطوير خدماتها، ومواجهة أيِّ أزمات طارئة.

3- **المستوى الفردي**: تعلُّم الفرد كيف يدير دخله ومصروفاته على نحوٍ مُتوازِن، يُمكِّنه من توفير احتياجاته الحاضرة، وتخطيط مستقبله (مثل: التعليم، والتقاعد)، من دون تحمُّل أيِّ ديون.

عناصر الاستدامة المالية:

تتطلَّب الاستدامة المالية توافر عناصر أساسية، منها:

1- **التخطيط البعيد المدى**: يكون ذلك بالتفكير في المستقبل، ووضع خُطَط مالية لِما بعد خمس سنوات أو عشرٍ، لا الاكتفاء فقط بالتخطيط لحَلِّ المشكلات الحالية.

2- **إدارة الموارد بكفاءة**: يكون ذلك بترشيد الإنفاق، واستثمار الأموال في المشروعات التي تُحقِّق أكبر فائدة.

3- **تنويع مصادر الدخل**: يُقصَد بذلك عدم اعتماد الدولة أو المؤسسة أو الفرد على مصدر واحد للدخل قد يتوقَّف أو يضعف.

4- **إدارة المخاطر**: يكون ذلك - مثلًا- بمواجهة تقلُّبات أسعار النفط، والأزمات المالية، والكوارث الطبيعية.

5- **الاستثمار في المستقبل**: يكون ذلك بالإنفاق على قطاعات التعليم، والصِّحَّة، والبِنية التحتية، والتكنولوجيا؛ لأنَّها تُعزِّز النمو الاقتصادي، وتدعم الاستقرار المالي على المدى الطويل، أنظر الشكل (1).

أُفكِّر

هل يُمكِن للتكنولوجيا المالية (FinTech) أنْ تُفْضي إلى تعزيز الاستدامة المالية أم أنَّها قد تُشكِّل تهديدًا لها أحيانًا؟ أُدعِّم إجابتي بأمثلة.

نسخة قيد الإعداد

الشكل (1): عناصر الاستدامة المالية.

الربط مع التكنولوجيا

التحوُّل الرقمي والخدمات المالية المستدامة

أسهمت تطبيقات الهاتف الذكي في تعزيز وعي الأفراد ماليًّا، وذلك بمتابعة ميزانياتهم الشهرية، وتذكيرهم بأهمية الادخار. وبالمثل، فقد ساعدت الأنظمة الإلكترونية الحكومات على تحسين إدارة الإيرادات العامة، وضبط النفقات، وتعزيز الشفافية. ومن ثَمَّ، فإنَّ دمج التكنولوجيا في الإدارة المالية لم يَعُدْ خيارًا فحسب، بل أصبح شرطًا لضمان استدامة مالية قادرة على مواجهة التحدِّيات المستقبلية بكفاءة. أمّا على مستوى المؤسسات، فقد أسهمت الخدمات المصرفية الرقمية في تقليل استخدام الورق وترشيد الطاقة، وهي تُعَدُّ من مظاهر الاستدامة البيئية والمالية في آنٍ معًا. كذلك سهَّلت المحافظ الإلكترونية والمدفوعات عن طريق الهاتف الذكي الوصول إلى الخدمات المالية؛ ما يُعزِّز الشمول المالي الذي يُعَدُّ واحدًا من عناصر الاستدامة الاقتصادية.

نسخة قيد الإعداد

نشاط خُطَّة مالية مستدامة: بين الواقع والطموح.

- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة الطلبة إلى مجموعات عمل غير مُتجانِسة.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد كل مجموعة إعداد خُطَّة مالية مستدامة لشخص ما أو أُسْرة مُعيَّنة أو مؤسسة افتراضية تُواجِه تحدِّيات مالية، ومراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيها.
- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة على أفراد كل مجموعة بطاقات تحوي سيناريوهات لمواقف واقعية، مثل: عائلة محدودة الدخل، ومؤسسة ناشئة، وبلدية تعاني عجزًا ماليًّا في موازنتها.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد كل مجموعة أداء المهمتين الآتيتين:
  - ❋ تحديد المشكلات المالية في السيناريو.
  - ❋ إعداد خُطَّة مالية مستدامة تتضمَّن ضبط عملية الإنفاق، وتنويع مصادر الدخل، وتخصيص الطوارئ والاحتياطيات، والاعتبارات البيئية والاجتماعية، وأدوات إدارة المخاطر.
- يُوجِّه المُعلِّم/ المُعلِّمة أفراد كل مجموعة إلى اختيار الطريقة المناسبة لعرض خُطَّتهم (عرض بسيط، مُلصَق جداري، عرض تقديمي شفهي).
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى الطلبة في كل مجموعة عرض النتائج التي توصَّلوا إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

أهمية الاستدامة المالية:

تُعَدُّ الاستدامة المالية ضرورة استراتيجية لضمان استقرار الدولة والمجتمع. تتمثَّل أهمية الاستدامة المالية في ثلاثة محاور رئيسة، هي:

1 – تحسين كفاءة الإنفاق العام:

لا تُعَدُّ الاستدامة المالية نوعًا من التقشُّف، بل هي استخدام ذكي للمال العام؛ إذ تُوجِّه الموارد نحو الأولويات التنموية الحقيقية (مثل: التعليم، والصِّحَّة، والبِنية التحتية، والتحوُّل الرقمي)، وتُقلِّل من الهدر والفساد المالي عن طريق الرقابة والشفافية، وتزيد من جدوى الاستثمار العام، وتعمل على إيجاد بيئة اقتصادية جاذبة ومستقرة.

2 – منع الأزمات الاقتصادية والمالية:

تَحدُّ الاستدامة المالية من الاعتماد المُفرِط على الاقتراض، والعجز في الموازنة. وهي تُجنِّب الدولة أزمات السيولة، وتُقلِّل احتمالية انهيار الخدمات العامة أو اضطراب مفاصل الاقتصاد، إضافةً إلى توفيرها قاعدة مالية صُلْبة لمواجهة حالات الطوارئ والأزمات المُفاجِئة، مثل: الجوائح الصِّحِّية (مثل جائحة كورونا)، وتقلُّب أسعار الطاقة والغذاء، والكوارث الناجمة عن تغيُّرات المناخ.

3 – ضمان العدالة بين الأجيال:

لا تُحمِّل الاستدامة المالية الأجيال القادمة ديونًا أو أعباءً ماليةً بسبب الأخطاء التي نقع فيها اليوم، بل تضمن لهم فرصًا عادلةً ومتساويةً في التعليم والصِّحَّة والبِنية التحتية، من دون إثقال كاهل أيٍّ منهم بالديون. كذلك تهتم الاستدامة المالية بالحفاظ على الأصول العامة التي تخدم الجميع، مثل: الموارد الطبيعية، وأنظمة الحماية الاجتماعية، وصناديق التقاعد؛ ما يُمكِّن جميع الأجيال من الاستفادة منها، أنظر الشكل (2).

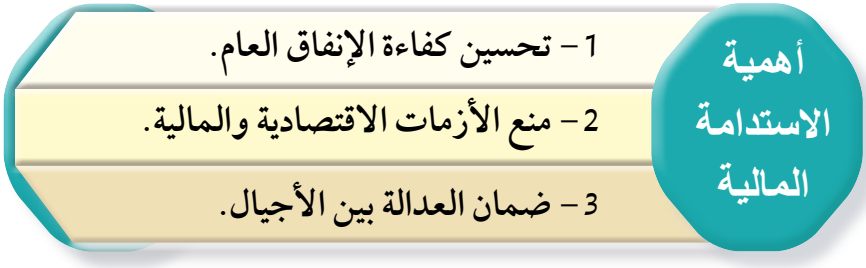

الشكل (2): أهمية الاستدامة المالية.

نسخة قيد الإعداد

العلاقة بين الاستدامة المالية والعدالة:

توجد علاقة وثيقة بين الاستدامة المالية والعدالة؛ لذا يجب الموازنة بينهما لتحقيق التنمية المستدامة ورفاه المجتمع على اختلاف أطيافه وفئاته. ولمّا كانت الاستدامة المالية والعدالة وجهين لعملة واحدة، فإنَّ الاستدامة المالية الطويلة الأجل تتطلَّب بالضرورة وجود عدالة في توزيع الموارد والفرص. وبينما تضمن الاستدامة المالية استمرار القدرة على تحقيق الأهداف المختلفة، بما في ذلك الأهداف الاجتماعية، فإنَّ العدالة تضمن شمول هذه الأهداف جميع أفراد المجتمع والوفاء باحتياجاتهم الأساسية.

إذن، فالعدالة الاجتماعية تتطلَّب توزيع الموارد والفرص على نحوٍ عادل ومُنصِف، ومراعاة احتياجات جميع أفراد المجتمع، بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية؛ تحقيقًا للتماسك الاجتماعي، وتعزيزًا لمبدأ المشاركة، وسعيًا للحَدِّ من الفقر وعدم المساواة. ولا شكَّ في أنَّ وجود بعض التحدِّيات (مثل: الفروق الاجتماعية، والفساد، وسوء الإدارة) يُقوِّض فرص تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

يُمكِن تعزيز مفهوم العدالة عن طريق ما يأتي:

1- توفير فرص متساوية للجميع في مجالي التعليم والتوظيف.

2- ضمان حصول أفراد المجتمع كافَّةً على الرعاية الصِّحِّية والاجتماعية.

3- توزيع الثروة والدخل على مختلف فئات المجتمع بصورة عادلة.

4- مكافحة التمييز والعنصرية في أوساط المجتمع.

نسخة قيد الإعداد

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

الاستدامة المالية هي قدرة الدولة أو المؤسسة أو الفرد على إدارة الموارد المالية بكفاءة، عن طريق الوفاء بالالتزامات الحالية والمستقبلية من دون اللجوء إلى مديونية مُفرِطة، أو الإضرار بمستقبل الأجيال القادمة.

نصيحة

«النجاح المالي لا يتطلَّب معجزةً، بل تخطيطًا ذكيًّا والتزامًا مستمرًّا».

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: ما المقصود بمفهوم الاستدامة المالية؟

السؤال الثاني: تتمثَّل أهمية الاستدامة المالية في ثلاثة محاور رئيسة، أذكرها.

السؤال الثالث: كيف يُمكِن للفرد تحقيق الاستدامة المالية؟

السؤال الرابع: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1- أيُّ الآتية تُعَدُّ من مُتطلَّبات الاستدامة المالية، وتعني ترشيد الإنفاق واستثمار الأموال في المشروعات التي تُحقِّق أكبر فائدة:

أ) التخطيط البعيد المدى.
ب) إدارة الموارد بكفاءة.
ج) تنويع مصادر الدخل.
د) الاستثمار في المستقبل.

2- لا تُعَدُّ الاستدامة المالية نوعًا من التقشُّف، بل هي استخدام ذكي للمال العام؛ ذلك أنَّها:

أ) تُقلِّل من حجم الإنفاق على الخدمات.
ب) تُجنِّب الاعتماد على التكنولوجيا .
ج) تُوجِّه الموارد نحو الأولويات التنموية الحقيقية.
د) تُقلِّل من احتمالية تحسين الخدمات العامة.

3- من الأمثلة على الأصول العامة التي تخدم المجتمع، وتهتم الاستدامة المالية بالحفاظ عليها:

أ) الموارد الطبيعية.
ب) أنظمة السيادة الاجتماعية.
ج) صناديق الاستثمار.
د) المباني والعقارات.

نسخة قيد الإعداد

أهداف الاستدامة المالية

نتاجات التعلُّم

1 – تحديد الأهداف الرئيسة التي تسعى الاستدامة المالية إلى تحقيقها.

2 – بيان أهداف الاستدامة المالية للأفراد والمؤسسات.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

تقلُّبات السوق، الموارد المالية.

أستكشف

قد يتوارد إلى ذهني الأسئلة الآتية:

– لماذا نحتاج إلى الاستدامة المالية؟

– ما الأهداف الرئيسة التي تسعى الاستدامة المالية إلى تحقيقها؟

– ما الدول التي أمكن لها تحقيق الاستدامة المالية؟

– ما العوامل التي ساعدتها على النجاح في ذلك؟

أهداف الاستدامة المالية:

تُعَدُّ الاستدامة المالية ركيزة أساسية لتحقيق التوازن الاقتصادي على المدى الطويل؛ سواء كان ذلك على مستوى الفرد، أو على مستوى المؤسسة، أو على مستوى الدولة؛ فهي لا تقتصر فقط على إدارة المال اليومي، وإنَّما تتجاوز ذلك إلى بناء قدرة مالية مرنة ومستدامة يُمكِنها مواجهة التحدِّيات والتغيُّرات المستقبلية وتحقيق النمو المنشود.

نسخة تجريبية للإعداد

في ما يأتي الأهداف الرئيسة التي تسعى الاستدامة المالية، على مستوى الدولة، إلى تحقيقها:

1. **الوصول إلى حالة الاستقرار المالي الطويل الأَمَد**، وذلك بتقليل الاعتماد على القروض والتمويلات الخارجية؛ فما إنْ يصبح الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية أقلَّ، حتّى تنخفض المخاطر الناتجة من تقلُّبات السوق، أو أسعار الفائدة، أو الشروط المُفاجِئة للقروض.

   تُعرَّف **تقلُّبات السوق (Market Volatility)** بأنَّها تغيُّرات تحدث في السوق، وتُعَدُّ مقياسًا لمستوى تذبذب الأسعار صعودًا أو هبوطًا.

2. **المرونة في مواجهة الأزمات**، وذلك بإنشاء احتياطي من المال يُستخدَم عند الطوارئ، في ما يُمثِّل شبكة أمان تساعد على مواجهة الأحوال غير المُتوقَّعة، مثل: إنشاء احتياطيات مالية، واستراتيجيات تمويل تعمل على دعم الاقتصاد لمواجهة الأزمات الاقتصادية والطوارئ والكوارث الطبيعية غير المُتوقَّعة.
3. **تحسين جودة الحياة للفرد والمجتمع**، وذلك باستثمار الموارد المالية على نحوٍ مدروس يعود بالنفع العميم على الجميع (أفرادًا وجماعاتٍ) بعد حينٍ من الاستثمار. فعن طريق الاستدامة المالية، يُمكِن تخصيص الأموال لتحسين قطاعي التعليم والرعاية الصِّحِّية، أو تطوير البِنية التحتية.

   أمّا **الموارد المالية (Financial Resources)** فهي جميع الأموال والمصادر النقدية المتاحة التي يُمكِن استخدامها في سَدِّ النفقات، وتحقيق الأهداف. وهي تشمل الاستثمارات، والقروض، والمنح.

4. **دعم الاقتصاد المحلي**، وذلك بتشجيع النمو والتوظيف، وتقليل الفجوات التمويلية. فإذا أَعَدَّ الأفراد والمؤسسات خُطَطًا ماليةً مستدامةً، أمكن لهم الإسهام بفعّالية في النمو الاقتصادي عن طريق الإنفاق الذكي والاستثمار ودعم المشروعات الصغيرة، أنظر الشكل (1).

الأهداف الرئيسة التي تسعى الاستدامة المالية، على مستوى الدولة، إلى تحقيقها

1. الوصول إلى حالة الاستقرار المالي الطويل الأَمَد.
2. المرونة في مواجهة الأزمات.
3. تحسين جودة الحياة للفرد والمجتمع.
4. دعم الاقتصاد المحلي.

الشكل (1): الأهداف الرئيسة التي تسعى الاستدامة المالية، على مستوى الدولة، إلى تحقيقها.

نسخة قيد الإعداد

أُفكّر

إنَّ بناء فهم حقيقي لأهداف الاستدامة المالية وأهميتها يُمكِّن الأفراد والمؤسسات من اتِّخاذ قرارات مستنيرة تُمهِّد الطريق نحو مستقبل اقتصادي أكثر أمنًا واستقرارًا.

فالشركات التي تُطبِّق استراتيجيات الاستدامة المالية تزيد فرص نموها بنسبة 30 ٪ مقارنةً بنظيراتها التي تَعْزِف عن تطبيق هذه الاستراتيجيات، وذلك بحسب ما أوردته مجلَّة (Harvard Business Review).

أفترض وجود موازنة حكومية حجم الإنفاق فيها مُرتفِع، يُقابِله انخفاض في الإيرادات. أقترح استراتيجيتين لتحقيق الاستدامة المالية في هذه الحالة.

نشاط

أبحث في المواقع الإلكترونية الموثوقة في شبكة الإنترنت عن أهداف التنمية المستدامة 2030م (SDGs) وأثرها في الاستدامة المالية بالأردن.

أهداف الاستدامة المالية للأفراد والمؤسسات:

في عالَم تتسارع فيه التغيُّرات الاقتصادية، وتتزايد فيه الأزمات المالية، أصبحت الاستدامة المالية ضرورة لا غنى عنها للأفراد والشركات.

1- على المستوى الفردي:

الاستدامة المالية للأفراد تعني قدرة كل فرد على إدارة دخله ونفقاته ومدخراته بذكاء، بما يضمن له الاستقرار المالي الحالي والأمان الاقتصادي مستقبلًا.

يُمكِن إجمال أهمِّ مزايا الاستدامة المالية للأفراد في ما يأتي:

أ- تخطيط الميزانية بوعي؛ إذ يساعد ذلك كل فرد على التمييز بين الضروريات والكماليات؛ ما يمنحه تحكُّمًا أكبرَ في الإنفاق، ويَحدُّ من النَّزْف المالي غير الضروري.

ب- إنشاء صندوق للطوارئ؛ إذ يُعَدُّ ذلك أشبه بدرع مالي واقٍ يُوفِّر بديلًا عن الاقتراض في حال فقدان الوظيفة، والأزمات الصِّحِّية، والكوارث المُفاجِئة.

ج- تنمية المدخرات والاستثمارات؛ فعن طريق تنظيم الموارد المالية، يصبح الفرد قادرًا على توجيه جزء منها نحو الادخار أو الاستثمار في مشروعات تعود عليه بالفائدة والنفع، مثل: شراء منزل، أو البَدْء بمشروع خاص.

د- تحقيق الاستقلال المالي؛ فالاستقلال المالي لا يعني الغنى، بل يعني التحرُّر من القلق المالي، والقدرة على اتِّخاذ قرارات حاسمة من دون ضغوط ناجمة عن الحاجة أو العجز.

2- على مستوى المؤسسات:

الاستدامة المالية للمؤسسات تعني قدرة المؤسسات على تحقيق توازن بين النمو والربحية وإدارة المخاطر بكفاءة، بما يضمن استمرارية أعمالها، وتعزيز قدرتها التنافسية على المدى الطويل.

يُمكِن إجمال أهمِّ مزايا الاستدامة المالية للمؤسسات في ما يأتي:

أ- الاستمرارية والنمو في جميع الأحوال، بما في ذلك الأحوال الاقتصادية غير المستقرة؛ فوجود احتياطي من المال وخُطَط مالية واضحة يُمكِّن المؤسسة من تجاوز الأزمات دون أنْ يؤدِّي ذلك إلى توقُّف العمليات أو خسارة العملاء.

نسخة قيد الإعداد

ب- كسب ثقة المُستثمِرين والشركاء؛ فما إنْ يرى المُستثمِر أنَّ للمؤسسة نظامًا ماليًّا مستدامًا وواضحًا، حتّى يميل إلى دعمها ومساندتها؛ نظرًا إلى انخفاض مستوى المخاطرة.

ج- تحقيق الكفاءة في إدارة الموارد؛ إذ تعمل خُطَط الاستدامة المالية على تقليل النفقات غير الضرورية، وتحسين استخدام الموارد المالية المُتوافِرة لتحقيق أعلى عائد مُمكِن.

د- القدرة على الابتكار والتوسُّع؛ فوجود فائض مالي أو أرباح مستدامة يفتح الباب أمام استثمارها في تطوير المُنتَجات، أو دخول أسواق جديدة، أو حتّى تنفيذ مبادرات اجتماعية وبيئية.

والثابت أنَّ المؤسسات التي تدمج الاستدامة المالية في استراتيجياتها لا تكتفي بالصمود فحسب، بل تمضي قُدُمًا نحو التغيير، وتُحدِث أثرًا على مستوى الاقتصاد كله.

- ما الأهداف الرئيسة لتحقيق الاستدامة المالية؟
- ما أهمية دمج الاستدامة المالية في استراتيجية المؤسسة؟

نسخة قيد الإعداد

الربط مع التكنولوجيا

أخذت العديد من الحكومات تستخدم أنظمة إلكترونية في إعداد موازناتها لضمان كفاءة الإنفاق. كذلك توجد تطبيقات ادخار واستثمار شخصية تُسهِّل على الأفراد تحقيق أهدافهم المالية، إلى جانب أنظمة ذكية تعمل على تحليل البيانات؛ ما يتيح اتِّخاذ قرارات مالية مستنيرة.

أمثلة عالمية:

- التخطيط المالي: (You need Badget: YNAB).
- تتبُّع الدخل والمصروفات: (Mint).
- الدفع الإلكتروني: (ApplePay)، و(Pay Pall).

أمثلة محلية من الأردن:

- (Zain Cach).
- (Mahfazti).
- (Dinarak).

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

لا يُنظَر إلى الاستدامة المالية بوصفها هدفًا نهائيًّا؛ فهي عملية مستمرة تتطلَّب تخطيطًا ومراجعةً دائمةً. كذلك يجب دمج الاستدامة المالية في الحياة اليومية، وتمثُّلها على أساس أنَّها سلوك معتاد لا خُطَّة مُؤقَّتة. وقد ثبت أنَّ المؤسسات التي تدمج الاستدامة المالية في استراتيجياتها لا تكتفي فقط بالصمود، وإنَّما تقود مسار التغيير، وتُؤثِّر في مختلف جوانب الاقتصاد.

نصيحة

«الاستدامة المالية هي مهارة مثل أيِّ مهارة أُخرى، تنمو بالممارسة والتكرار، وتُثمِر بمرور الزمن».

– تقرير البنك الدولي، 2023م.

نسخة قيد الإعداد

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أذكر الأهداف الرئيسة التي تسعى الاستدامة المالية إلى تحقيقها على مستوى الدولة.

السؤال الثاني: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1- من مزايا الاستدامة المالية للأفراد، تخطيط الميزانية بوعي؛ إذ يساعدهم ذلك على التمييز بين:

أ) الضروريات والحاجات.

ب) الأساسيات والاحتياجات.

ج) الكماليات والرغبات.

د) الضروريات والكماليات.

2- جميع ما يأتي من مزايا الاستدامة المالية للمؤسسات، ما عدا:

أ) كسب ثقة المُستثمِرين والشركاء.

ب) إنشاء صندوق للطوارئ.

ج) تحقيق الكفاءة في إدارة الموارد.

د) القدرة على الابتكار والتوسُّع.

3- السبب الذي يدفع المُستثمِرين إلى دعم المؤسسات التي تتبنّى الاستدامة المالية هو:

أ) قدرة المؤسسات على دخول أسواق جديدة.

ب) تقليل المؤسسات من النفقات، وتحقيقها أكبر عائد مُمكِن.

ج) تمتُّع المؤسسات بنظام مالي مستدام.

د) قدرة المؤسسات على العمل في الأوضاع غير المستقرة.

السؤال الثالث: أضع إشارة (✔) بجانب العبارة الصحيحة، وإشارة (✘) بجانب العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

1- يُمكِن بالاستدامة المالية تخصيص الأموال لتحسين قطاعي التعليم والرعاية الصِّحِّية. ( )

2- الاستقلال المالي يعني الغنى والتحرُّر من القلق المالي. ( )

3- تساعد الاستدامة المالية على منع حدوث الأزمات الاقتصادية. ( )

نسخة قيد الإعداد

الاستدامة المالية: التحدِّيات، والحلول

أستكشف

قد يتوارد إلى ذهني الأسئلة الآتية:

- ما التحدِّيات التي تُعوِّق تحقيق الاستدامة المالية؟
- ما دور التكنولوجيا في تعزيز الاستدامة المالية؟
- ما أثر الاستدانة غير المستدامة والفساد في الاستدامة المالية؟

نتاجات التعلُّم

1- تعرُّف التحدِّيات التي تقف حائلاً دون تحقيق الاستدامة المالية.

2- بيان الآثار الإيجابية لاستخدام التكنولوجيا في الاستدامة المالية.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

التنافسية في السوق، إدارة التكاليف، التكنولوجيا المالية.

نسخة قيد الإعداد

بالرغم من أهمية الاستدامة المالية ودورها الفعّال في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فإنَّ تطبيقها على أرض الواقع يصطدم بتحدِّيات عديدة مُعقَّدة؛ ما قد يُعوِّق تحقيقها على النحو المطلوب. من جانب آخر، تؤدّي التكنولوجيا دورًا محوريًّا في تعزيز الاستدامة المالية، بتمكينها الأفراد والمؤسسات من إدارة الأموال على نحوٍ أكثر كفاءة وشفافية، وتوسيعها نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وتحسينها إدارة المخاطر، وتعزيزها الاستثمارات المستدامة.

التحدِّيات:

تُواجِه الاستدامة المالية العديد من التحدِّيات التي تُعوِّق الإفادة منها، وتَحول دون تطبيقها على الوجه الصحيح. وهذه التحدِّيات تُصنَّف إلى نوعين: تحدِّيات داخلية تتعلَّق بالإدارة المالية والتشغيلية، وتحدِّيات خارجية مُرتبِطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1 – التحدِّيات الداخلية:

أ- ضعف التخطيط المالي؛ أيْ عدم وجود خُطَط مالية واضحة ومستدامة، أو عدم القدرة على تنفيذها بصورة فعّالة؛ ما يؤدّي إلى عدم تحقيق الاستقرار المالي. من الأمثلة على ذلك في الجامعات الحكومية: انخفاض التمويل الحكومي، وارتفاع تكاليف التشغيل، والاعتماد على الرسوم الدراسية، وندرة تمويل البحوث.

ب- سوء إدارة التكاليف؛ أيْ عدم القدرة على التحكُّم في النفقات، أو زيادة التكاليف على نحوٍ غير مُبرَّر؛ ما يُؤثِّر في القدرة على تحقيق الأهداف المالية. من الأمثلة على ذلك: عدم التنسيق الجيِّد في سلسلة التوريد بسبب التأخير أو وجود فائض في مخزون غير ضروري؛ ما يزيد من التكاليف التشغيلية.

تُعرَّف **إدارة التكاليف (Cost Management)** بأنَّها عملية تشمل التخطيط والتنظيم والتوجيه للموارد المالية بهدف تحقيق أقصى قَدْر مُمكِن من الكفاءة والفعّالية في استخدام المال، والحَدِّ من الهدر؛ تحقيقًا للأهداف المالية والأهداف التشغيلية.

ج- الاعتماد على مصدر واحد للدخل؛ ما يجعل المؤسسة عُرْضة للتأثُّر بأيِّ تغييرات سلبية في هذا المصدر.

د- عدم كفاءة العمليات؛ ذلك أنَّ العمليات غير الفعّالة تؤدّي إلى زيادة التكاليف، وتتسبَّب في تضييع الموارد؛ ما يُعوِّق تحقيق الاستدامة المالية. من الأمثلة على ذلك في القطاع الخاص: المنافسة الشديدة، والتغيُّرات التكنولوجية، وتغيُّر أذواق المُستهلِكين، واعتماد المعاملات الورقية بدلًا من المعاملات الرقمية؛ ما يؤدّي إلى البطء في عملية الإنجاز، وزيادة تكاليف الطباعة والتخزين، وهدر وقت الموظفين.

هـ- ضعف الموارد البشرية؛ أيْ عدم وجود موظفين من أصحاب الكفاءة والخبرة يُمكِنهم إدارة الشؤون المالية بفعّالية، أو عدم وجود تدريب كافٍ للعاملين في المؤسسة.

و- الفساد وسوء الإدارة؛ إذ يُؤثِّر ذلك سلبًا في استخدام الموارد المالية على النحو الأمثل، مثل: ترك الأجهزة تعمل طوال اليوم من دون حاجة إلى ذلك، وعدم إطفاء مصابيح الإنارة بعد انتهاء الدوام الرسمي؛ ما يزيد من قيمة فاتورة الكهرباء، ويهدر الموارد.

2 – التحدِّيات الخارجية:

أ- الأوضاع الاقتصادية؛ إذ تُؤثِّر التقلُّبات الاقتصادية (مثل: التضخُّم، والركود) في قدرة المؤسسة على تحقيق الإيرادات وسَدِّ التكاليف.

ب- التغيُّرات التشريعية والسياسية؛ فقد يُؤثِّر تغيُّر القوانين واللوائح في مصادر التمويل، أو في قدرة المؤسسة على العمل.

ج- التنافسية في السوق؛ فقد تُؤثِّر زيادة المنافسة في الإيرادات وفي قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار. من الأمثلة على ذلك في البلديات: زيادة التكاليف، وتقلُّبات الأسواق، ومُعوِّقات إدارة الموارد.

تُعرَّف **التنافسية في السوق (Market Competition)** بأنَّها قدرة الشركات على المنافسة بفعّالية، وجذب العملاء، وتحقيق أهدافها في ظلِّ وجود مُنافِسين آخرين. يشمل ذلك القدرة على تقديم مُنتَجات أو خدمات ذات جودة عالية، وأسعار تنافسية، وخدمة عملاء مُتميِّزة، إضافةً إلى الابتكار المستمر.

د- التغيُّرات الاجتماعية؛ فقد يُؤثِّر تغيُّر التركيبة السُّكّانية أو تغيُّر احتياجات المجتمع في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

هـ- الكوارث الطبيعية والأزمات؛ فقد تُؤثِّر الأحداث غير المُتوقَّعة في الموارد المالية، وتُعوِّق تحقيق الاستدامة.

أُفكِّر

ما تحدِّيات الاستدامة المالية الخاصة بالأُسْرة الأردنية؟

ما أبرز تحدِّيات الاستدامة المالية؟

الحلول:

إنَّ تذليل تحدِّيات الاستدامة المالية لا يتطلَّب حلولًا مثاليةً، بل يتطلَّب تقييمًا مستمرًّا، وتعلُّمًا للمهارات المالية، وقدرةً على التكيُّف؛ إذ يُمكِن بذلك التغلُّب على هذه التحدِّيات، وتحويلها إلى فرص للنمو وحماية المال بذكاء، أنظر الجدول (1) الذي يُبيِّن أبرز تحدِّيات الاستدامة المالية، وكيف يُمكِن تجاوزها لتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام.

الجدول (1): تحدِّيات الاستدامة المالية والحلول التطبيقية المُقترَحة.

التحدّي	الوصف	الحَلُّ المُقترَح
عدم الاستقرار الاقتصادي.	تأثير تقلُّبات السوق والتضخُّم وأسعار الفائدة في التخطيط المالي.	- الاحتفاظ باحتياطيات نقدية قويَّة ومرنة. - تقليل الاعتماد على التمويل القصير الأجل. - تنويع مصادر الدخل. - استخدام أدوات التحليل المالي للتنبُّؤ بالمخاطر.
ضعف الوعي المالي.	نقص المعرفة المالية لدى الأفراد والمؤسسات يؤدّي إلى اتِّخاذ قرارات غير صحيحة.	- الاستثمار في التعليم المالي والدورات التدريبية. - نشر المحتوى المالي البسيط عبر وسائل التواصل الاجتماعي. - توفير استشارات مالية مُيسَّرة. - دمج الثقافة المالية في المناهج التعليمية.
تغيُّر السياسات المالية والضريبية.	تأثير التغييرات الحكومية في الخُطَط المالية الطويلة الأجل.	- متابعة التعديلات الحكومية المستمرة. - وضع خُطَط مالية مرنة وقابلة للتعديل. - تنويع مناطق الاستثمار. - استشارة مستشار ضريبي بصورة دورية.

نسخة غير معتمدة

نشاط **تحليل موازنة افتراضية لأُسْرة، واقتراح تعديلات لجعلها أكثر استدامة.**

أكتب مثالًا عمليًّا لموازنة افتراضية خاصة بإحدى الأُسَر، ثمَّ أُحلِّل مَواطِن القوَّة ومَواطِن الضعف فيها، وأقترح تعديلات تجعلها أكثر استدامة مالية على المدى الطويل.

دور التكنولوجيا في تعزيز الاستدامة المالية:

تؤدّي التكنولوجيا المالية دورًا رئيسًا في تعزيز الاستدامة المالية، ويتمثَّل هذا الدور في ما يأتي:

1- **تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية:** تتيح **التكنولوجيا المالية (FinTech)** (استخدام مُنتَجات جديدة وابتكارات تقنية تهدف إلى تحسين عمليات تقديم الخدمات المالية وإدارتها) للأفراد والشركات الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة ويُسْر، حتّى في المناطق النائية؛ ما يُعزِّز الشمول المالي. ولهذا تُستخدَم العديد من المُنتَجات والابتكارات الحديثة لتحسين عمليات تقديم الخدمات المالية وإدارتها.

2- **تحسين إدارة المخاطر:** تُمكِّن التكنولوجيا المالية المؤسسات من تحليل البيانات المالية بشكل أفضل، وتحديد المخاطر المُحتمَلة، وإدارتها بفعّالية؛ ما يُسهِم في اتِّخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

3- **تعزيز الشفافية والمحاسبة:** تساعد التكنولوجيا المالية على توفير معلومات مالية دقيقة وشفّافة؛ ما يُعزِّز الثقة بين الأفراد والمؤسسات، ويُسهِّل عملية المراقبة والمساءلة.

4- **دعم الاستثمارات المستدامة:** تُوفِّر التكنولوجيا المالية أدوات لتقييم المشروعات الخضراء والمشروعات المستدامة، وتسهيل تمويلها؛ ما يُشجِّع الاستثمار في المشروعات التي تُحقِّق أهداف التنمية المستدامة.

5- **خفض التكاليف:** تعمل التكنولوجيا المالية على أتمتة العمليات المالية، وتقليل الاعتماد على العمليات الورقية، إضافةً إلى خفض التكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية.

6- **تطوير مُنتَجات وخدمات مالية مُبتكَرة:** أتاحت التكنولوجيا المالية تطوير مُنتَجات وخدمات مالية جديدة ومُبتكَرة، مثل: التمويل الجماعي، والاستثمار الاجتماعي؛ ما يُسهِم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أنظر الشكل (1).

الشكل (1): دور التكنولوجيا في تعزيز الاستدامة المالية.

الربط مع التكنولوجيا

تُسهِم التقنيات الحديثة إسهامًا كبيرًا في ترسيخ دعائم الاستدامة المالية؛ إذ يُقدِّم الذكاء الاصطناعي حلولًا للتنبُّؤ بالمخاطر المالية، وتتيح التطبيقات المصرفية للأفراد التحكُّم في ميزانياتهم، وتعمل تقنية البلوكتشين على تعزيز الشفافية، والحَدِّ من الفساد في العمليات المالية العامة.

أمّا ضعف البِنية التحتية التكنولوجية فقد يَحول دون استفادة الفئات الفقيرة من الأدوات الرقمية، ويزيد من مخاطر انتهاك الخصوصية الرقمية وهشاشة الأمن السيبراني في التعاملات المالية؛ ما يزيد من التحدِّيات التي تُثبِّط تطبيق الاستدامة المالية.

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

لا يزال عدد كبير من الأفراد، إلى جانب بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة، يجهلون المفاهيم الأساسية في الإدارة المالية. وهذا النقص في المعرفة يُفْضي إلى قرارات مالية غير مدروسة، تُهدِّد قدرتهم على تحقيق الاستدامة المالية. ولا شكَّ في أنَّ استخدام أدوات التحليل المالي للتنبُّؤ بالمخاطر، ووضع خُطَط بديلة، وتنويع مصادر الدخل؛ كلها تَقي من الانهيار المالي المُفاجِئ.

نسخة قيد الإعداد

نصيحة

استخدم التكنولوجيا لمتابعة ميزانيتك وتحديد أولوياتك، وكن جزءًا من الحَلِّ لا من التحدّي. فالقرارات المالية الذكية اليوم هي التي تبني الغد المستقر والمستدام.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أُوضِّح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الاستدامة المالية.

السؤال الثاني: ما أبرز التحدِّيات التي تعترض سبيل الاستدامة المالية؟

السؤال الثالث: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1- من التحدِّيات الداخلية التي تُواجِهها الاستدامة المالية:

أ) الاعتماد على مصدر واحد للدخل.
ب) التنافسية في السوق.
ج) التقلُّبات الاقتصادية.
د) التغيُّرات التشريعية والسياسية.

2- من آثار الفساد المالي في الاستدامة المالية:

أ) إهدار الموارد المالية.
ب) تعزيز الشفافية في المؤسسات.
ج) رفع مستوى العدالة الاجتماعية.
د) تقليل الهدر في الإنفاق الحكومي.

نسخة قيد الإعداد

الاقتصاد الأخضر والاستدامة

نتاجات التعلُّم

1- تعـرُّف المقصـود بالاقتصـاد الأخضـر.

2- فهم العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والاستدامة المالية.

3- تعرُّف مفهوم التمويل الأخضر ودوره في تعزيز الاستدامة المالية.

4- توضيح ما تتضمَّنه التقارير المالية المستدامة.

5- ذكر أمثلة على الاقتصاد الأخضر.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

الاقتصاد الأخضر، انبعاثات الكربون، التقارير المالية المستدامة، التمويل الأخضر، السندات الخضراء، صندوق المناخ الأخضر.

أستكشف

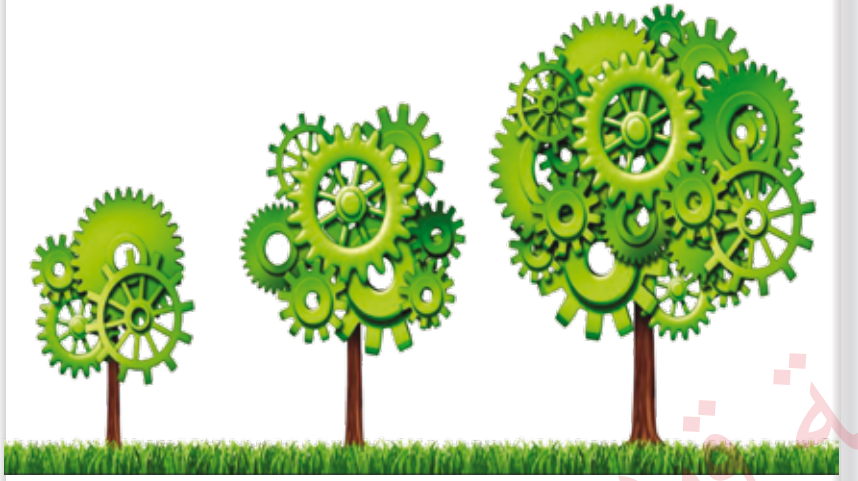

لا يُنظَر إلى الاقتصاد الأخضر بوصفه خيارًا بيئيًّا فحسب، بل يُعَدُّ أداة استراتيجية لتعزيز الاستدامة المالية، وضمان مستقبل اقتصادي (resilient) مرن وشامل وعادل. فكيف يُمكِن للاقتصاد الأخضر أنْ يُحقِّق الاستدامة المالية في دولة نامية؟ وما علاقة الاقتصاد الأخضر بالاستدامة المالية؟ وما التحدِّيات التي تعترض تحقيق الاقتصاد الأخضر في الأردن؟ وماذا يُقصَد بالابتكارات التكنولوجية الخضراء؟

نسخة تجريبية

يُعرَّف **الاقتصاد الأخضر (Green Economy)** بأنَّه اقتصاد يهدف إلى خفض نسبة انبعاثات الكربون، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل صديقة للبيئة، من دون التأثير سلبًا في النمو الاقتصادي أو فرص العمل. بعبارة أُخرى، الاقتصاد الأخضر هو نموذج اقتصادي يُعْنى بالنمو الاقتصادي، ويحافظ - في الوقت نفسه- على البيئة، ويعمل على تحقيق التنمية المستدامة. من أبرز التحدِّيات التي يُواجِهها الاقتصاد الأخضر في الأردن: نقص التمويل، والحاجة إلى تطوير البِنية التحتية للطاقة المُتجدِّدة، وضعف الوعي العام بأهمية الاستهلاك المستدام، وصعوبة الانتقال من الاقتصاد القائم على الوَقود الأحفوري إلى بدائل نظيفة.

أمّا **انبعاثات الكربون (Carbon Emissions)** فهي إطلاق غازات الدفيئة، وبخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز، في الغلاف الجوي؛ نتيجةً للأنشطة البشرية (مثل استخدام الوَقود الأحفوري في النقل والصناعة وإنتاج الطاقة) والعمليات الطبيعية؛ ما يعمل على حبس الحرارة، ويزيد من ظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض.

أوجه العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والاستدامة المالية:

تسعى دول العالَم إلى تبنّي استراتيجيات تتيح لكلٍّ منها تحويل اقتصادها إلى اقتصاد أخضر؛ لِما لذلك من تأثير إيجابي في الاستدامة عامة والاستدامة المالية بوجه خاص؛ إذ يُمكِن بذلك تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

1- تحقيق نمو طويل الأجل بأقلِّ كلفة عن طريق تنفيذ المشروعات الخضراء التي تعتمد على الطاقة المُتجدِّدة، والزراعة الذكية مناخيًّا، وإعادة التدوير.

2- تنويع الاقتصاد بعيدًا عن القطاعات التي تُسبِّب إطلاقًا كثيفًا للكربون، إضافةً إلى تقليل الاعتماد على الموارد غير المُتجدِّدة والموارد المُكلِفة، مثل الوَقود الأحفوري المستورد، علمًا بأنَّ القطاعات التي يدعمها الاقتصاد الأخضر تُولِّد فرص عمل مستدامة، وتُقلِّل التكاليف التشغيلية مستقبلًا.

3- خفض الإنفاق الحكومي المُرتبِط بالأزمات البيئية عن طريق تقليل الأضرار الناتجة من تغيُّر المناخ والتلوُّث، مثل: الأعباء الصِّحِّية، والكوارث البيئية، وفقدان الإنتاج الزراعي.

4- جذب استثمارات خضراء دولية؛ ما يفتح المجال أمام أدوات تمويل جديدة، مثل: السندات الخضراء، والتمويل المناخي، وصناديق التنمية المستدامة.

5- تعزيز الشفافية والحوكمة المالية؛ إذ يتطلَّب الاقتصاد الأخضر إدارة مالية رشيدة ومراقبة مستمرة للأثر البيئي والأثر الاجتماعي للاستثمار.

أُفكِّر

أتخيَّل أنَّني استيقظْتُ في صباح أحد الأيام، ووجدْتُ المدينة التي أقطن فيها خالية من النفايات، والطاقة كلها من الشمس، والمياه غير مهدورة، فكيف سيكون شعوري وقتئذٍ؟

يُعَدُّ الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء مُكلِفًا في البدايات، لكنَّه يعود بفوائد اقتصادية كبيرة على المدى الطويل، عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف.

كيف يُمكِن للطلبة في الأردن الإسهام في دعم التحوُّل نحو الاقتصاد الأخضر؟ وما الخُطَط الوطنية اللازمة للاقتصاد الأخضر؟ وما دورها في تعزيز الاقتصاد الأخضر في الأردن؟

الربط مع التكنولوجيا

تُسهِم أنظمة الطاقة الذكية في ترشيد استهلاك الكهرباء، وذلك عن طريق مراقبة الأداء، وإيقاف تشغيل المعدّات تلقائيًّا عند انتهاء العمل بها؛ ما يُسرِّع عمليات الإنتاج، ويَحدُّ من وقوع الأخطاء، ومن ثَمَّ يُقلِّل من تكاليف التشغيل. كذلك تعتمد المصانع الذكية على تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات لتقليل المخاطر الصِّحِّية والبيئية التي يتعرَّض لها العُمّال، مثل: إصابات الحوادث الصناعية، والحوادث الناجمة عن التعامل مع المواد الخطرة.

نسخة قيد الإعداد

أمثلة على الاقتصاد الأخضر:

من أبرز الأمثلة على الاقتصاد الأخضر:

1 – الطاقة المُتجدِّدة: استخدام الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية.

2 – إدارة النفايات: إعادة تدوير النفايات باستخدام تقنيات مُتقدِّمة، مثل إعادة تشكيل البلاستيك والمعادن إلى مواد أوَّلية مَرَّة أُخرى.

3 – الزراعة المستدامة: استخدام تقنيات الريِّ الحديثة وأنظمة الزراعة الذكية.

4 – النقل المستدام: تطوير السيّارات الكهربائية ووسائل النقل العام المستدامة.

5 – البناء الأخضر: استخدام مواد بناء صديقة للبيئة، وتصميم مبانٍ مُوفِّرة للطاقة.

6 – ترشيد استهلاك المياه في عمليات التصنيع: اعتماد الشركات على وسائل مُتطوِّرة تعمل على تنقية المياه ومعالجتها؛ لاستخدامها مَرَّة أُخرى في عمليات التصنيع؛ ما يَحدُّ من استهلاك المياه العذبة.

7 – إنتاج الوَقود النظيف: ابتكار بعض الشركات وسائل حديثة بديلًا عن الوَقود التقليدي، مثل: الهيدروجين الأخضر الذي يُستخدَم في عمليات النقل والتصنيع من دون أنْ يتسبَّب في أيِّ انبعاثات للكربون، أنظر الشكل (1).

الشكل (1): أمثلة على الاقتصاد الأخضر.

نسخة قيد الإعداد

نشاط 1 مشروع مدينتي الخضراء، مشروع قريتي الخضراء.

- يُمهِّد المُعلِّم/ المُعلِّمة للنشاط بتعريف الطلبة المقصود بالاقتصاد الأخضر (اقتصاد يُوازِن بين النمو وحماية البيئة)، والتكنولوجيا الخضراء (تقنيات صديقة للبيئة، مثل: الطاقة الشمسية، والسيّارات الكهربائية، وإعادة التدوير).
- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة الطلبة إلى مجموعات عمل غير مُتجانِسة.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد كل مجموعة تمثُّل دور فريق يريد التخطيط لإنشاء مدينة خضراء.
- يُوجِّه المُعلِّم/ المُعلِّمة الطلبة في كل مجموعة إلى اختيار ثلاثة عناصر أساسية لتطوير هذه المدينة باستخدام الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا الخضراء، مثل:
  - الطاقة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح).
  - النقل (الحافلات الكهربائية، مسارات للدرّاجات الهوائية).
  - إدارة النفايات (إعادة التدوير، تحويل النفايات إلى طاقة).
  - المباني (التصاميم الذكية المُوفِّرة للطاقة).
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد كل مجموعة تقديم خُطَّتهم في بضع دقائق.
- يمنح المُعلِّم/ المُعلِّمة أفراد المجموعات الأُخرى وقتًا كافيًا للمناقشة وطرح أسئلة بنّاءة، مثل:
  - كيف تُسهِم فكرتكم في خفض نِسَب التلوُّث أو ترشيد استهلاك الموارد؟
  - ما التحدِّيات التي قد تعترض تنفيذ المشروع على أرض الواقع؟
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى جميع الطلبة التصويت على المشروع الأكثر واقعيةً وإبداعًا.
- يُوجِّه المُعلِّم/ المُعلِّمة الطلبة في كل مجموعة إلى كتابة السؤال الآتي في دفاترهم:
  - ما الفكرة الخضراء التي أعجبتني أكثر؟ أُبرِّر إجابتي.

نسخة قيد الإعداد

تمويل الاقتصاد الأخضر:

نتيجةً للتحوُّل العالمي الكبير نحو الاقتصاد الأخضر؛ ظهرت الحاجة إلى وجود أدوات تمويل خضراء، مثل:

1 – **التمويل الأخضر (Green Financing)**: نوع من أنواع التمويل يهدف إلى توفير الموارد المالية (قروض، استثمارات، سندات، تسهيلات) لدعم المشروعات والأنشطة التي تهدف إلى حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة؛ أيْ توفير الأموال للمشروعات التي تُقلِّل من انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتعزيز استخدام الموارد المُتجدِّدة، وحماية التنوُّع البيولوجي. يشمل التمويل الأخضر مجموعة واسعة من الأدوات والآليّات المالية، مثل: السندات الخضراء، والقروض الخضراء، وصندوق المناخ الأخضر.

2 – **السندات الخضراء (Green Bonds)**: أدوات دَيْن تُصدِرها الحكومات أو المؤسسات لتمويل مشروعات مُرتبِطة بالمناخ، أو حماية البيئة، مثل: مشروعات الطاقة المُتجدِّدة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح)، واستخدام الطاقة الفعّال، وإدارة المياه والصرف الصِّحِّي، والنقل المستدام، والمباني الخضراء. تمتاز السندات الخضراء بأنَّها مُخصَّصة حصريًّا لتمويل (أو إعادة تمويل) مشروعات تُحقِّق أهدافًا بيئيةً، إضافةً إلى التزامها بالشفافية والتقارير الدورية.

3 – **صندوق المناخ الأخضر (Green Climate Fund)**: صندوق تمويل مناخي أُنشِئ عام 2010م، وهو تابع للأُمم المتحدة، ويهدف إلى مساعدة الدول النامية على تحقيق أهدافها في مواجهة تغيُّر المناخ؛ سواء أكان ذلك بالتخفيف من آثار تغيُّر المناخ وتقليل نسبة انبعاثات الكربون، أم بالتكيُّف مع تغيُّرات المناخ.

من الأمثلة على السندات الخضراء:

1 – على المستوى الدولي:

إصدار فرنسا وألمانيا والبنك الدولي سندات خضراء تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات لتمويل مشروعات صديقة للبيئة.

2 – على المستوى المحلي:

نظرًا إلى تزايد المخاطر الناجمة عن تغيُّر المناخ؛ أصدر البنك المركزي الأردني استراتيجية التمويل الأخضر التي تهدف إلى دعم استجابة القطاع المالي للمخاطر الناتجة من تغيُّر المناخ، وذلك بتعزيز التمويل الأخضر، وزيادة حجمه في القطاع المالي، إضافةً إلى تعزيز القدرات، والحوكمة، وتفعيل الأنظمة، وتنفيذ سياسات التمويل الأخضر، وإدارة مخاطر المناخ. وفي ما يخصُّ قطاع البنوك في الأردن، فقد أصدرت بعض البنوك المحلية سندات خضراء.

نشاط 2

أبحث في المواقع الإلكترونية الموثوقة في شبكة الإنترنت عن أمثلة واقعية على إصدار البنوك الأردنية سندات خضراء.

نسخة قيد الإعداد

دور التقارير المالية المستدامة في تعزيز الاستدامة المالية:

هي وثائق تُصدِرها الشركات والمؤسسات المالية لبيان ما يأتي:

1 – الأداء المالي.

2 – الأثر البيئي، مثل: استهلاك الموارد، وانبعاثات الكربون.

3 – الأثر الاجتماعي، مثل: حقوق العاملين، والمساهمة في المجتمعات المحلية.

4 – الحوكمة، مثل: ممارسات الإدارة، ومكافحة الفساد.

بناءً على أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، تُعَدُّ التقارير المالية المستدامة وسيلة لقياس مدى إسهام المؤسسات المالية في تحقيق عدد من الأهداف، مثل: الحَدِّ من الفقر، والعمل اللائق، والعمل المناخي، والشفافية والحوكمة.

تُعرَّف **التقارير المالية المستدامة (Sustainable Financial Report)** بأنَّها وثائق تُصدِرها الشركات والمؤسسات المالية لتوثيق أدائها وتأثيرها في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. تهدف هذه التقارير إلى إظهار مدى التزام المؤسسة بمبادئ الاستدامة، وكيفية تحقيقها التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والإسهام في رفاهية المجتمع.

أمّا مُؤشِّر (ESG) فهو أداة تُستخدَم لتقييم الشركات من حيث الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة، ومساعدة المُستثمِرين على اتِّخاذ قرارات مسؤولة، وقياس الأثر غير المالي في البيئة والمجتمع والاقتصاد. يشير هذا المُؤشِّر إلى مدى التزام المؤسسة بالاستدامة والشفافية، وهو ما يُعزِّز ثقة العملاء والمجتمع بها.

يُستخدَم مُؤشِّر (ESG) لتقييم أداء الشركات من ثلاثة جوانب رئيسة، هي:

1 – الأداء البيئي (E) (Environmental):

– كيف تُؤثِّر أنشطة المؤسسة في البيئة؟

– يشمل الأداء البيئي كُلًّا من انبعاثات الكربون، وإدارة النفايات، واستخدام الطاقة والمياه، وحماية التنوُّع البيولوجي.

2 – الأداء الاجتماعي (S) (Social):

– كيف تتعامل المؤسسة مع موظفيها والمجتمع؟

– يشمل الأداء الاجتماعي كُلًّا من حقوق العُمّال، والعدالة والمساواة، والسلامة المهنية، والمسؤولية المجتمعية.

3 – الحوكمة (G) (Governance):

– كيف تُدار المؤسسة، وتُتَّخَذ فيها القرارات؟

– تشمل الحوكمة كُلًّا من الشفافية، ومحاربة الفساد، واستقلالية مجلس الإدارة، وحقوق المساهمين.

نسخة قيد الإعداد

نشاط 3 محاكاة أحد تقارير الاستدامة المالية.

- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة الطلبة إلى مجموعات عمل غير مُتجانِسة.
- يُوجِّه المُعلِّم/ المُعلِّمة الطلبة في كل مجموعة إلى اختيار نشاط افتراضي لمؤسسة ما (مصنع، شركة تكنولوجيا، بنك ...)، ثمَّ كتابة فقرة قصيرة عن جزء من تقرير الاستدامة المالية لهذه المؤسسة، وتضمينه تأثير المؤسسة في البيئة، ومدى إسهامها في المشاركة الاجتماعية، مثل: دعم المجتمع، وتحسين أحوال العمل.

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

الاقتصاد الأخضر نظام اقتصادي يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة عن طريق ما يأتي:

- تقليل نِسَب التلوُّث والانبعاثات الضارَّة.
- استخدام الموارد بكفاءة.
- حماية البيئة والتنوُّع الحيوي.
- إيجاد فرص عمل خضراء، وتحسين رفاهية المجتمع.

نسخة قيد الإعداد

نصيحة

عند إعداد التقارير المالية المستدامة (ESG) وَفق معايير (GRI)، يجب أنْ تكون جميع المُؤشِّرات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) مدعومة ببيانات دقيقة قابلة للقياس، مثل: استهلاك الطاقة، وانبعاثات الكربون، ونسبة التنوُّع الوظيفي، وممارسات الحوكمة.

أُقيّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1- يهدف الاقتصاد الأخضر إلى:

أ) زيادة استهلاك الوَقود.
ب) خفض نسبة انبعاثات الكربون.
ج) خفض نسبة انبعاثات الأكسجين.
د) حَلّ مشكلة البطالة.

2- من الأمثلة على الاقتصاد الأخضر:

أ) بناء مَحطّات الفحم لإنتاج الطاقة.
ب) توسعة الطرق المُخصَّصة لسَيْر المَركَبات.
ج) الطاقة المُتجدِّدة باستخدام الطاقة الشمسية.
د) إنشاء مَكاب عشوائية للنفايات.

3- تُستخدَم السندات الخضراء في:

أ) تمويل مشروعات الطرق.
ب) دعم مشروعات الطاقة غير المُتجدِّدة.
ج) تمويل المشروعات البيئية.
د) شراء الأسهم.

4- من أهداف التقارير المالية المستدامة:

أ) إظهار مدى التزام المؤسسة بمبادئ الاستدامة المالية.
ب) التركيز على عملية التسويق.
ج) عرض الأرباح والخسائر.
د) تحديد رواتب الموظفين.

نسخة قيد الإعداد

السؤال الثاني: أضع إشارة (√) بجانب العبارة الصحيحة، وإشارة (X) بجانب العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

1- يُسهِم الاقتصاد الأخضر في تعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل. ( )

2- البناء الأخضر هو استخدام مواد صديقة للبيئة، وتصميم مبانٍ مُوفِّرة للطاقة. ( )

3- من أبرز التحدِّيات التي يُواجِهها الاقتصاد الأخضر في الأردن، زيادة التمويل. ( )

السؤال الثالث: أملأ الفراغ بما هو مناسب في كل عبارة من العبارات الآتية:

1- القطاعات التي يدعمها الاقتصاد الأخضر تُولِّد _____ مستدامة، وتُقلِّل _____ التشغيلية مستقبلًا.

2- الهيدروجين الأخضر يُستخدَم في عمليات_____ و_____من دون أنْ يتسبَّب في أيِّ انبعاثات للكربون.

3- من الأمثلة على الأداء الاجتماعي: _____ العُمّال، و_____.

اختبار نهاية الوحدة

السؤال الأوَّل:

أُوضِّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:

الاقتصاد الأخضر، انبعاثات الكربون، التقارير المالية المستدامة، التمويل الأخضر، صندوق المناخ الأخضر.

السؤال الثاني:

تتطلَّب الاستدامة المالية توافر عدد من العناصر الأساسية، أذكرها.

السؤال الثالث:

أُفسِّر: من مزايا الاستدامة المالية للأفراد، إنشاء صندوق للطوارئ.

السؤال الرابع:

أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1 – **يُقصَد بالاستدامة المالية:**

أ) تحقيق أكبر ربح مُمكِن للدولة خلال مُدَّة قصيرة.

ب) تقليل النفقات الاجتماعية.

ج) الاعتماد الكلي على المساعدات الخارجية.

د) قدرة الدولة أو المؤسسة على إدارة مواردها بكفاءة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

2 – **السندات الخضراء هي:**

أ) أدوات دَيْن لتمويل مشروعات صديقة للبيئة.

ب) قروض استهلاكية قصيرة الأجل.

ج) استثمارات في قطاعي النفط والغاز.

د) قروض شخصية لشراء سيّارات خاصة.

3 – **المشروع الذي يُمكِن تمويله عن طريق السندات الخضراء هو:**

أ) بناء مَحطّات الفحم لتوليد الطاقة.

ب) توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية.

ج) توسعة الطرق السريعة.

د) شراء سيّارات فارهة.

نسخة قيد الإعداد

4- **إحدى الآتية تُعَدُّ شكلًا من أشكال الاقتصاد الأخضر:**

أ) الألواح الشمسية لتوليد الكهرباء.

ب) مصانع الفحم التقليدية.

ج) مُحرِّكات الوَقود الأحفوري المُلوِّثة.

د) استخدام البلاستيك أُحادي الاستعمال.

5- **من أهداف الاقتصاد الأخضر:**

أ) زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ب) إيجاد فرص عمل صديقة للبيئة.

ج) الاعتماد على مصادر طاقة غير مُتجدِّدة.

د) تعزيز استهلاك الموارد العشوائي.

6- **من الأهداف الرئيسة التي تسعى الاستدامة المالية لتحقيقها على مستوى الدولة، بعد تقليل الاعتماد على القروض:**

أ) المرونة في مواجهة الأزمات.

ب) تحسين جودة الحياة للفرد والمجتمع.

ج) دعم الاقتصاد المحلي.

د) الوصول إلى حالة الاستقرار المالي الطويل الأَمَد.

نسخة قيد الإعداد

الوحدة الثامنة

8

الذكاء الاصطناعي التوليدي في عالَم المال والأعمال

- كيف يُمكِن للذكاء الاصطناعي التوليدي أنْ يُحدِث ثورة في عالَم التكنولوجيا المالية، ويعيد تشكيل طرائق إدارتها؟

الدرس الأوَّل 1

الذكاء الاصطناعي التوليدي

أستكشف

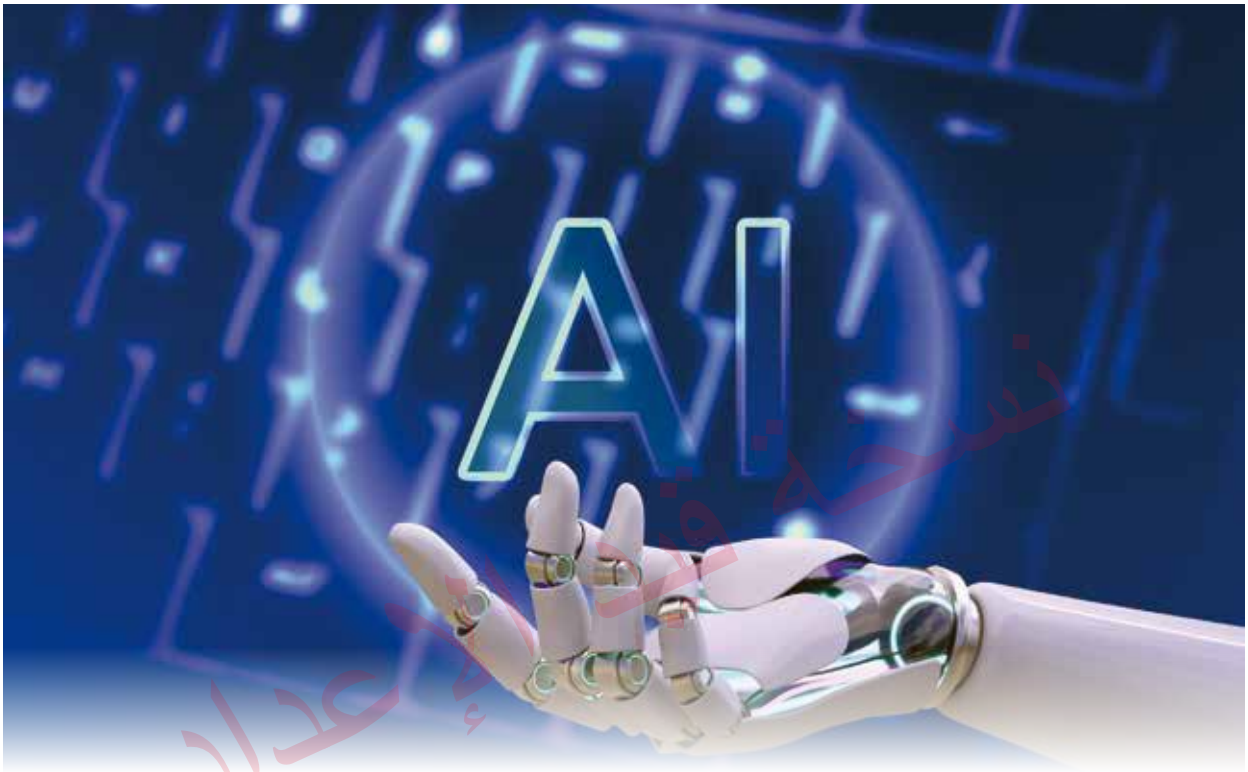

تُستخدَم هندسة الأوامر في الذكاء الاصطناعي التوليدي لتحليل الأداء المالي، وإصدار مجموعة من التوصيات الاستثمارية الذكية. ولكنْ، كيف استطاع هذا النظام إنتاج محتوى جديد ومُفصَّل لم يكن موجودًا من قبلُ؟ ولماذا لم يكتفِ بالبحث في المعلومات الموجودة في شبكة الإنترنت وعرضها علينا كما هو حال مُحرِّكات البحث التقليدية؟ وما الذي يجعل هذا النوع من الذكاء الاصطناعي مختلفًا عن الأنواع الأُخرى؟

نتاجات التعلُّم

1- تعرُّف مفهوم الذكاء الاصطناعي التوليدي، ومفهوم التعلُّم العميق.
2- التمييز بين الذكاء الاصطناعي التوليدي والذكاء الاصطناعي التقليدي.
3- تحديد آليَّة عمل الذكاء الاصطناعي التوليدي.
4- تعرُّف استخدامات الذكاء الاصطناعي التوليدي.
5- ذكر أمثلة مُتنوِّعة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في الحياة اليومية.
6- توضيح تحدِّيات استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في القطاع المالي الأردني.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

الذكاء الاصطناعي التوليدي، التعلُّم العميق.

نسخة قيد الإعداد

مفهوم الذكاء الاصطناعي التوليدي:

الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative Artificial Intelligence): هو فرع من فروع التعلُّم الآلي، يعتمد على الشبكات العصبية الاصطناعية المُتعدِّدة الطبقات لمحاكاة طريقة عمل الدماغ البشري في معالجة المعلومات. يُمثِّل الذكاء الاصطناعي التوليدي نقلة نوعية في عالَم التكنولوجيا؛ إذ يعمل على تحليل البيانات المطلوبة، ثمَّ يعيد تشكيلها في محتوى جديد كليًّا، في ما يشير إلى نماذج التعلُّم العميق (Deep Learning) القادرة على إنتاج نصوص وصور ومقاطع فيديو وأيِّ محتوى آخر عالي الجودة استنادًا إلى البيانات التي تمَّ تدريب هذه النماذج عليها.

أمّا **التعلُّم العميق (Deep Learning)** فهو أحد فروع الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلُّم الآلي (Machine Learning ML) الذي يعتمد على الشبكات العصبية الاصطناعية المُتعدِّدة الطبقات لمحاكاة طريقة عمل الدماغ البشري في معالجة البيانات واستخلاص الأنماط والتنبُّؤات.

آليَّة عمل الذكاء الاصطناعي التوليدي:

يُمكِن تشبيه الطريقة التي يعمل بها الذكاء الاصطناعي التوليدي بالطالب الموهوب الذي يدرس آلاف الكتب والمقالات في مجال مُعيَّن، ثمَّ يصبح قادرًا على كتابة مقالات جديدة بأسلوبه الخاص، مستفيدًا من كل ما تعلَّمه. فهذا ما تفعله النماذج التوليدية تحديدًا؛ إذ تتدرَّب على معالجة كَمٍّ هائل من البيانات النصية والبصرية، وتتعرَّف طبيعة الأنماط والعلاقات بينها، ثمَّ تستخدم هذه المعرفة لإنتاج محتوى جديد.

أوجه الاختلاف بين الذكاء الاصطناعي التقليدي والذكاء الاصطناعي التوليدي:

إنَّ ما يجعل الذكاء الاصطناعي التوليدي فريدًا ومُتميِّزًا عن أنواع الذكاء التقليدية هو قدرته على ابتكار نصوص جديدة، والربط بين الأفكار بسرعة فائقة ودِقَّة عالية. فبينما يقتصر عمل الذكاء الاصطناعي التقليدي على تعرُّف الأنماط والتنبُّؤ بنتائج مُحدَّدة، فإنَّ الذكاء الاصطناعي التوليدي يمتاز بإبداع أنماط جديدة وإنتاج محتوى أصلي لم يكن موجودًا من قبلُ.

يُبيِّن الجدول الآتي أبرز الفروق الجوهرية بين هذين النوعين من الذكاء:

الذكاء الاصطناعي التقليدي	الذكاء الاصطناعي التوليدي
– التركيز على تعرُّف الأنواع (الأنماط) في البيانات المطلوبة.	– التركيز على إنشاء أنماط وبيانات جديدة.
– تصنيف المعلومات والبيانات، والاضطلاع بمهمتي التنبُّؤ والتحليل.	– القدرة على الإبداع والتوليد والابتكار.
– تقديم إجابات مُحدَّدة بناءً على قواعد مُبرمَجة مُسبَقًا.	– إنتاج محتوى مُتنوِّع وإبداعي بناءً على السياق.
مثال: نظام يُحلِّل البيانات المالية، ويُصنِّف الأسهم بحسب البيانات إلى مُربِحة وغير مُربِحة.	**مثال:** نظام يُنتِج تقارير مالية مُفصَّلة، ويُقدِّم توصيات استثمارية مُخصَّصة.

نسخة قيد الإعداد

الذكاء الاصطناعي التوليدي في حياتنا اليومية والمالية؛ أمثلة من الأردن:

لم يَعُدِ الذكاء الاصطناعي التوليدي تقنية مستقبلية فحسب، بل أصبح واقعًا نتفاعل معه كل يوم في الأردن؛ سواء أكان ذلك في التطبيقات التي نستخدمها، أم في الخدمات المالية التي نحصل عليها.

في ما يأتي أمثلة على استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الحياة اليومية والمالية:

1 – دفع الفواتير باستخدام تطبيق (eFAWATEERcom):

حين أستخدم أنا أو أفراد عائلتي تطبيق (eFAWATEERcom) لدفع فواتير الكهرباء أو فواتير الماء أو فواتير الإنترنت، فإنَّ بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي تعمل في الخلفية لأداء المهام الآتية:

أ- التحقُّق من صِحَّة المعاملة مباشرةً.

ب- كشف أيِّ محاولات للاحتيال، أو أيِّ معاملات مشبوهة.

ج- إرسال إشعارات فورية لتأكيد عملية الدفع.

2 – التسوُّق الإلكتروني والدفع الرقمي:

حين أستخدم أحد التطبيقات المالية (مثل: JoMoPay، أو Cliq) للتحويلات الفورية بين البنوك، فإنَّ بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي تعمل في الخلفية لأداء المهام الآتية:

أ- التحقُّق من هُوِيَّتي على نحوٍ آمن.

ب- مراقبة المعاملات المالية لمنع عمليات الاحتيال.

ج- تسريع عملية التحويل، بحيث تتمُّ في ثوانٍ معدودة.

3 – المَحافظ الإلكترونية:

إذا كنْتُ أستخدم محفظة إلكترونية (مثل: Apple Pay، أو Samsung Pay) في الأردن، فإنَّ الذكاء الاصطناعي سيعمل على حماية مالي عن طريق ما يأتي:

أ- تشفير بياناتي المالية.

ب- تعرُّف أنماط إنفاقي الطبيعية.

ج- حظر أيِّ معاملات مشبوهة تلقائيًّا، أنظر الشكل (1).

الشكل (1): الذكاء الاصطناعي التوليدي في حياتنا اليومية والمالية؛ أمثلة من الأردن.

نسخة قيد الإعداد

تحدِّيات استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في القطاع المالي الأردني:

بالرغم من الإمكانيات التقنية الهائلة، فإنَّ الذكاء الاصطناعي التوليدي يُواجِه تحدِّياتٍ وقيودًا كثيرةً، أبرزها:

التحدِّيات التقنية:

1- دِقَّة المعلومات: يجب أنْ تكون المعلومات (مثل التقارير المالية) دقيقة وموثوقة؛ ذلك أنَّ أيَّ خطأ بسيط قد يؤدّي إلى قرارات كارثية.

2- الهلوسة (Hallucination): يُمكِن لنموذج الذكاء الاصطناعي التوليدي أنْ يُنتِج معلومات غير صحيحة، أو معلومات وهمية بثقة مُطلَقة لا تستند إلى بيانات واقعية أو بيانات موجودة حقًّا، فيخترع محتوى غير صحيح أو محتوى مُضلِّلًا، يبدو منطقيًّا للقارئ أو مُقنِعًا له ؛ ما يجعل اكتشاف الأخطاء أمرًا صعبًا.

3- أمن البيانات: تستخدم النماذج التوليدية بيانات مالية حسّاسة للعملاء الأردنيين؛ ما يُحتِّم توفير الحماية اللازمة لهذه البيانات، والحيلولة دون اختراقها أو إساءة استخدامها.

4- الامتثال للتشريعات: يجب الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني التي أصدرها عام 2025م، وتعلَّقت باستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي.

أُفكِّر

أفترض أنَّني أعمل في شركة للاستشارات المالية، وأنَّ هذه الشركة ترغب في استخدام أحد أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي لمساعدة العملاء على اتِّخاذ قرارات استثمارية مستنيرة:

- ما المزايا التي يُمكِن أنْ يُقدِّمها هذا النظام؟
- ما المخاطر المُحتمَلة لهذا النظام؟
- كيف يُمكِنني التأكُّد أنَّ المُقترَحات والنصائح المُولَّدة آليًّا دقيقة وموثوق بها؟

التحدِّيات الأخلاقية:

1- التحيُّز: قد تعكس النماذج التوليدية تحيُّزات موجودة في البيانات ؛ ما يُفضي إلى توصيات غير عادلة، مثل التحيُّز المُوجَّه إلى فئات مُعيَّنة عند منح القروض.

2- المسؤولية: يجب تحديد المسؤولية تحديدًا دقيقًا في حال وقوع خطأ ما، وتعرُّف المسؤول عنه؛ هل هو المُطوِّر، أم البنك الذي يستخدم النظام، أم المُستخدِم الذي اتَّبع التوصية؟

التحدِّيات الاجتماعية:

1- فقدان الوظائف: قد يؤدّي الاعتماد المُتزايِد على تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى الاستغناء عن بعض الوظائف التقليدية في القطاع المالي؛ ما يتطلَّب إعادة تأهيل الموظفين.

2- الثقة والشفافية: لا بُدَّ من تعزيز ثقة العملاء بالأنظمة الذكية، في مجتمع قد يُفضِّل التعامل الشخصي المباشر، أنظر الشكل (2).

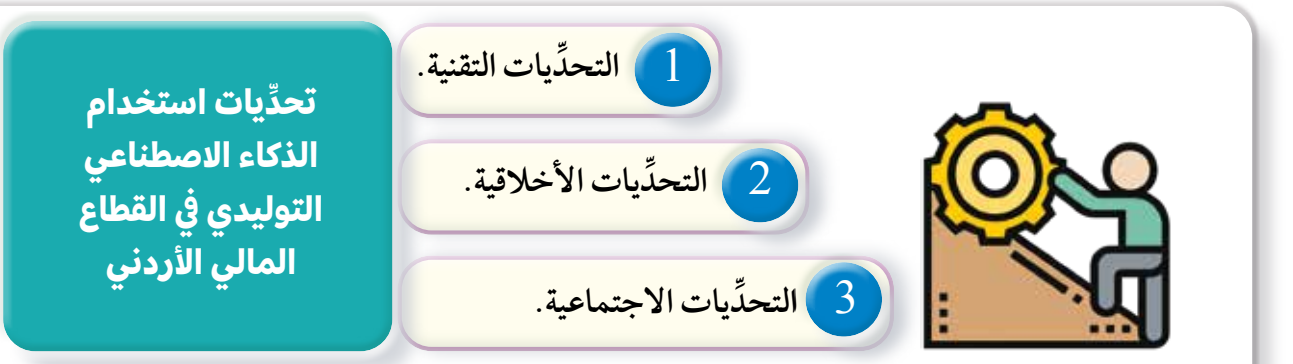

الشكل (2): تحدِّيات استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في القطاع المالي الأردني.

نسخة قيد الإعداد

الربط مع التكنولوجيا

استخدامات القطاع المالي

في عالَم التكنولوجيا المالية اليوم، تحرص المؤسسات المالية على استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي بطرائق مُتنوِّعة ومُبتكَرة. فالبنوك الكبرى، مثل بنك Chase (JPMorgan)، تستخدم نماذج لغوية مُتقدِّمة لتحليل الوثائق القانونية والمالية المُعقَّدة؛ ما يُوفِّر عليها ساعات من العمل اليدوي، ويُقلِّل من حدوث الأخطاء البشرية.

وبالمثل، فإنَّ شركات التأمين تستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي لإنتاج تفسيرات مفهومة لقرارات رفض المطالبات؛ ما يساعد العملاء على فهم أسباب الرفض، وتحسين طلباتهم مستقبلًا. كذلك تستخدم البنوك هذه التقنيات في خدمة العملاء؛ إذ تُقدِّم روبوتات المحادثة المدعومة بالذكاء الاصطناعي التوليدي إجابات أكثر منطقيةً وتفصيلًا عن استفسارات العملاء المالية.

نشاط

أبحث في المواقع الإلكترونية الموثوقة في شبكة الإنترنت عن أداة ذكاء اصطناعي توليدي، مثل تطبيق (ChatGPT)، أو أيِّ أداة لتوليد الصور، ثمَّ أستخدمها لأداء المهام المختلفة.

نسخة قيد الإعداد

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

الذكاء الاصطناعي التوليدي تقنية حديثة تُمكِّن جهاز الحاسوب من إنتاج محتوى جديد، مثل النصوص والصور، بدلًا من البحث في المعلومات المُتوافِرة فقط. فمثلًا، يُمكِن لتطبيق (ChatGPT) كتابة الرسائل، وإعداد التقارير، وإنتاج الصور من الوصف النصي.

أمّا أبرز مزايا هذه التقنية فتتمثَّل في توفير الوقت والجُهْد، وتحسين جودة الخدمات، وإمكانية طلب مساعدة مُخصَّصة. ولكنْ لا بُدَّ من توخّي الحذر عند استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي التوليدي، وعدم الاعتماد عليها بصورة كاملة، لا سيَّما في القرارات المالية المُهِمَّة، فضلًا عن التحقُّق من صِحَّة المعلومات من مصادر موثوق بها.

نصيحة

أصبح الاستثمار في تعلُّم الذكاء الاصطناعي التوليدي ضرورة مُلِحَّة؛ لأنَّه يُمثِّل مفتاح الإبداع والتميُّز في عالَم مُتغيِّر يعتمد على إنتاج المعرفة بدلًا من استهلاكها فقط.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أضع إشارة (√) بجانب العبارة الصحيحة، وإشارة (×) بجانب العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

1- يقتصر عمل الذكاء الاصطناعي التوليدي على تحليل البيانات المطلوبة، ولا يُمكِنه إنتاج محتوى جديد. ( )

2- أصبح الذكاء الاصطناعي التوليدي واقعًا نتفاعل معه كل يوم في الأردن؛ سواء أكان ذلك في التطبيقات التي نستخدمها، أم في الخدمات المالية التي نحصل عليها. ( )

3- التعلُّم العميق يعتمد على الشبكات العصبية الاصطناعية المُتعدِّدة الطبقات لمحاكاة طريقة عمل الدماغ البشري في معالجه البيانات واستخلاص الأنماط والتنبُّؤات. ( )

السؤال الثاني: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1- من التحدِّيات التقنية التي يُواجِهها الذكاء الاصطناعي التوليدي:

أ) الهلوسة. ب) التحيُّز. ج) المسؤولية. د) الشفافية.

2- يؤدّي الاعتماد المُتزايِد على تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى الاستغناء عن بعض الوظائف التقليدية في القطاع المالي؛ ما يتطلَّب:

أ) توفير الحماية اللازمة لهذه الوظائف. ب) الالتزام بتعليمات البنك المركزي.

ج) إعاده تأهيل الموظفين. د) تعزيز ثقة العملاء بالأنظمة الذكية.

3- جميع ما يأتي تُعبِّر عن الذكاء الاصطناعي التوليدي، ما عدا:

أ) التركيز على إنشاء أنماط وبيانات جديدة.

ب) التركيز على تعرُّف الأنماط في البيانات المطلوبة.

ج) إنتاج محتوى مُتنوِّع وإبداعي بناءً على السياق.

د) القدرة على الإبداع والتوليد والابتكار.

نسخة قيد الإعداد

الذكاء الاصطناعي التوليدي وعالَم المال

نتاجات التعلُّم

1- تحديد التطبيقات الرئيسة للذكاء الاصطناعي التوليدي في القطاع المالي.
2- بيان كيف يُمكِن للذكاء الاصطناعي التوليدي تحسين الخدمات المالية وزيادة كفاءتها.
3- تقييم استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المجال المالي من حيث المزايا والمخاطر.
4- تحليل أمثلة واقعية لاستخدام هذه التقنيات في المؤسسات المالية الكبرى.
5- تعرُّف أساليب الاحتيال الإلكتروني، وطرائق الحماية منها.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

التمويل التفاعلي، تحليل المشاعر المالية، معالجة اللغة الطبيعية المالية (BloombergGPT).

أستكشف

- **كيف غيَّر الذكاء الاصطناعي التوليدي وجه الخدمات المالية؟**
- **ما التطبيقات الأُخرى التي تستخدمها البنوك وشركات الاستثمار؟**

يشهد القطاع المالي تحوُّلًا تقنيًّا جذريًّا بفعل تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي؛ إذ أمكن بهذه التطبيقات ابتكار طرائق جديدة لتقديم الخدمات المالية، وتسهيل تفاعل العملاء مع المؤسسات المالية؛ فوَفقًا للعديد من التقارير المالية العالمية، أحدث الذكاء الاصطناعي التوليدي ثورة تقنية هائلة في القطاع المصرفي، تمثَّلت في استخدام المؤسسات المالية هذه التقنية لتعزيز روبوتات المحادثة المُخصَّصة للعملاء.

لا يُعَدُّ هذا التحوُّل تحسينًا تقنيًّا لقطاع المصارف والبنوك فحسب، بل يُمثِّل تغييرًا جذريًّا لطبيعة الخدمات المالية المُقدَّمة. فبدلًا من الاعتماد على النماذج التقليدية التي تتطلَّب تدخُّلًا بشريًّا مُكثَّفًا، أمكن للمؤسسات المالية تقديم خدمات مُخصَّصة وفورية على نطاق واسع باستخدام التقنيات التوليدية.

نسخة قيد الإعداد

التطبيقات الرئيسة في القطاع المالي الأردني:

يُعَدُّ الذكاء الاصطناعي التوليدي من أبرز التقنيات الحديثة التي أحدثت نقلة نوعية في القطاع المالي؛ إذ أسهم في تطوير حلول مُبتكَرة، وتحسين الخدمات المُقدَّمة، ورفع كفاءة إدارة المخاطر والقرارات الاستثمارية؛ ما جعله أداة محورية لدعم النمو والابتكار المالي.

في ما يأتي أبرز التطبيقات المُستخدَمة في القطاع المالي الأردني:

1 - التمويل التفاعلي وخدمة العملاء:

يُعَدُّ **التمويل التفاعلي (Interactive Finance)** واحدًا من أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في البنوك الأردنية؛ إذ يتيح للعملاء التفاعل مع الأنظمة المصرفية باستخدام اللغة العربية، وهو ما يجعل الوصول إلى الخدمات المالية أكثر سهولة وسرعة.

كذلك أخذت المؤسسات المالية تستخدم روبوتات المحادثة المدعومة بالذكاء الاصطناعي التوليدي في عملياتها المختلفة، وهي روبوتات مُصمَّمة على نحوٍ يُمكِّنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية مُتقدِّمة، أبرزها:

أ- **الدعم الفوري للعملاء:** يُمكِن لهذه الروبوتات التعامل مع استفسارات العملاء المُعقَّدة بخصوص المُنتَجات المالية والخدمات المصرفية، والإجابة عنها بطريقة طبيعية ومفهومة.

ب- **النصائح المالية المُخصَّصة:** تستطيع هذه الروبوتات تحليل الوضع المالي للعميل، وتقديم توصيات استثمارية مناسبة لظروفه وأحواله الشخصية.

ج- **إشعارات الدفع الذكية:** تعمل هذه الروبوتات على إرسال تنبيهات مُخصَّصة عن المعاملات والفواتير، إضافةً إلى تقديمها شرحًا مُفصَّلًا عن ذلك ضمن سياق مناسب.

د- **إصدار الوثائق المالية:** تملك هذه الروبوتات القدرة على إنشاء المُلخَّصات الاستثمارية وطلبات القروض بناءً على بيانات العميل، أنظر الشكل (1).

الشكل (1): التمويل التفاعلي وخدمة العملاء.

نسخة قيد الإعداد

2 – اتِّخاذ القرارات الائتمانية وتقديم التفسيرات:

من التطبيقات المُبتكَرة للذكاء الاصطناعي التوليدي في القطاع المصرفي، تحسين عملية اتِّخاذ القرارات الائتمانية؛ لذا تستخدم البنوك هذا التطبيق لأداء المهام الآتية:

أ- **تقييم القدرة الائتمانية**: أيْ تحليل بيانات العملاء المالية والشخصية لتحديد مستوى المخاطر الائتمانية.

ب- **تفسير قرارات الرفض**: يُقصَد بذلك تقديم تفسيرات واضحة ومفهومة لأسباب رفض طلبات القروض؛ ما يساعد العملاء على تحسين أوضاعهم المالية.

ج- **تخصيص شروط القروض**: يتمثَّل ذلك في تطوير عروض القروض المُخصَّصة بناءً على الملف المالي الفردي لكل عميل.

معالجة اللغة الطبيعية المالية (BloombergGPT) النموذج المُتخصِّص في المجال المالي:

يُمثِّل نموذج (BloombergGPT) علامة فارقة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي الخاصة بالمجال المالي؛ فهذا النموذج الذي طوَّرته شركة (Bloomberg) يُعَدُّ واحدًا من النماذج اللغوية الكبيرة؛ إذ يحتوي على 50 مليار مُعامِل، وهو مُدرَّب على التعامل مع مجموعة واسعة من البيانات المالية بوجه خاص.

إنَّ أهمَّ ما يُميِّز نموذج (BloombergGPT) عن غيره من النماذج العامة، مثل (ChatGPT)، هو تخصُّصه العميق في المجال المالي؛ فقد صُمِّم لمعالجة مجموعة ضخمة من البيانات، تتكوَّن من 363 مليار رمز من الوثائق المالية الإنجليزية، مدعومةً بـ345 مليار رمز من مجموعة البيانات العامة؛ ما أفضى إلى إيجاد مجموعة من التدريب، تحتوي على أكثر من 700 مليار رمز.

قدرات نموذج (BloombergGPT) المُتخصِّصة:

يُمكِن إجمال المزايا التي يَتَّصِف بها نموذج (BloombergGPT) في ما يأتي:

1 – **تحليل المشاعر المالية** (Financial Sentiment AnalysIS): يُقصَد بذلك التحليل التلقائي لمشاعر المُستثمِرين والمُستخدِمين عن طريق مراجعة النصوص المالية (مثل: الأخبار، وتغريدات السوق، وتقارير الأرباح)، أو مراجعة تعليقات المُستخدِمين بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية (NLP).

2 – **تعرُّف الكيانات المالية**: أيْ تحديد أسماء الشركات والأشخاص والمؤسسات المالية الواردة في النصوص.

3 – **تصنيف الأخبار المالية**: أيْ تصنيف هذه الأخبار بحسب تأثيرها في الأسواق والقطاعات المختلفة.

4 – الإجابة عن الأسئلة المالية: أيْ تقديم إجابات دقيقة ومُفصَّلة عن الاستفسارات المالية المُعقَّدة، أنظر الشكل (2).

الشكل (2): قدرات نموذج (BloombergGPT) المُتخصِّصة.

نسخة قيد الإعداد

3 – حماية الأموال وكشف طرائق الاحتيال المُتقدِّمة:

في ظلِّ تزايد حالات الاحتيال الإلكتروني، أصبح الذكاء الاصطناعي يُمثِّل خطَّ الدفاع الأوَّل الذي يُوفِّر الحماية اللازمة لأموال المُواطِنين.

أساليب الاحتيال الإلكتروني:

يشهد العالَم اليوم تزايدًا ملحوظًا في جرائم الاحتيال الإلكتروني؛ نظرًا إلى اعتماد الأفراد والمؤسسات الكبير على التطبيقات الذكية في إدارة الشؤون المالية. ولم يكن الأردن بمنأى عن هذه الظاهرة الآخِذة في الانتشار.

في ما يأتي أبرز أساليب الاحتيال الإلكتروني:

نوع الاحتيال	الوصف	مثال واقعي
1 – **الرسائل الوهمية التي ينتحل مُرسِلوها صفة البنوك.**	قد تصل إلى المُستخدِم رسالة نصية، أو يتلقّى رسالة من الواتساب يزعم مُرسِلها أنَّها من البنك، ويطلب فيها من المُستخدِم تحديث بياناته، أو تأكيد معاملة ما عبر رابط مُزيَّف.	"عزيزي العميل، حسابك سيتمُّ تعليقه خلال 24 ساعة. اضغط هنا لتحديث بياناتك".
2 – **الجوائز الوهمية.**	قد تصل إلى المُستخدِم رسالة تفيد بأنَّه ربح جائزة كبيرة (سيّارة، مبلغ مالي)، وتطلب منه دفع رسوم أو تقديم معلومات حسّاسة عن بطاقته الائتمانية.	"مبارك! لقد ربحت 10000 دينار. ادفع 50 دينارًا رسوم تحويل لتسلُّم الجائزة".
3 – **انتحال شخصية موظف البنك.**	قد يتصل بالمُستخدِم شخص يَدَّعي أنَّه موظف في البنك، ويطلب منه إرسال رمز التحقُّق (OTP) أو تقديم معلومات حسّاسة عن بطاقته الائتمانية.	"مرحبًا، أنا من قسم الأمن في البنك. أحتاج إلى رمز التحقُّق الذي وصلك للتأكُّد من هُوِيَّتك".
4 – **عروض الاستثمار الوهمية.**	قد يتلقّى المُستخدِم عروضًا في وسائل التواصل الاجتماعي تَعِدُه بأرباح خيالية إذا استثمر في العملات الرقمية أو الأسهم.	"استثمر 100 دينار، واحصل على 1000 دينار خلال أسبوع! إنَّها فرصة لن تتكرَّر أبدًا".

نسخة قيد الإعداد

دور الذكاء الاصطناعي في منع عمليات النصب والاحتيال:

تستخدم البنوك الأردنية أنظمة مُتقدِّمة من الذكاء الاصطناعي، وهي أنظمة تعمل على مدار الساعة لتوفير الحماية اللازمة للعملاء والمؤسسات. وفي ما يأتي أبرز مزايا هذه الأنظمة:

1 – تعلُّم السلوك المالي للمُستخدِم:

صُمِّمت أنظمة الذكاء الاصطناعي المُتقدِّمة على نحوٍ يُمكِّنها من تعلُّم أنماطِ الإنفاق المعتادة للمُستخدِمين (المحال التجارية التي يتسوَّقون منها، مُتوسِّط قيمة المشتريات لكل مُستخدِم، المواقع الجغرافية).

مثال:

إذا اعتاد المُستخدِم أنْ يتسوَّق في العاصمة عمّان، ثمَّ ظهرت فجأةً معاملة مالية له من مدينة دبي، فإنَّ النظام سيكتشف ذلك مباشرةً.

2 – رصد الأنشطة المشبوهة:

يُمكِن لأنظمة الذكاء الاصطناعي المُتقدِّمة رصد أيِّ نشاط مالي مشبوه، مثل:

- محاولة الشراء بمبلغ كبير غير معتاد.
- إجراء معاملات مالية مُتعدِّدة في وقت قصير.
- محاولة سحب نقود من صرّاف آليٍّ في منطقة بعيدة عن الموقع المعتاد للمُستخدِم.

3 – اتِّخاذ الإجراءات الفورية:

إذا رصدت أنظمة الذكاء الاصطناعي المُتقدِّمة أيَّ نشاط مالي مشبوه، فإنَّها تُسارِع إلى اتِّخاذ الإجراءات والتدابير الآتية:

أ- حظر المعاملة المالية تلقائيًّا.

ب- إرسال رسالة نصية إلى المُستخدِم، أو إرسال إشعار إليه في التطبيق، نصه: «هل أنتَ مَنْ أجرى معاملة مالية، قيمتها 500 دينار في [اسم المحل]؟ الرجاء الإجابة بنعم أو لا».

ج- الاتصال بالمُستخدِم مباشرةً إذا كانت المعاملة المالية كبيرة، أنظر الشكل (3).

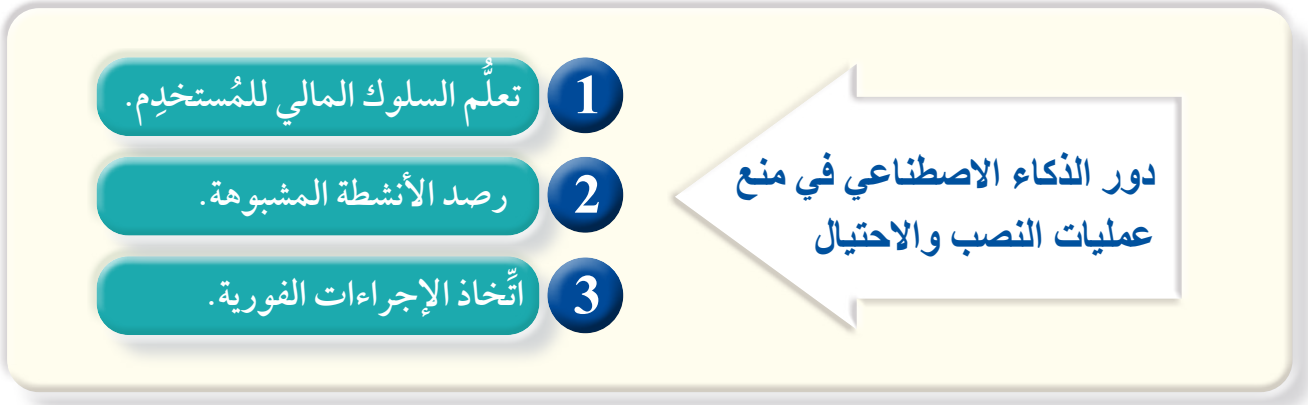

الشكل (3): دور الذكاء الاصطناعي في منع عمليات النصب والاحتيال.

نسخة قيد الإعداد

الإجراءات الواجب اتِّخاذها عند التعرُّض للاحتيال:

إذا اكتشفْتُ أَنَّني وقعْتُ ضَحِيَّةً لعملية احتيال، فيجب عليَّ اتِّخاذ الإجراءات والتدابير الآتية:

1 – الاتصال بالبنك مباشرةً:

يجب إبلاغ قسم خدمة العملاء بما حصل؛ لإيقاف فعّالية البطاقة الائتمانية، وتجميد الحساب.

2 – تقديم شكوى:

يجب الاتصال بوحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية؛ لتقديم شكوى رسمية، والإبلاغ عن عملية الاحتيال.

3 – الاحتفاظ بالأدلَّة:

يجب حفظ الرسائل، ولقطات الشاشة، وأرقام الهواتف، وأيِّ معلومات أُخرى تتعلَّق بعملية الاحتيال.

4 – تغيير كلمات المرور:

يجب تغيير كلمات المرور الخاصة بجميع حساباتي المصرفية وبريدي الإلكتروني فورًا، أنظر الشكل (4).

الشكل (4): الإجراءات الواجب اتِّخاذها عن التعرُّض للاحتيال.

نسخة قيد الإعداد

نصائح عملية لحماية المُستخدِم من الاحتيال الإلكتروني:

✅ افعل.	❌ لا تفعل.
التحقُّق دائمًا من رقم المُرسِل، أو من البريد الإلكتروني الرسمي للبنك.	الضغط على روابط في رسائل مشبوهة.
الاتصال بالبنك مباشرةً باستخدام الرقم المُدوَّن على بطاقة المُستخدِم، أو عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك.	مشاركة أيِّ شخص في رمز التحقُّق (OTP)، حتّى لو ادَّعى أنَّه من موظفي البنك.
تفعيل التنبيهات الفورية للمعاملات المالية في التطبيق الخاص بالبنك.	الإدلاء بأيِّ معلومات عن البطاقة الائتمانية هاتفيًّا أو عبر البريد الإلكتروني.
استخدام كلمات مرور قويَّة ومختلفة لكل حساب.	الاستجابة للعروض المُغرِية جدًّا، أو الجوائز الوهمية.
مراجعة كشف الحساب بانتظام؛ للتحقُّق من عدم وجود معاملات مالية غريبة.	استثمار الأموال في مشروعات غير مُرخَّصة، أو مشروعات غير واضحة.

أُفكِّر

أفترض أنَّني أُدير فرعًا لبنك محلي في مدينتي، وأُريد استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي لتحسين خدمة العملاء في البنك:

- ما الخدمات الثلاث الأولى التي سأُركِّز عليها؟
- كيف سأُقنِع أكبر العملاء سِنًّا أنْ يثقوا بهذه التقنيات الجديدة؟
- ما الضمانات التي سأُقدِّمها لهؤلاء العملاء في ما يخصُّ حماية بياناتهم المالية؟

نشاط تصميم خدمة مصرفية ذكية.

أُصمِّم - بالتعاون مع أفراد مجموعتي - خدمة مصرفية جديدة تتضمَّن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، وأبحث في كيفية تجنيب هذه الخدمة أيَّ معلومات غير صحيحة (هلوسة الذكاء الاصطناعي).

الربط مع التكنولوجيا

تستخدم بعض الشركات الكبرى تقنية (OpenAI) التي تتيح للمستشارين الماليين الوصول إلى ما لديها من بحوث وبيانات داخلية بوصفها مصدرًا معرفيًّا؛ ما يُمكِّنهم من تقديم إجابات أكثر دِقَّة وشمولية لعملائهم في وقت قياسي.

نسخة قيد الإعداد

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

تحرص البنوك اليوم على استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في تقديم خدمات أفضل وأسرع. على سبيل المثال، عندما أتَّصل بخدمة العملاء في البنك، فقد أتحدَّث إلى مُساعِد ذكي يُمكِنه فهم أسئلتي والإجابة عنها بطريقة طبيعية، أو حتّى مساعدتي على التخطيط لميزانيتي الشهرية.

نصيحة

أحرِص أنْ يكون الذكاء الاصطناعي التوليدي شريكي المالي الذكي؛ فهو الذي يُمكِّنني من اتِّخاذ قرارات مالية على نحوٍ أسرع وأكثر دِقَّة وثقة، ويزيدني فهمًا لعالَم المال الآخِذ بالتجدُّد كل يوم.

نسخة قيد الإعداد

أُقيّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أُوضِّح المقصود بكلٍّ ممّا يأتي:

1 – التمويل التفاعلي.

2 – تحليل المشاعر المالية.

السؤال الثاني: أذكر ثلاثة تطبيقات رئيسة للذكاء الاصطناعي التوليدي في القطاع المالي.

السؤال الثالث:

1 – أُفسِّر: يشهد العالَم اليوم تزايدًا ملحوظًا في جرائم الاحتيال الإلكتروني.

2 – أذكر الخدمات المالية والمصرفية المُتقدِّمة التي تُوفِّرها روبوتات المحادثة المدعومة بالذكاء الاصطناعي التوليدي.

السؤال الرابع: أُوضِّح المزايا التي يَتَّصِف بها نموذج (BloombergGPT).

نسخة قيد الإعداد

الدرس الثالث 3

المستشار المالي الذكي

نتاجات التعلُّم

1 – تعرُّف مفهوم المستشار المالي الذكي، ومفهوم المستشار الآلي.
2 – المقارنة بين المستشار المالي التقليدي والمستشار المالي الذكي من حيث الإيجابيات والسلبيات.
3 – تصميم استراتيجية مُتوازِنة تُوائِم بين استخدامات الذكاء الاصطناعي في الاستشارات المالية الشخصية.
4 – تعرُّف دور هندسة الأوامر (Prompt Engineering) ومفهوم (JSON Prompting) في مجال الاستشارة المالية.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

المستشار المالي الذكي، المستشار الآلي، هندسة الأوامر (Prompt Engineering)، أوامر (JSON Prompting).

أستكشف

- هل سمعتم بالمستشار المالي الذي يساعد المديرين في اتخاذ القرارات المالية المهمة؟
- هل سمعتم بالمستشار المالي الذكي؟
- ما رأيكم في هذا المفهوم؟
- كيف يجعل المستشار المالي الذكي إدارة الأموال أسهل وأكثر فعّالية؟

نسخة قيد الإعداد

تطوُّر الاستشارة المالية: من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الذكي:

شهد مجال الاستشارة المالية تطوُّرًا جذريًّا ملحوظًا خلال العقد الماضي؛ إذ تحوَّل من النموذج التقليدي الذي يعتمد على المستشارين الحقيقيين من البشر إلى نماذج هجينة تجمع بين الخبرة البشرية والذكاء الاصطناعي. وهذا التحوُّل لم يكن فقط تطويرًا تقنيًّا، وإنَّما مثَّل عهدًا جديدًا لطبيعة الخدمات المالية وطرائق الوصول إليها.

إنَّ المستشارين الآليين (Robo–advisors) المدعومين بالذكاء الاصطناعي التوليدي يُقدِّمون نصائح استثمارية مُخصَّصة للعملاء، بناءً على أهدافهم المالية، ومستوى تحمُّلهم للمخاطر. ويُمكِن لهؤلاء المستشارين تحليل آلاف الخيارات الاستثمارية وتقديم توصيات مدعومة بالأدلَّة في ثوانٍ معدودة.

يُعرَّف **المستشار المالي الذكي (AI Financial Advisor)** بأنَّه نظام ذكي يستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي لتحليل وضع العملاء المالي، وتقديم نصائح استثمارية مُخصَّصة، وإدارة المَحافظ الاستثمارية.

أمّا **المستشار الآلي (Robo–Advisor)** فهو نظام ذكي يستخدم الخوارزميات والذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات الاستشارة المالية وإدارة المَحافظ الاستثمارية بتكلفة أقلّ من دون تدخُّل بشري.

المقارنة الشاملة: المستشار التقليدي في مُقابِل المستشار الذكي:

يُبيِّن الجدول الآتي أبرز الفروق بين المستشار التقليدي والمستشار الذكي، بناءً على عدد من المعايير المُهِمَّة:

المعيار	المستشار التقليدي	المستشار الذكي
التوجيه المُخصَّص.	– النصائح المُخصَّصة بناءً على المقابلات الشخصية. – الفهم العميق للأحوال الشخصية والأحوال العائلية. – المرونة في التعامل مع الحالات المُعقَّدة. – الخبرة في التعامل مع المواقف الاستثنائية.	– التخصيص بناءً على البيانات المُدخَلة. – التحليل الدقيق للملف المالي والمخاطر. – التوصيات المدعومة بالبيانات والإحصائيات. – التحديث المستمر للتوصيات بناءً على تغيُّر الأحوال.
الوسيلة والوصول.	– إمكانية التواصل مقصورة على ساعات العمل الرسمية فقط. – وجوب حجز موعد مُسبَّق. – عدم وجود تمثيل له في المناطق النائية أحيانًا. – الانتظار بعض الوقت إلى حين الردِّ على الاستفسارات.	– التواصل في جميع الأوقات على مدار السنة. – الردُّ السريع على الاستفسارات من دون أيِّ تأخير أو تباطؤ. – إمكانية الوصول متاحة من أيِّ مكان عبر شبكة الإنترنت. – وجود واجهات مُتعدِّدة اللغات.
تكلفة الخدمة.	– رسوم إدارية تتراوح قيمتها بين 1٪ و2٪ سنويًّا من قيمة المحفظة. – رسوم استشارة قد تصل قيمتها إلى آلاف الدنانير سنويًّا. – الحَدُّ الأدنى للاستثمار قد يبلغ 100000 دينار أو أكثر. – وجود تكاليف إضافية للاجتماعات والمراجعات.	– رسوم إدارية مُنخفِضة تتراوح قيمتها بين 0.25٪ و0.75٪ سنويًّا. – عدم وجود رسوم استشارة إضافية في معظم الحالات. – الحَدُّ الأدنى للاستثمار مُنخفِض (لا يوجد أحيانًا حَدٌّ أدنى). – انخفاض التكلفة الإجمالية كثيرًا.

نسخة قيد الإعداد

هندسة الأوامر في مجال الاستشارة المالية:

تُعرَّف **هندسة الأوامر (Prompt Engineering)** بأنَّها فنُّ صياغة الأسئلة أو التوجيهات بطريقة ذكية للحصول على أفضل النتائج من أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تقديم نصائح مالية دقيقة وشخصية.

1 – الأسلوب العام لهندسة الأوامر (Prompt Engineering):

كتابة أوامر واضحة ومباشرة للذكاء الاصطناعي بهدف التحليل المالي أو تقديم نصيحة مُحدَّدة.

مثال:

أُحلِّل أثر رفع أسعار الفائدة في أسهم البنوك التجارية في الأردن خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

الإطار:

(Star):

- **(Subject): S**، ما الموضوع؟
- **(Task): T**، ما المطلوب؟
- **(Audience): A**، لمَنِ التوصية؟
- **(Result): R**، ما النتيجة المُتوقَّعة؟

2 – هندسة المحتوى (Content Prompting): تخصيص سياق الاستشارة:

تقديم خلفية مُعيَّنة أو سياق مُحدَّد لتحسين دِقَّة استجابة الذكاء الاصطناعي.

مثال:

أنا مستشار مالي أعمل مع عائلة مُتوسِّطة الدخل في الأردن. سأُساعِد هذه العائلة على وضع خُطَّة ادخار مُدَّتها 5 سنوات.

الإطار:

(CUE):

- **(Context): C**، الخلفية المالية أو الخلفية السوقية.
- **(User Profile): U**، خصائص العميل أو خصائص المُستثمِر.
- **(Expectation): E**، ما نوع النصيحة المُتوقَّعة؟

3 – هندسة الأوامر (JSON Prompting) للمُبرمِجين والتحليل الآلي:

أوامر (JSON Prompting): تقنية مُتقدِّمة لهيكلة الأوامر التي يتلقّاها الذكاء الاصطناعي باستخدام تنسيق (JSON)؛ لضمان وضوح التعليمات ودِقَّة النتائج.

نسخة قيد الإعداد

مثال:

النهج المُنظَّم الآتي يُمكِّن العميل من تلقّي نصائح دقيقة ومُخصَّصة لوضعه تحديدًا:

```
{
  "task": "analyze_investment_risk",
  "sector": "real_estate",
  "country": "Jordan",
  "timeframe": "2025-Q1"
}
```

الاستراتيجية المُتوازِنة: الجمع بين المستشار التقليدي والمستشار الذكي:

إنَّ الموازنة بين الذكاء الاصطناعي والخبرة البشرية تساعد على بناء استراتيجية استثمارية فعّالة وآمنة، إضافةً إلى مواكبة التطوُّرات التكنولوجية؛ ففي عالَم الاستشارات المالية، لا يُفضَّل الاعتماد على الذكاء الاصطناعي بصورة كاملة أو الاعتماد على الإنسان وحده؛ إذ تكمن القوَّة في الدمج الذكي بين الطرفين، وَفقًا لاحتياجات كل مُستثمِر. وهذه بعض النصائح والإرشادات التي يُمكِن الاستفادة منها في هذا المجال بحسب الفئة المُستثمِرة:

1 – فئة المُبتدِئين أو أصحاب المبالغ الصغيرة:

أ– البَدْء باستخدام المستشار الذكي لتعلُّم المفاهيم المالية الأساسية.

ب– تجربة التطبيقات التعليمية ومُحاكِيات التداول لاكتساب الخبرة المطلوبة.

ج– توظيف الذكاء الاصطناعي في خفض التكاليف وتسهيل عملية الاستخدام.

أُفكِّر

هل يُمكِن للمستشار المالي الذكي أنْ يَحُلَّ مَحلَّ المستشار البشري بصورة كاملة؟ لماذا؟

2 – فئة أصحاب المبالغ الكبيرة أو الحالات المُعقَّدة:

أ– طلب استشارة بشرية مُتخصِّصة لإعداد خُطَّة مالية شاملة طويلة الأَمَد.

ب– استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بوصفها مُساعِدًا تحليليًّا دقيقًا وسريعًا.

ج– الجمع بين الخبرة البشرية والتحليل الذكي لضمان اتِّخاذ أفضل القرارات الاستثمارية.

3 – فئة المُستثمِرين المُتقدِّمين:

أ– استخدام مِنصّات هجينة تجمع بين الذكاء الاصطناعي والمستشارين التقليديين.

ب– الاعتماد على الخوارزميات الذكية في تتبُّع الأسواق المالية والتحليلات الفنية.

ج– الاستعانة بالخبراء الماليين عند اتِّخاذ القرارات الاستراتيجية المُهِمَّة.

نشاط 1 هندسة الأوامر والتمييز بين أنواعها في (KIMI)، و(Gemini)، و(claude)، و(chatgpt)، و(deepseek).

- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة الطلبة إلى مجموعات عمل غير مُتجانِسة.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد كل مجموعة أداء المهام الآتية:
  - استكشاف أنواع الأوامر (مفتوحة، مُغلَقة، مشروطة، تعليمية).
  - تصميم أوامر مُوجَّهة إلى مستشار مالي ذكي؛ على أنْ تشمل الأنواع السابقة جميعها.
  - تحليل كيف تختلف الاستجابة عند تغيير صياغة الأمر أو مستوى التفاصيل المُقدَّمة.
  - تجربة الأوامر عمليًّا باستخدام أداة ذكاء اصطناعي مُتوافِرة، والمقارنة بين النتائج.
  - مناقشة أهمية وضوح الهدف والسياق الثقافي عند كتابة الأوامر.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى الطلبة في كل مجموعة عرض النتائج التي توصَّلوا إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

نشاط 2

أُصمِّم - بالتعاون مع أفراد مجموعتي - مستشارًا ماليًّا ذكيًّا بتوظيف مبادئ هندسة الأوامر، ثمَّ أُنشِئ نظامًا ماليًّا بسيطًا باستخدام مِنصّات مُتخصِّصة في تحويل الأوامر إلى تطبيقات عملية، مثل: مِنصَّة (Lovable.dev)، ومِنصَّة (Ramizcoder.dev)، ومِنصَّة (Bolt).

نسخة قيد الإعداد

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

المستشار المالي الذكي تطبيق أو برنامج يُستخدَم فيه الذكاء الاصطناعي لتقديم نصائح مالية مُخصَّصة؛ فبدلًا من دفع آلاف الدنانير لمستشار تقليدي، يُمكِن الاستعانة بمستشار مالي ذكي للحصول على نصائح جيِّدة لقاء تكلفة قليلة جدًّا. يعمل هذا التطبيق الذكي على تحليل الوضع المالي للشخص، واقتراح خُطَط مناسبة للادخار والاستثمار.

نصيحة

قبل البَدْء باستخدام المستشار المالي الذكي، يُنصَح دائمًا بالتحقُّق من مصدر التطبيق، وقراءة سياسة الخصوصية بتدبُّر ورَوِيَّة، وعدم مشاركة التطبيقات أيَّ بيانات مالية حسّاسة باستثناء التطبيقات الموثوقة التي تُمنَح شهادات أمان واضحة، وتُستخدَم فيها تقنيات التشفير الحديثة.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أضع إشارة (√) بجانب العبارة الصحيحة، وإشارة (×) بجانب العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

1 – في عالَم الاستشارات المالية، يُفضَّل الاعتماد على الذكاء الاصطناعي بصورة كاملة أو الاعتماد على الإنسان وحده؛ إذ تكمن القوَّة في الفصل الذكي بين الطرفين، وَفقًا لاحتياجات كل مُستثمِر. ( )

2 – يُقدِّم المستشارون الآليّون المدعومون بالذكاء الاصطناعي نصائح استثمارية مُخصَّصة للعملاء، بناءً على أهدافهم المالية، ومستوى تحمُّلهم للمخاطر. ( )

3 – المستشار الذكي، وَفقًا لمعيار التوجيه المُخصَّص، يُقدِّم النصائح المُتخصِّصة بناءً على المقابلات الشخصية. ( )

السؤال الثاني: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1 – تُعَدُّ الآتية من مزايا استخدام المستشار الذكي، ما عدا:

أ) انخفاض الرسوم الإدارية؛ إذ تتراوح قيمتها بين 0.25% و0.75% سنويًّا.

ب) وجود تكاليف إضافية للاجتماعات والمراجعات.

ج) عدم وجود رسوم استشارة إضافية في معظم الحالات.

د) الحَدُّ الأدنى المُنخفِض للاستثمار (من دون وجود حَدٍّ أدنى في بعض الأحيان).

2 – تشير عبارة " فنُّ صياغة الأسئلة أو التوجيهات بطريقة ذكية للحصول على أفضل النتائج من أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تقديم نصائح مالية دقيقة وشخصية " إلى مفهوم :

أ) الأسلوب العام لهندسة الأوامر (Prompt Engineering).

ب) هندسة الأوامر (Prompt Engineering).

ج) هندسة المحتوى (Content Prompting).

د) هندسة الأوامر (JSON Prompting).

3 – استخدام مِنصّات هجينة تجمع بين الذكاء الاصطناعي والمستشارين التقليديين، نصيحة تُقدَّم لفئة:

أ) المُبتدِئين أو أصحاب المبالغ الصغيرة.

ب) أصحاب المبالغ الكبيرة.

ج) المُستثمِرين المُتقدِّمين.

د) أصحاب الحالات المُعقَّدة.

نسخة قيد الإعداد

الذكاء الاصطناعي التوليدي وخصوصية البيانات

أستكشف

- ما المخاطر المُحدِقة بخصوصية البيانات عند استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المجال المالي؟
- ما أنواع البيانات المالية الحسّاسة التي قد يشاركها الأفراد في تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟
- لماذا يُعَدُّ حفظ هذه المعلومات بأمان أمرًا مُهِمًّا جدًّا؟
- كيف يُمكِن للمؤسسات المالية حماية بيانات المُستخدِمين عند الاستعانة بالذكاء الاصطناعي التوليدي؟
- ما التقنيات والممارسات التي تُستخدَم لحماية البيانات المالية الحسّاسة، مثل التشفير وإخفاء الهُوِيَّة؟
- كيف تُسهِم هذه التقنيات والممارسات في تعزيز مناحي الأمان؟
- كيف يُمكِنني تقييم مستوى الأمان والموثوقية لتطبيقات المستشار المالي الذكي قبل استخدامها؟
- ما الإرشادات التي أقترحها لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بأمان في الشؤون المالية الشخصية؟

نتاجات التعلُّم

1- تعرُّف مفهوم خصوصية البيانات.
2- توضيح أهمية البيانات المالية الحسّاسة.
3- تحديد المخاطر التي تُهدِّد خصوصية البيانات عند استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المجال المالي.
4- بيان التقنيات والممارسات المُستخدَمة لحماية البيانات المالية الحسّاسة.
5- تقييم مستوى الأمان في تطبيقات الذكاء الاصطناعي المالية.
6- اقتراح إرشادات لاستخدام الذكاء الاصطناعي بأمان في الشؤون المالية الشخصية.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

خصوصية البيانات، التشفير، إخفاء الهُوِيَّة، التعلُّم الفيدرالي، الهجمات الاستخراجية، التحليل الاستنتاجي.

مفهوم خصوصية البيانات:

تُعرَّف **خصوصية البيانات (Data Privacy)**: بأنَّها حماية المعلومات الشخصية والبيانات المالية الحسّاسة من الوصول غير المُصرَّح به، وضمان استخدامها بصورة قانونية وآمنة.

يُستخدَم الذكاء الاصطناعي والتطبيقات المالية في تحليل المعاملات المالية وتقديم الاستشارات المالية، وهو ما يتطلَّب جمع العديد من البيانات، مثل: الراتب، وتاريخ المعاملات المالية، والحسابات المصرفية، وعادات الإنفاق.

لذلك يجب على الشركات والمؤسسات المالية حماية هذه البيانات والمعلومات، ومنع تسريبها أو استخدامها من دون إذن.

نسخة قيد الإعداد

أهمية البيانات المالية الحسّاسة:

تتمثَّل أهمية البيانات المالية الحسّاسة في الخصوصية التي تُحتِّم على الشركات والمؤسسات المالية حفظها وحمايتها من الاختراق أو القرصنة الإلكترونية، بما في ذلك المعلومات والبيانات المالية الشخصية؛ ما يُعزِّز ثقة العملاء بالتقنيات الرقمية، ويُحفِّزهم إلى استخدامها بأمان.

تُعَدُّ البيانات المالية من أكثر أنواع المعلومات الشخصية حساسية؛ ذلك أنَّها تكشف تفاصيل دقيقة عن وضع الأفراد اقتصاديًّا واجتماعيًّا. وهذه البيانات تشمل المعلومات المالية المباشرة، مثل: أرقام الحسابات المصرفية وكلمات المرور، وتفاصيل بطاقات الائتمان والخصم، والرواتب والدخل الشهري والدخل السنوي، وقيمة الأصول والاستثمارات والممتلكات، وتفاصيل الديون والقروض والالتزامات المالية.

عند استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو الأنظمة المالية الذكية، لا بُدَّ من جمع العديد من البيانات المُتنوِّعة وتحليلها، ومراعاة الارتباط المباشر لهذه البيانات بعادات الأفراد في الإنفاق والادخار. يُطلَق على هذه البيانات اسم أنماط السلوك المالي؛ وهي مجموعة من العادات والتصرُّفات المُتكرِّرة التي يُواظِب عليها الأفراد أو المؤسسات في التعاملات المالية اليومية، والتي تشمل طرائق الإنفاق، والادخار، والاستثمار، والتفاعل مع المؤسسات المالية. يُذكَر أنَّ هذه الأنماط تُستخدَم لفهم السلوك المالي بشكل أفضل، والتنبُّؤ بالقرارات المستقبلية.

تشمل أنماط السلوك المالي الجوانب الآتية:

1- **عادات الإنفاق والشراء**؛ أيْ ماهيَّة المشتريات، وأنواعها، ومدى تكرارها، وحجم الإنفاق الشهري عليها.

2- **الأوقات والأماكن الخاصة بالمعاملات المالية**، مثل: توقيت سحب الأموال أو استخدام البطاقات، والأماكن التي يُنفَق فيها المال.

3- **تفضيلات الاستثمار**، ودرجة تحمُّل المخاطر، مُمثَّلةً في قرار الفرد التوجُّه نحو الاستثمارات الآمنة، أو الاستثمارات ذات المخاطر المُرتفِعة.

4- **الأهداف المالية والخُطَط المستقبلية**، مثل: الادخار للتقاعد، أو شراء منزل.

5- **التفاعل مع المؤسسات المالية المختلفة**، مثل: البنوك، والتطبيقات الاستثمارية، والمَحافظ الرقمية.

أكَّد خبراء الأمن السيبراني أنَّ البيانات المالية الشخصية هي من أكثر البيانات قيمة في السوق السوداء؛ إذ يُمكِن استغلالها في سرقة الهُوِيَّة، والاحتيال المالي. ولهذا، فإنَّ حماية أنماط السلوك المالي وضمان خصوصيتها يُمثِّلان أولوية قصوى عند تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي المالية أو استخدامها، أنظر الشكل (1).

الشكل (1): أنماط السلوك المالي.

نسخة قيد الإعداد

المخاطر المُهدِّدة لخصوصية البيانات:

إنَّ استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المجال المالي ينطوي على مخاطر عِدَّة تُهدِّد خصوصية البيانات، ويتمثَّل أبرزها في ما يأتي:

1 – تسريب البيانات أثناء عملية التدريب:

عند استخدام البيانات المالية الحقيقية لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي، فقد تُحفَظ هذه البيانات في ذاكرة النموذج، ومن ثَمَّ تظهر في المُخرَجات المستقبلية. وهذا ما حدث لشركة (Samsung)؛ إذ سُرِّبت معلومات حسّاسة عن الشركة حين استخدم الموظفون تطبيق (ChatGPT) لمراجعة الكود البرمجي.

2 – الهجمات الاستخراجية (Extraction Attacks):

يمتلك المُهاجِمون تقنيات مُتطوِّرة تُمكِّنهم من استخراج بيانات التدريب من النماذج المُدرَّبة. وهذا يعني أنَّ المعلومات المالية الحسّاسة التي استُخدِمت في التدريب قد تكون قابلة للاستخراج على أيدي أطراف ضارَّة.

3 – التحليل الاستنتاجي (Inference Attacks):

قد يكون من الصعب على المُهاجِمين اكتشاف البيانات مباشرةً، لكنَّهم قادرون على استنتاج معلومات حسّاسة عن طريق تحليل أنماط استجابة النموذج. على سبيل المثال، قد يتمكَّن أحد المُهاجِمين من تحديد إذا كان شخص ما موجودًا في مجموعة بيانات التدريب أم لا.

4 – مشاركة البيانات مع طرف ثالث:

تحرص العديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي التجارية على الاحتفاظ بحقِّ استخدام البيانات المُدخَلة لتحسين خدماتها أو مشاركتها مع شركاء تجاريين؛ ما يُعرِّض خصوصية المُستخدِمين للخطر، أنظر الشكل (2).

الشكل (2): المخاطر المُهدِّدة لخصوصية البيانات.

نسخة قيد الإعداد

التقنيات المُتقدِّمة لحماية الخصوصية:

طوَّر الباحثون والعاملون في مجال الذكاء الاصطناعي عددًا من التقنيات المُتقدِّمة لحماية خصوصية البيانات. وفي ما يأتي أبرز هذه التقنيات:

1 – التعلُّم الفيدرالي (Federated Learning):

تتيح هذه التقنية تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي من دون نقل البيانات الحسّاسة إلى خادم مركزي؛ إذ يُدرَّب النموذج محليًّا على أجهزة المُستخدِمين، ثمَّ تُشارَك التحديثات فقط (لا البيانات الأصلية) مع الخادم المركزي.

مزايا التعلُّم الفيدرالي:

أ- بقاء البيانات الحسّاسة في جهاز المُستخدِم بصورة دائمة.

ب- الحَدُّ من مخاطر تسرُّب البيانات بصورة كبيرة.

ج- إمكانية الاستفادة من البيانات المُوزَّعة دون انتهاك الخصوصية.

د- التوافق الأفضل مع قوانين حماية البيانات.

2 – الخصوصية التفاضلية (Differential Privacy):

هي تقنية رياضية مُتقدِّمة تهدف إلى حماية خصوصية الأفراد داخل قواعد البيانات.

تعتمد هذه التقنية على إضافة ضوضاء (مُشوِّشات) أو تغييرات صغيرة محسوبة إلى البيانات أو النتائج، بحيث لا يُمكِن معرفة إذا كان شخص ما موجودًا في مجموعة البيانات أم لا. بالرغم من ذلك، فإنَّه يُمكِن الإفادة من البيانات في عمليات التحليل بوجه عام.

آليَّة عمل الخصوصية التفاضلية:

أ- إضافة ضوضاء رياضية مدروسة؛ إذ تُعدَّل البيانات أو النتائج بقِيَم صغيرة لا تُغيِّر من طبيعة الصورة الكلية.

ب- إخفاء الإسهامات الفردية؛ إذ لا يُمكِن تمييز بيانات فرد واحد من بين أفراد المجموعة.

ج- الحفاظ على دِقَّة النتائج العامة؛ فلا تتأثَّر التحليلات والإحصاءات بصورة كبيرة.

د- الاهتمام بالخصوصية وتدعيمها بأساليب حماية مثبتة رياضيًّا من محاولات الاختراق أو التعقُّب.

مثال:

التعديل على قاعدة بيانات خاصة بإنفاق العملاء، وذلك بإضافة تغييرات صغيرة عشوائية على الأرقام، بحيث تظلُّ الإحصاءات (مثل مُتوسِّط الإنفاق) صحيحة تقريبًا، ويتعذَّر تعرُّف إذا كان أحمد وليلى – مثلًا– موجودين في القاعدة أم لا.

نسخة قبل الإعداد

3 – التشفير المُتجانِس (Homomorphic Encryption):

يُعرَّف **التشفير (Encryption)** بأنَّه تحويل البيانات إلى شكل مُرمَّز لا يُمكِن قراءته إلّا باستخدام مفتاح خاص؛ ما يُوفِّر الحماية للمعلومات، ويمنع الوصول غير المُصرَّح به إليها.

تتيح هذه التقنية إجراء عمليات حسابية على البيانات وهي مُشفَّرة من دون حاجة إلى فَكِّ التشفير.

وهذا يعني أنَّ المؤسسات المالية تستطيع استخدام البيانات الحسّاسة (مثل: بيانات الرواتب، وبيانات الحسابات البنكية) ومعالجتها من دون أنْ تراها بشكل مباشر.

أهمُّ التطبيقات في المجال المالي:

أ- تحليل مخاطر القروض من دون كشف بيانات العميل.

ب- إجراء العمليات الحسابية على بيانات مالية مُشفَّرة بشكل آمن.

ج- مشاركة البيانات بين البنوك والمؤسسات من دون خرق الخصوصية.

د- تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي باستخدام بيانات مُشفَّرة.

على سبيل المثال، يُمكِن لبنكين التعاون على تحليل بيانات العملاء من دون أنْ يكشف أحدهما بيانات عملائه للآخر؛ لأنَّ جميع العمليات محكومة ببيانات مُشفَّرة.

4 – إخفاء الهُوِيَّة (Advanced Anonymization):

تقنية تتيح إزالة أيِّ معلومات قد تؤدّي إلى تحديد هُوِيَّة الأشخاص من مجموعات البيانات، أو تعديل هذه المعلومات على نحوٍ يُحقِّق هذا الهدف.

تهدف هذه التقنية إلى إخفاء معلومات أو تعديلها؛ لكيلا تكشف عن هُوِيَّة شخص ما. ولهذا، فإنَّ هُوِيَّة الأفراد تظلُّ محمية حتّى لو كانت البيانات متاحة للآخرين، أنظر الشكل (3).

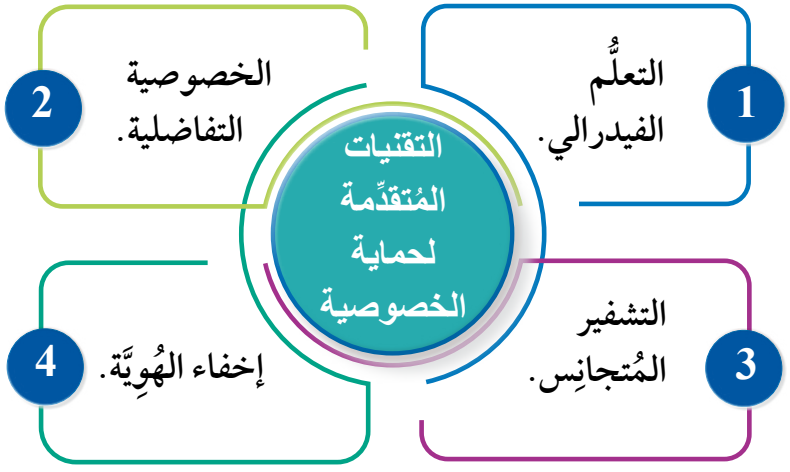

الشكل (3): التقنيات المُتقدِّمة لحماية الخصوصية.

نسخة قيد الإعداد

أُفكّر

أفترض أنَّني موظف في قسم الأمن السيبراني التابع لبنك كبير، وأنَّه طُلِب إليَّ تقييم مخاطر تطبيق مستشار مالي ذكي جديد:

- ما الأسئلة التي سأطرحها على فريق التطوير؟

نشاط **تقييم حماية الخصوصية في التطبيقات المالية.**

- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة الطلبة إلى مجموعات عمل غير مُتجانِسة.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد كل مجموعة تقييم مستوى حماية الخصوصية في التطبيقات المالية الآتية:
  - تطبيقات البنوك المحلية.
  - تطبيقات المَحافظ الرقمية.
  - تطبيقات الاستثمار والتداول.
  - تطبيقات التخطيط المالي.
  - تطبيقات العملات المُشفَّرة.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى الطلبة في كل مجموعة عرض النتائج التي توصَّلوا إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

نسخة قيد الإعداد

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

تُعَدُّ البيانات المالية من أكثر المعلومات الشخصية حساسية؛ ذلك أنَّه يُمكِن قرصنتها ثمَّ استخدامها في سرقة الأموال، أو فتح حسابات مصرفية باسم صاحبها، أو الحصول على قروض من دون علمه. ولهذا، فمن المُهِمِّ جدًّا حماية هذه البيانات عند استخدام التطبيقات المالية الذكية.

نصيحة

أتجنَّب مشاركة معلوماتي المالية عبر تطبيقات مُبهَمة أو رسائل غير آمنة، وأحرِص دائمًا على استخدام القنوات الرسمية والقنوات المُشفَّرة فقط، وأتذكَّر أنَّ تبنّي عادات حماية بسيطة يُمكِّنني من الحفاظ على أماني وأمان عائلتي ماليًّا.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أُوضِّح كيف تُسهِم تقنية التشفير المُتجانِس في حماية البيانات المالية ضمن أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي.

السؤال الثاني: أضع إشارة (√) بجانب العبارة الصحيحة، وإشارة (×) بجانب العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

1- تفاصيل الديون والقروض تُعَدُّ من المعلومات المالية الحسّاسة التي يجب حمايتها عند استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ( )

2- الهجمات الاستخراجية تعني امتلاك المُهاجِمين تقنيات مُتطوِّرة تُمكِّنهم من استخراج بيانات التدريب من النماذج المُدرَّبة. ( )

3- من أنماط السلوك المالي، التفاعل مع المؤسسات المالية المختلفة، مثل: توقيت سحب الأموال. ( )

السؤال الثالث: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1- أحد الخيارات الآتية يُعَدُّ من مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المجال المالي:

أ) تسريب البيانات أثناء تدريب النماذج.
ب) تحسين دِقَّة التوصيات المالية.
ج) تقليل الوقت اللازم لاتِّخاذ القرار.
د) سهولة الوصول إلى الخدمات البنكية.

2- من التقنيات التي تتيح تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي من دون نقل البيانات الحسّاسة إلى خادم مركزي:

أ) إخفاء الهُوِيَّة.
ب) التعلُّم الفيدرالي.
ج) التشفير المُتماثِل.
د) التحليل الاستنتاجي.

نسخة قيد الإعداد

الذكاء الاصطناعي التوليدي وأخلاقيات الأعمال

نتاجات التعلُّم

1- تحديد القضايا الأخلاقية الرئيسة في استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المجال المالي.
2- تقييم المسؤوليات الأخلاقية للمؤسسات المالية والمُطوِّرين.
3- توضيح دور الحكومات والجهات التنظيمية في ضمان الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي.
4- اقتراح إرشادات وممارسات تضمن الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في الأعمال المالية.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

التحيُّز.

أستكشف

- ما التحدِّيات الأخلاقية التي تظهر عند استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في اتِّخاذ قرارات مالية تُؤثِّر في الأفراد؟
- كيف يُمكِن التأكُّد أنَّ أنظمة الذكاء الاصطناعي تَتَّسِم بالعدالة، ولا تحابي مجموعات وفئات مُعيَّنة من المجتمع على حساب أُخرى؟
- ما المسؤوليات المُلقاة على كاهل الشركات والمُطوِّرين لضمان الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية؟

نسخة قيد الإعداد

الأبعاد الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في المجال المالي:

في ظلِّ تطوُّر تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدواته المُتعدِّدة، أخذت الأنظمة الذكية تُقدِّم نصائح استثمارية للمهتمين بالشأن المالي، وتُحلِّل سلوك الأفراد المالي، حتّى إنَّها أصبحت تتَّخذ قرارات مالية نيابة عنهم. ولكنْ، هل يُمكِن لهذا الذكاء أنْ يُطلِق أحكامًا غير عادلة على بعض الأشخاص؟ وهل يُحتمَل أنْ يُميِّز بين شخص وآخر؟ وهل يتجرَّأ على انتهاك خصوصيتنا من دون أنْ نَعْلم؟

إنَّ هذه الأسئلة تقودنا إلى التفكير في الأبعاد الأخلاقية المُرتبِطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال المالي. والحقيقة أنَّ استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المجال المالي يطرح تحدِّيات أخلاقية مُعقَّدة تتطلَّب دراسة عميقة ومعالجة مدروسة، علمًا بأنَّ هذه التحدِّيات لا تقتصر على الجوانب التقنية فحسب، بل تمتدُّ لتشمل العدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الإنسان.

تأسيسًا على ذلك، فإنَّ الذكاء الاصطناعي المُستخدَم في الخدمات المالية قد يؤدّي إلى تفاقم إشكالية عدم المساواة، أو إيجاد أشكال جديدة من التمييز إذا لم يَجْرِ تطويره واستخدامه على نحوٍ مسؤول. ولهذا يجب وضع إطار أخلاقي واضح لتوجيه استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطويرها.

في هذا السياق، يؤدّي البنك المركزي الأردني دورًا رئيسًا في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي؛ فهو يُمثِّل الجهة المسؤولة عن كلٍّ ممّا يأتي:

1- وضع إطار تنظيمي وأخلاقي يَحْكم استخدام التقنيات الذكية بعدالة وشفافية.

2- حماية حقوق الأفراد في الخصوصية، ومنع التمييز في قرارات الإقراض أو التوصيات المالية.

3- مراقبة عمل البنوك والشركات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي، والتأكُّد أنَّها مُلتزِمة بالمعايير الأخلاقية.

كذلك يعمل البنك المركزي الأردني على تشجيع الابتكار المالي المسؤول، عن طريق دعم التقنيات الحديثة؛ شرط احترامها القوانين والأنظمة، ومراعاتها حقوق المُستخدِمين.

نسخة قيد الإعداد

المسؤوليات الأخلاقية للمؤسسات المالية:

يتعيَّن على المؤسسات المالية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي أنْ تتحمَّل مسؤوليات أخلاقية عديدة، أبرزها:

1- مسؤولية التطوير العادل:

أ- التنوُّع في فِرَق التطوير: يكون ذلك بضمان تنوُّع الخلفيات والتجارب لفِرَق تطوير الذكاء الاصطناعي.

ب- اختبار التحيُّز: يجب إجراء اختبارات مُنتظَمة للكشف عن التحيُّز في النماذج.

يُعرَّف **التحيُّز (Bias)** بأنَّه تحيُّز أنظمة الذكاء الاصطناعي لفئات مُعيَّنة أو العمل بما يضرُّها؛ ما يؤدّي إلى نتائج غير عادلة، أو نتائج يشوبها نوع من التمييز.

ج- التصميم الشامل: يجب أنْ تُصمَّم الأنظمة الذكية على نحوٍ يخدم جميع فئات المجتمع بعدالة.

2- مسؤولية الشفافية:

أ- بيان كيفية عمل الأنظمة الذكية: أيْ تقديم تفسيرات واضحة لكيفية اتِّخاذ القرارات.

ب- الإفصاح عن القيود: يتمثَّل ذلك في الاعتراف بحدود الأنظمة الذكية ومَواطِن ضعفها.

ج- التواصل مع العملاء: أيْ بيان كيف يُستخدَم الذكاء الاصطناعي في اتِّخاذ القرارات المالية.

3 – مسؤولية المراقبة والتحسين:

أ– المراقبة المستمرة: يجب مراقبة أداء الأنظمة الذكية للكشف عن أيِّ تحيُّز أو مشكلات أخلاقية.

ب– التحديث المُنتظَم: لا بُدَّ من تحديث النماذج لتحسين جانبي العدالة والدِّقَّة فيها.

ج– الاستجابة للشكاوى: يكون ذلك بوضع آليّات للتعامل مع شكاوى العملاء المُتعلِّقة بالعدالة، أنظر الشكل (1).

الشكل (1): المسؤوليات الأخلاقية للمؤسسات المالية.

دور الحكومات والجهات التنظيمية:

تعمل الحكومات والجهات التنظيمية على ضمان الاستخدام الأخلاقي العادل للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، عن طريق ما يأتي:

1 – **سَنُّ القوانين واللوائح:** وضع تشريعات ضامنة لمبدأي العدالة والشفافية.

2 – **الإشراف والمراقبة:** متابعة المؤسسات المالية للتحقُّق من التزامها بنصوص التشريعات.

3 – **التوعية والتعليم:** نشر ثقافة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في أوساط المجتمع.

4 – **التعاون الدولي:** توحيد المعايير مع الدول الأُخرى لمواجهة التحدِّيات بشكل جماعي، أنظر الشكل (2).

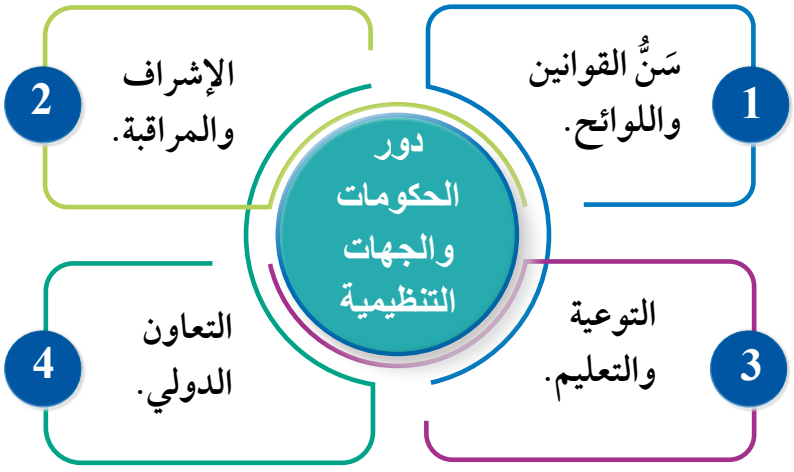

الشكل (2): دور الحكومات والجهات التنظيمية.

نسخة قيد الإعداد

التحدِّيات المستقبلية المُعوِّقة لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المجال المالي:

1 – **التطوُّر السريع للتكنولوجيا؛** إذ إنَّه يزيد من صعوبة مواكبة القضايا الأخلاقية الجديدة.

2 – **تعقيد النماذج المُتزايِد؛** إذ إنَّه يَحول دون تفسير قرارات النماذج بسهولة.

3 – **التوازن بين الكفاءة والعدالة؛** إذ يتطلَّب ذلك البحث عن حلول تحافظ على مستوى الأداء بعيدًا عن أيِّ نوع من الظلم.

4 – **الاختلافات الثقافية؛** فما يُعَدُّ عدلاً في ثقافة مُعيَّنة قد يُنظَر إليه بشكل مختلف في ثقافة أُخرى، أنظر الشكل (3).

الشكل (3): التحدِّيات المستقبلية المُعوِّقة لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المجال المالي.

الحلول المُقترَحة:

1 – **تطوير أدوات الكشف عن التحيُّز:** يكون ذلك بتصميم تقنيات مُتقدِّمة لرصد مَواطِن التحيُّز في النماذج.

2 – **التعليم والتدريب:** يتمثَّل ذلك في توفير برامج تثقيفية للموظفين والمُطوِّرين تختصُّ بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

3 – **التعاون المُتعدِّد التخصُّصات:** أيْ مشاركة خبراء في التكنولوجيا والقانون والأخلاق وأفراد من المجتمع في مواجهة هذه التحدِّيات.

4 – **المعايير الصناعية:** أيْ وضع معايير مُوحَّدة لصناعة الذكاء الاصطناعي في المجال المالي تضمن تحقيق مبدأي العدالة والشفافية، أنظر الشكل (4).

أُفكِّر

أفترض أنَّني عضو في لجنة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بمؤسسة مالية كبيرة، وأنَّه تبيَّن وجود خلل في نظام تقييم القروض الجديد، يتمثَّل في التحيُّز لفئة مُعيَّنة من المجتمع:

– ما الإجراءات التي يتعيَّن عليَّ اتِّخاذها مباشرةً من دون تأخير؟

– كيف سأُوازِن بين إيقاف النظام (ما قد يُؤثِّر في العمليات المالية) والاستمرار في استخدامه (ما قد يضرُّ بالعدالة)؟

الشكل (4): الحلول المُقترَحة.

نسخة قيد الإعداد

الربط مع التكنولوجيا

تُستخدَم أداة (Polisis privacy) في المُتصفِّح الخاص بأيِّ مُستخدِم؛ فأثناء تصفُّح أيِّ موقع إلكتروني، يُمكِن للمُستخدِم الضغط على أيقونة الامتداد لعرض مُلخَّصات تُوضِّح سياسات الخصوصية، مثل: تدفُّق جمع البيانات، وجهة الاستخدام، وطرائق الإلغاء. كذلك يُمكِن للمُستخدِم طرح أسئلة على (PriBot) للحصول على توضيحات إضافية.

نشاط محاكمة أخلاقية لنظام ذكاء اصطناعي.

أعمل – بالتعاون مع أفراد مجموعتي– على محاكاة محاكمة أخلاقية لنظام ذكاء اصطناعي مالي مُتَّهم بالتحيُّز، بناءً على الإطار التنظيمي لاستخدام الذكاء الاصطناعي، الصادر عن البنك المركزي الأردني.

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

لم يَعُدِ الذكاء الاصطناعي تقنية تُستخدَم فقط في عمليات البحث والتحليل، وإنَّما أصبح أداة فعّالة تشارك في اتِّخاذ قرارات مالية مُهِمَّة، مثل: الموافقة على منح القروض، وتحديد أسعار التأمين، لكنَّ عدم توخّي العدالة في أنظمة الذكاء الاصطناعي قد يوقِع الظلم على بعض الأفراد، ويحرمهم من فرصة الحصول على الخدمات المالية.

نصيحة

أحرِص دائمًا على طرح أسئلة عن مدى مراعاة أنظمة الذكاء الاصطناعي لمبدأي العدالة والشفافية في القرارات المالية التي تتَّخذها، وأُطالِب بتفسيرات واضحة لذلك.

نسخة قيد الإعداد

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل:

1 – يتعيَّن على المؤسسات المالية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي أنْ تتحمَّل مسؤوليات أخلاقية عديدة، أذكرها.

2 – أُعدِّد التحدِّيات المستقبلية المُعوِّقة لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المجال المالي.

السؤال الثاني: أضع إشارة (√) بجانب العبارة الصحيحة، وإشارة (×) بجانب العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

1 – استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المجال المالي يطرح تحدِّيات أخلاقية مُعقَّدة. ( )

2 – سَنُّ القوانين واللوائح يعني متابعة المؤسسات المالية للتحقُّق من التزامها بنصوص القوانين والتشريعات. ( )

3 – من الحلول المُقترَحة لمواجهة التحدِّيات المستقبلية المُعوِّقة لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المجال المالي، تطوير أدوات الكشف عن التحيُّز. ( )

نسخة قيد الإعداد

اختبار نهاية الوحدة

السؤال الأوَّل:

أُوضِّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:

الذكاء الاصطناعي التوليدي، المستشار الآلي، خصوصية البيانات.

السؤال الثاني:

كيف تعمل الحكومات والجهات التنظيمية على ضمان الاستخدام الأخلاقي العادل للذكاء الاصطناعي في النظام المالي؟

السؤال الثالث:

أُوضِّح آليَّة عمل الخصوصية التفاضلية.

السؤال الرابع:

أضع إشارة (√) بجانب العبارة الصحيحة، وإشارة (×) بجانب العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

1 – التشفير المُتجانِس يتيح إجراء عمليات حسابية على البيانات المُشفَّرة من دون حاجة إلى فَكِّ تشفيرها. ( )

2 – يتيح التعلُّم الفيدرالي تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي، ونقل البيانات الحسّاسة إلى خادم مركزي. ( )

3 – قد يؤدّي الاعتماد المُتزايِد على تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى الاستغناء عن بعض الوظائف التقليدية في النظام المالي. ( )

السؤال الخامس:

أملأ الفراغ بما هو مناسب في كل عبارة من العبارات الآتية:

1 – يُعرَّف ..... نظام ذكي يستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي لتحليل وضع العملاء المالي، وتقديم نصائح استثمارية مُخصَّصة.

2 – تُعرَّف ..... بأنَّها فنُّ صياغة الأسئلة أو التوجيهات بطريقة ذكية للحصول على أفضل النتائج من أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تقديم نصائح مالية دقيقة وشخصية.

3 – من أساليب الاحتيال الإلكتروني، وصول رسالة "عزيزي العميل، حسابك سيتمُّ تعليقه خلال 24 ساعة. اضغط هنا لتحديث بياناتك". نوع هذا الاحتيال هو: ..... .

نسخة قيد الإعداد

السؤال السادس:

أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1 – إحدى الآتية تُعَدُّ مثالًا مباشرًا على تطبيق الذكاء الاصطناعي التوليدي في القطاع المالي:

أ) روبوتات المحادثة لخدمة العملاء.

ب) أجهزة الصرّاف الآلي التقليدية.

ج) أنظمة كشف العملات المُزيَّفة يدويًّا.

د) طباعة الشيكات ورقيًّا.

2 – من المزايا الرئيسة للمستشار المالي الذكي:

أ) ارتفاع التكلفة الإجمالية كثيرًا.

ب) وجوب حجز موعد مُسبَّق.

ج) التواصل في جميع الأوقات على مدار السنة.

د) الانتظار بعض الوقت للردِّ على الاستفسارات.

3 – يُطلَق على التقنية التي تهدف إلى حماية خصوصية الأفراد داخل قواعد البيانات اسم:

أ) التشفير المُتجانِس.

ب) التعلُّم الفيدرالي.

ج) الخصوصية التفاضلية.

د) المحاكاة الاقتصادية.

نسخة قيد الإعداد

الوحدة التاسعة

9

السياسات الاقتصادية وتأثيرها في التنمية والمجتمع

- كيف يُمكِن للقرارات الاقتصادية التي تتَّخذها الحكومة أنْ تُؤثِّر في حياتنا اليومية وفي السلوكات المالية لأُسَرنا ورفاهية المجتمع؟
- أفترض أنَّني رائد أعمال، أيُّ السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة تساعدني على إنجاح مشروعي؟
- ما العلاقة بين قوَّة الاقتصاد في الدولة واستخدامها المناسب لأدوات السياسات الاقتصادية وقدرتها على الابتكار وريادة الأعمال؟
- كيف يُمكِن للتكنولوجيا أنْ تدعم السياسات الاقتصادية، وتجعلها أكثر فعّالية؟

الدرس الأوَّل 1

مُقدِّمة في السياسات الاقتصادية والسياسة المالية

نتاجات التعلُّم

1 – تعرُّف مفهوم السياسات الاقتصادية.

2 – تحديد أهداف السياسات الاقتصادية.

3 – تعرُّف مفهوم السياسة المالية.

4 – تمييز أدوات السياسة المالية بعضها من بعض.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

السياسات الاقتصادية، السياسة المالية، النفقات العامة.

أستكشف

- من أين تأتي أموال الدولة (الإيرادات)؟ وإلى أين تذهب (النفقات)؟
- كيف تُموِّل الحكومات نفقاتها العامة، مثل: التعليم، والصِّحَّة، والبِنية التحتية؟

نسخة قيد الإعداد

يُعَدُّ الاقتصاد المُحرِّك الأساسي الذي يقود الدول نحو التقدُّم والازدهار؛ فكلَّما ازداد الاقتصاد الوطني قوَّة، انعكس ذلك مباشرةً على جودة حياة المُواطِنين، بتحسين مستويات المعيشة، وإيجاد بيئة مُحفِّزة للإنتاج والنمو.

ولأنَّ المال هو الوَقود الذي يُشغِّل هذا المُحرِّك؛ فإنَّ إدارة المال بكفاءة تُعَدُّ واحدة من أبرز مسؤوليات الدولة، وهو ما يثير جملة من الأسئلة، أبرزها: ما السياسات الاقتصادية التي تَتَّبِعها الحكومات لتنظيم النشاط الاقتصادي؟ وما المقصود بالسياسات الاقتصادية؟

تُعرَّف **السياسات الاقتصادية** **(Economic policies)** بأنَّها مجموعة من الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة في إدارة الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف مُحدَّدة. يعتمد نجاح السياسات الاقتصادية على تفاعل المجتمع معها بصورة إيجابية؛ لذا تبذل الحكومات جُهْدًا كبيرًا لإقناع الأفراد ومُمثِّليهم في المجالس المختلفة بجدوى هذه السياسات وأهميتها. فما أهداف السياسات الاقتصادية؟

أهداف السياسات الاقتصادية:

تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

1 – **استقرار الأسعار**؛ فقد تشهد الأسواق حالة مضطربة من تقلُّبات الأسعار؛ إمّا صعودًا شديدًا، وإمّا هبوطًا حادًّا؛ ما يتسبَّب في زعزعة الثقة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويُقلِّل من فرص الاستثمار والنمو. ولهذا، فإنَّ من أهمِّ أولويات السياسة الاقتصادية المحافظةَ على استقرار مستوى الأسعار العام؛ أيْ حصر تذبذب الأسعار في نطاق ضيِّق.

2 – **التوظيف الكامل للموارد**؛ ذلك أنَّ عدم استغلال بعض الموارد في المجتمع يؤدّي إلى ضياع العديد من الفرص التي يُمكِن بها تحسين مستوى الإنتاج، وزيادة الدخل، ومعالجة كثير من المشكلات، لا سيَّما مشكلة البطالة.

3 – **العدالة في توزيع الدخل**؛ إذ يجب جَسْر الهُوَّة بين مختلف الفئات والطبقات في المجتمع من حيث الدخل، ومستوى المعيشة. ومن ثَمَّ، فإنَّ فرض الضرائب على ذوي الدخل المُرتفِع، وتوفير الخدمات الأساسية لمحدودي الدخل، يضمن الاستقرار الاجتماعي في أوساط المجتمع.

4 – **زيادة مُعدَّل النمو الاقتصادي**؛ إذ يتطلَّب النمو السُّكّاني المستمر وضع خُطَط فعّالة لزيادة الإنتاج، ومن ثَمَّ المحافظة على مستوى المعيشة، وخفض مُعدَّلات الفقر والبطالة.

5 – **تحقيق الاستقرار المالي والنقدي** عن طريق ضبط المديونية، والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وإدارة التضخُّم.

6 – **التحفيز إلى الابتكار والتكنولوجيا**؛ دعمًا لمبدأ التنافسية، وسعيًا لزيادة الإنتاجية.

7 – **تحقيق التنمية المستدامة** عن طريق الموازنة بين النمو الاقتصادي وحماية موارد البيئة.

- لماذا تسعى الدولة إلى المحافظة على استقرار مستوى الأسعار العام؟
- ما أثر تذبذب الأسعار في الأفراد والشركات؟

نسخة قيد الإعداد

مُكوِّنات السياسات الاقتصادية:

في ما يأتي أبرز مُكوِّنات السياسات الاقتصادية:

1 – السياسة المالية.

2 – السياسة النقدية.

3 – السياسة التجارية.

4 – السياسة القطاعية (صناعية، زراعية، استثمار ...)، أنظر الشكل (1).

الشكل (1): أبرز مُكوِّنات السياسات الاقتصادية.

أُعدِّد أبرز مُكوِّنات السياسات الاقتصادية.

السياسة المالية:

تُعرَّف السياسة المالية **(Fiscal Policy)** بأنَّها الإجراءات التي تتَّخذها الحكومة لإدارة الاقتصاد عن طريق الضرائب والإنفاق العام. ومن ثَمَّ، فهي تُحدِّد كيف تُجمَع الإيرادات (مثل الضرائب)، وكيف يُمكِن تخصيصها للوفاء باحتياجات المجتمع، مثل: التعليم، والصِّحَّة، والبِنية التحتية، والدعم الاجتماعي.

تأسيسًا على ذلك، لا يُمكِن للدولة أنْ تُنفِق على خدمات المُواطِنين، أو تستثمر في المشروعات التنموية من دون وجود مصادر مالية؛ ما يُحتِّم عليها فرض الضرائب والرسوم وغير ذلك من الإجراءات والسياسات التي تُمثِّل موردًا مُهِمًّا للإيرادات.

نسخة قيد الإعداد

أدوات السياسة المالية:

تعتمد السياسة المالية على أداتين رئيستين، هما: الضرائب، والإنفاق الحكومي، أنظر الشكل (2).

الشكل (2): أبرز أدوات السياسة المالية.

1 - الضرائب:

تُعرَّف الضرائب بأنَّها الالتزامات المالية الإلزامية التي تفرضها السلطات الحكومية المُتخصِّصة على الأفراد والشركات، والتي تُحدَّد نِسَبها مُسبَقًا، وهي تختلف تبعًا لاختلاف نوع الضريبة والفئة المُستهدَفة.

تُصنَّف الضرائب إلى نوعين، هما:

أ- الضرائب المباشرة:

هي مبلغ من المال يُفرَض مباشرةً على الدخل أو الثروة للأفراد والشركات بنِسَب مختلفة. تُصنَّف الضرائب المباشرة إلى نوعين، هما:

- **ضريبة الدخل:** تُفرَض هذه الضريبة على الرواتب والأجور والأرباح وريْع مختلف أنواع الأعمال. على سبيل المثال، يُقتطَع مبلغ مُعيَّن من راتب الموظف أو العامل لضريبة الدخل.
- **ضريبة العقارات:** تُفرَض هذه الضريبة على ما يملكه الأفراد من أموال عقارية، مثل: الأراضي، والشقق السكنية، والمحال التجارية.

الربط مع التكنولوجيا

يُعَدُّ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) أكبر مشروع محاسبي وإداري حكومي محوسب ومُتكامِل على مستوى الأردن. يعمل هذا النظام على الربط الحاسوبي بين وزارة المالية ومختلف الوزارات والدوائر الحكومية والمراكز المالية، ويشمل ذلك جميع عملياتها المالية والمحاسبية، ضمن شبكة حكومية آمنة؛ سعيًا لتعزيز كفاءة الإدارة المالية الحكومية في الأردن، وإعداد الموازنات وتنفيذها، وإدارة النقد، وإعداد التقارير المحاسبية المالية.

أُفكِّر

- ما المقصود بالموازنة العامة؟ وما علاقتها بالسياسة المالية؟
- مَن الجهة المسؤولة عن إعداد الموازنة العامة للدولة؟ وما الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؟
- أفترض أنَّني وزير المالية في الأردن، وأنَّ الفرصة قد سَنَحت لي كي أُحدِّد أولوية الإنفاق الحكومي، فما القطاع الذي سأختاره أوَّلًا؟ أُبرِّر إجابتي.

نسخة قيد الإعداد

ب- الضرائب غير المباشرة:

هي مبلغ من المال يدفعه كل فرد على السلع والخدمات بشكل مُؤقَّت، ويُمكِن نقل عِبْئه إلى شخص آخر. تُصنَّف الضرائب غير المباشرة إلى أنواع عِدَّة، أبرزها:

- **ضريبة المبيعات:** هي نوع من الضرائب الجمركية التي تُفرَض على السلع عند دخولها حدود الدولة، ومثلها الضريبة المفروضة على المطاعم الخاصة التي يمتلكها الأفراد؛ إذ يُفرَض على صاحب كل مطعم مبلغ مُحدَّد من المال يتعيَّن عليه دفعه، إلى جانب مبلغ آخر يضاف إلى فاتورة الزبون بوصفه ضريبة مبيعات.

- **ضريبة التداول:** هي ضريبة تُفرَض عند انتقال الثروة والعقارات من شخص إلى آخر، أو عند دفع رسم الطوابع اللازم لإلصاقها على الاستدعاءات مثلًا.

ما الفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة؟

نشاط

أُشارِك أفراد مجموعتي في زيارة موقع وزارة المالية الأردنية الإلكتروني، أو أيِّ موقع حكومي رسمي إلكتروني، ثمَّ نعمل معًا على أداء المهام الآتية:

- تلخيص أبرز بنود الإنفاق الحكومي لسنة مُحدَّدة.
- إعداد مُخطَّط يُوضِّح هيكل الإنفاق الحكومي.
- تحليل أولويات الحكومة في الإنفاق.
- بيان مدى مناسبة أولويات الحكومة في الإنفاق، وتعليل ذلك.

بعد ذلك أكتب تقريرًا يتضمَّن النتائج التي نتوصَّل إليها، ثمَّ أقرأه أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

نسخة قيد الإعداد

2 - الإنفاق الحكومي:

يُعرَف الإنفاق الحكومي باسم **النفقات العامة (Public Expenditures)**، ويُقصَد به جميع المبالغ التي تُنفِقها الحكومة على مختلف القطاعات والأنشطة؛ لضمان سَيْر العمليات الحكومية، وتلبية احتياجات المجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية للمُواطِنين، والمحافظة على الأمن والاستقرار، وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية.

تُصنَّف النفقات العامة في الأردن إلى عدد من الأنواع الرئيسة بناءً على معايير عِدَّة، شأنها في ذلك شأن معظم الدول. ومن هذه المعايير: الوظيفة، وطبيعة الإنفاق، والتكرار؛ أو بحسب ما تُحصِّله الدولة لقاء الإنفاق، أنظر الشكل (3).

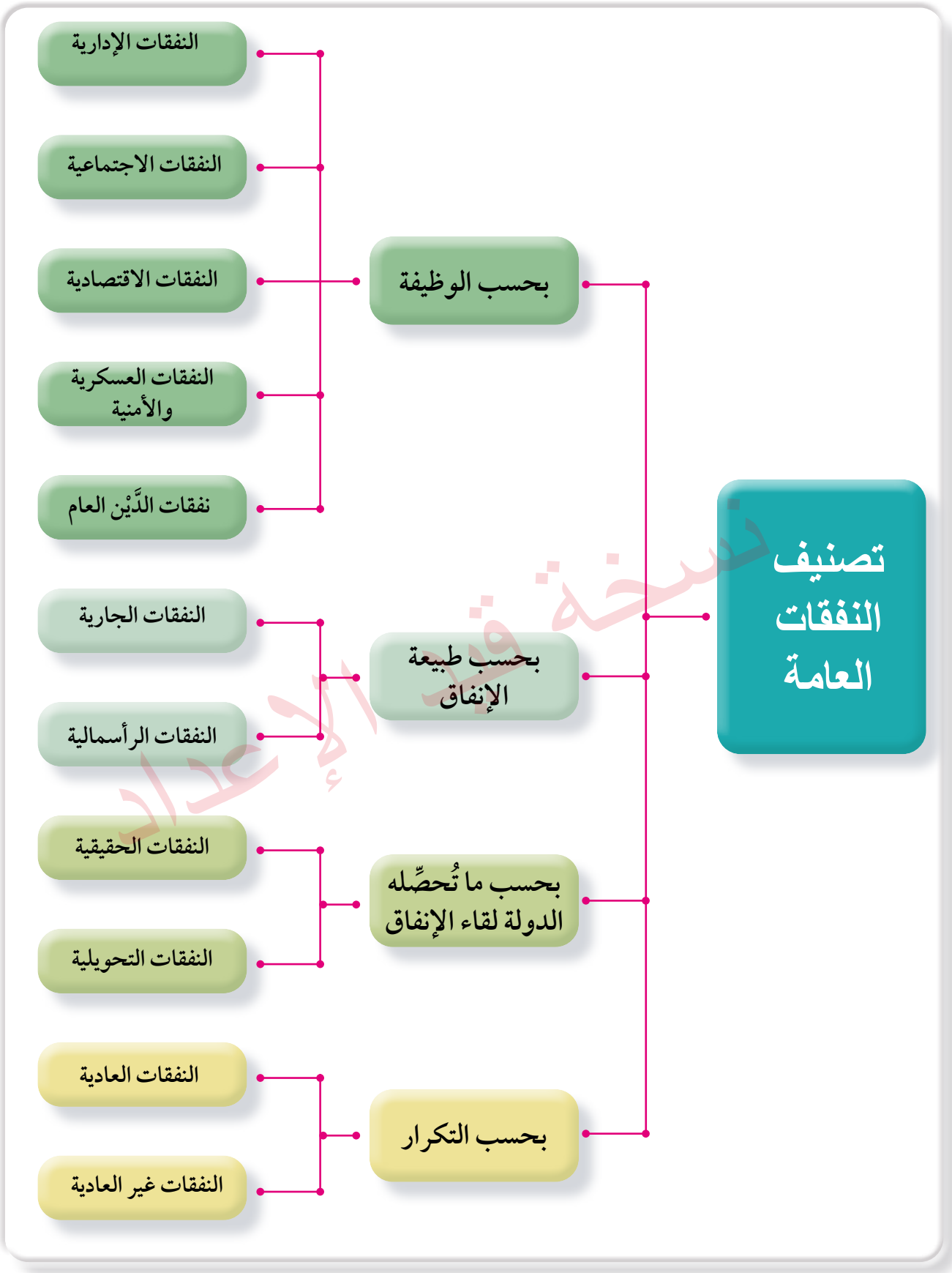

الشكل (3): أبرز أنواع النفقات العامة بحسب معايير مُحدَّدة.

أوَّلًا: تصنيف النفقات العامة بحسب الوظيفة:

1- **النفقات الإدارية:** تشمل نفقات كلٍّ من وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، وغيرهما من الوزارات والهيئات التي تُعْنى بالإدارة العامة للدولة.

2- **النفقات الاجتماعية:** تشمل نفقات كلٍّ من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصِّحَّة، ووزارة التنمية الاجتماعية، وغيرها من الوزارات التي تُقدِّم خدمات اجتماعية للمُواطِنين.

3- **النفقات الاقتصادية:** تشمل نفقات كلٍّ من وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ووزارة الزراعة، ووزارة الصناعة والتجارة، وغيرها من الوزارات التي تهتم بشؤون التنمية الاقتصادية.

4- **النفقات العسكرية والأمنية:** تشمل نفقات كلٍّ من وزارة الدفاع، والأجهزة الأمنية المختلفة.

5- **نفقات الدَّيْن العام:** تشمل نفقات تسديد فوائد الديون وأقساطها المُستحَقَّة على الدولة.

ثانيًا: تصنيف النفقات العامة بحسب طبيعة الإنفاق:

1- **النفقات الجارية:** نفقات مُتكرِّرة تُخصِّصها الحكومة لتسيير أعمالها اليومية، مثل: دفع رواتب الموظفين، وشراء اللوازم المكتبية، وتسديد فواتير الكهرباء والماء.

2- **النفقات الرأسمالية:** نفقات تُخصِّصها الحكومة لإنشاء أصول جديدة، أو تحسين الأصول الموجودة، مثل: بناء المدارس والمستشفيات، وتعبيد الطرق.

ثالثًا: تصنيف النفقات العامة بحسب ما تُحصِّله الدولة لقاء الإنفاق:

1- **النفقات الحقيقية:** نفقات تحصل الحكومة في مُقابِلها على سلع وخدمات، مثل تشييد المدارس.

2- **النفقات التحويلية:** نفقات تُقدِّمها الحكومة بوصفها مساعداتٍ أو مِنَحًا من دون مُقابِل، مثل: دعم أسعار بعض السلع، وتقديم إعانات للفقراء.

رابعًا: تصنيف النفقات العامة بحسب التكرار:

1- **النفقات العادية:** نفقات مُتكرِّرة تُصْرف بشكل دوري، مثل: رواتب الموظفين، ودفع فواتير الخدمات.

2- **النفقات غير العادية:** نفقات تُصْرف بشكل غير مُتوقَّع، مثل: نفقات الكوارث الطبيعية، ونفقات الاستجابة للأزمات.

أرسم خريطة ذهنية لأنواع النفقات العامة في الأردن.

نسخة قيد الإعداد

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

السياسة المالية أداة تستخدمها الحكومة لتنظيم حركة الاقتصاد، استنادًا إلى قرارات الإنفاق العام وفرض الضرائب، وهي تُؤثِّر تأثيرًا مباشرًا في القطاعات التي تَمَسُّ حياتنا اليومية، مثل: التعليم، والصِّحَّة، والدعم الحكومي.

نصيحة

من المُهِمِّ إدراك أنَّ السياسة المالية تُمثِّل أداة للحكومة، يُمكِن بها إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية، وتحقيق مُتطلَّبات التنمية. من المُهِمِّ أيضًا إدراك أنَّ كل قرار يتعلَّق بالضرائب أو الإنفاق يُؤثِّر تأثيرًا مباشرًا في طبيعة الحياة التي نعيشها – بوصفنا مُواطِنين – بَدْءًا بالتعليم، ومرورًا بالصِّحَّة، وانتهاءً بفرص العمل. ولا شكَّ في أنَّ معرفتي بهذه الأدوات تساعدني على فهم كيف تُبْنى الموازنة، وأين تذهب أموال الدولة.

نسخة قيد الإعداد

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أُوضِّحُ المقصود بكلٍّ ممّا يأتي:

1 – السياسة المالية.

2 – الضرائب غير المباشرة.

3 – النفقات العامة.

السؤال الثاني: أذكر ثلاثةً من أهداف السياسات الاقتصادية.

السؤال الثالث: من أنواع النفقات العامة بحسب الوظيفة: النفقات الإدارية، والنفقات الاجتماعية، والنفقات الاقتصادية. أُصنِّف النفقات العامة للوزارات الآتية إلى النوع الذي تنتمي إليه:

الرقم	النفقات العامة	النوع
1	نفقات وزارة التربية والتعليم.	
2	نفقات وزارة الصناعة والتجارة.	
3	نفقات وزارة الصِّحَّة.	
4	نفقات وزارة الخارجية.	
5	نفقات وزارة الزراعة.	

السؤال الرابع: أُقارِن بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية من حيث المفهوم، ثمَّ أذكر مثالًا على كلٍّ منهما.

نسخة قيد الإعداد

تأثير السياسة المالية في النشاط الاقتصادي

أستكشف

- في أيِّ الحالات تدفعنا السياسة المالية إلى الادخار، أو الاقتراض، أو تقليل حجم الإنفاق؟
- كيف يُمكِن لخُطَطنا المستقبلية أنْ تتغيَّر نتيجة تغيُّر مُعدَّلات الضرائب؟
- كيف تُؤثِّر قرارات الحكومة المُتعلِّقة بالإنفاق العام والضرائب في أسعار السلع والخدمات بالأسواق؟
- هل يتعيَّن على الدولة أنْ تزيد من حجم الإنفاق أم تعمل على خفضه وضبطه؟
- ما أثر ذلك في حياة الأفراد وعمل المؤسسات؟

نتاجات التعلُّم

1 – توضيح أثر الإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي.

2 – توضيح أثر الضرائب في النشاط الاقتصادي.

3 – استنتاج تأثير السياسة المالية في القرارات الشخصية للأفراد والأُسَر.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

السياسة المالية التوسُّعية، السياسة المالية الانكماشية.

نسخة قيد الإعداد

أنواع السياسة المالية:

تُصنَّف السياسة المالية إلى عدد من الأنواع الرئيسة، ويأتي في مُقدِّمة هذه الأنواع كلٌّ من السياسة المالية التوسُّعية، والسياسة المالية الانكماشية.

1 – السياسة المالية التوسُّعية (Expansionary Fiscal Policy):

سياسة تنتهجها الحكومة حين يعاني الاقتصاد حالةً من الركود أو البطالة؛ ما يضطرُّها إلى ضَخِّ أموال أكثر في السوق لدفع عجلة الإنتاج، وتلبية الزيادة على الطلب، وتشجيع الاستثمار والاستهلاك.

فإذا انتهجت الدولة سياسة توسُّعية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة مُعدَّلات التشغيل، وتحفيز جانب الطلب، وتوسيع نطاق الاستثمار والإنتاج، وخفض مُعدَّلات البطالة، وزيادة نِسَب الدخل؛ فإنَّ مؤسساتها المالية ستعمل في هذه الحالة على استخدام أدواتها في مَنْحيين اثنين، هما:

أ– زيادة حجم الإنفاق العام على المشروعات والأجور وحُزَم الدعم.

ب– تخفيض نِسَب الضرائب على الشركات والأفراد.

إنَّ توجُّه الدولة إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وبخاصة في قطاع الاستثمارات، وخفض نِسَب الضرائب، سيؤدّي إلى زيادة السيولة النقدية لدى الأفراد والشركات؛ ذلك أنَّ تخفيض نِسَب الضرائب يعني أَخْذ الدولة جزءًا بسيطًا من النقد، وتَرْك الباقي في أيدي الأفراد والشركات؛ لاستثماره، وإعادة توظيفه وتشغيله، وزيادة عدد العُمّال، ومنح مزيد من الأجور ورفعها في بعض الحالات. وبذلك تُمكِّن الحكومةُ السوقَ من التحرُّك، فيزيد الطلب على السلع والخدمات، ويتمكَّن المُستثمِرون من زيادة الإنتاج وتقليل تكاليفه، فتزيد الإيرادات، وتتضاعف الأرباح؛ ما يسمح لهم بإعادة استثمار المال في مشروعات إضافية، تُفْضي إلى انتعاش الاقتصاد في مختلف القطاعات، وإنهاء حالة الركود الاقتصادي السائدة.

على سبيل المثال، إذا قرَّرت الحكومة الأردنية إنشاء مدارس ومستشفيات جديدة، وزادت رواتب الموظفين، وخفَّضت نِسَب ضريبة الدخل، فإنَّها بذلك تُطبِّق سياسة مالية توسُّعية، تعمل على تحفيز الاقتصاد، وتحسين مستوى المعيشة.

- لماذا تلجأ الدولة أحيانًا إلى زيادة حجم الإنفاق على المشروعات الكبرى؟
- ما الأثر المُتوقَّع لذلك في الاقتصاد؟

2 – السياسة المالية الانكماشية (Contractionary Fiscal Policy):

سياسة تنتهجها الحكومة للحَدِّ من الطلب الكلي في قطاع الاقتصاد؛ إذ تعمل الدولة على كبح جِماح التضخُّم الذي يُعَدُّ سببًا للإنفاق الزائد في السوق، وهو ما يُؤدّي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، ومن ثَمَّ استقرار الوضع الاقتصادي.

فإذا قرَّرت الدولة اتِّباع سياسة مالية انكماشية، هدفها السيطرة على التضخُّم، وإبطاء النمو الاقتصادي؛ فإنَّ مؤسساتها المالية ستعمل في هذه الحالة على استخدام أدواتها في مَنْحيين اثنين، هما:

أ- خفض حجم الإنفاق الحكومي، مثل: تقليل الدعم المُخصَّص لبعض السلع، وتأجيل عدد من المشروعات الحكومية.

ب- زيادة نِسَب الضرائب، مثل: ضريبة الدخل، أو ضريبة المبيعات، أو كلتيهما في آنٍ معًا.

وهذا يعني أنَّ الدولة ستَعْمد إلى حجز كَمٍّ كبير من النقد، وإيداعه في خزينة الدولة، فيتبقّى قليل من المال لدى الأفراد والشركات لاستخدامه في الاستثمار والإنفاق والاستهلاك؛ سعيًا من الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي المنشود، وهو ما يَحول دون فتح باب التوظيف على مصراعيه، ويمنع رفع الأجور، ويَحدُّ من عملية التشغيل وزيادة الإنتاج، فيتقلَّص الاقتصاد وينكمش، ومن ثَمَّ ينخفض حجم الطلب الكلي، وتَضيق الفجوة التضخُّمية، أنظر الشكل (1).

نسخة قيد الإعداد

الشكل (1): أنواع السياسة المالية، وأثر الإنفاق الحكومي والضرائب في النشاط الاقتصادي.

تأثيرات السياسة المالية المباشرة في الأفراد:

لا تقتصر آثار السياسة المالية على المستوى الوطني فحسب، بل تمتدُّ لتُؤثِّر تأثيرًا مباشرًا في حياة الأفراد اليومية. من أبرز هذه التأثيرات: ما يَلْمسه المُواطِن من تغيُّرات في دخله، وقدرته الشرائية، وأسعار السلع والخدمات، بناءً على ما تتَّخذه الدولة من قرارات بخصوص رفع الضرائب أو خفضها، وزيادة الدعم الحكومي أو تقليصه.

1 – أثر السياسة المالية عند زيادة الضرائب:

عندما ترتفع الضرائب، ينخفض الدخل المتاح للأفراد؛ لأنَّ جزءًا كبيرًا منه يذهب إلى خزينة الدولة. وإذا كانت الزيادة في الضرائب تطال المبيعات أو الاستيراد، فإنَّ أسعار السلع والخدمات سترتفع؛ ما يُثقِل كاهل المُستهلِك. وفي ظلِّ ارتفاع الأسعار وتراجع الدخل، فإنَّ قدرة الأفراد على الادخار أو شراء السلع الكبرى (مثل: السيارات، والمنازل) ستنخفض؛ ما يُؤثِّر سلبًا في النشاط الاقتصادي بوجه عام.

2 – أثر السياسة المالية عند خفض الضرائب:

عندما تنخفض الضرائب، يزداد الدخل المتاح للأفراد؛ ما يُعزِّز قدرتهم على الإنفاق والشراء، ومن ثَمَّ يزيد الطلب على السلع والخدمات، فتشهد الأسواق حالة من الازدهار والنشاط، ويشعر المُواطِن براحة أكبر في إدارة ميزانيته وتلبية احتياجاته. على سبيل المثال، أسهم خفض الضرائب على السيّارات الكهربائية في تمكين بعض الأردنيين من اقتنائها بتكلفة أقلَّ؛ ما شجَّع انتشارها في الأسواق.

3 – أثر السياسة المالية عند زيادة الدعم الحكومي:

تؤدّي زيادة الدعم الحكومي إلى انخفاض أسعار كثير من السلع الأساسية، مثل: الوَقود، والخبز، والكهرباء، والماء؛ ما يُحسِّن قدرة الأُسَر على تلبية احتياجاتها اليومية، ويُخفِّف الأعباء المالية عن ذوي الدخل المحدود. على سبيل المثال، يُسهِم دعم الحكومة لأسعار الخبز والكهرباء في استقرار نفقات الأُسَر، والمحافظة على مستوى معيشتها.

4 – أثر السياسة المالية عند تقليص الدعم الحكومي:

يتسبَّب تقليص الدعم الحكومي في ارتفاع تكاليف المعيشة على المُواطِنين بشكل ملحوظ، وبخاصة الأُسَر ذات الدخل المحدود؛ ما يزيد الضغوط المالية عليها. وقد يؤدّي ذلك إلى تزايد الشكاوى الاجتماعية في أوساط المجتمع، ويُؤثِّر سلبًا في الاستقرار على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي. على سبيل المثال، يؤدّي رفع الدعم عن المحروقات إلى ارتفاع أجور النقل والمواصلات، وزيادة تكاليف العديد من السلع والخدمات الأُخرى.

أُفكِّر

هل نِسَب الضرائب التي أقرَّتها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن عادلة؟ لماذا؟

إذا كانت الضرائب في الأردن تُمثِّل ما نسبته ٪70 من إيرادات الدولة، فكيف يُمكِن للحكومة أنْ تُخفِّض الضرائب؟

نشاط

أبحث في مصادر المعرفة الموثوقة في شبكة الإنترنت، أو في مكتبة المدرسة، عن أنواع أُخرى للسياسات المالية، ثمَّ أكتب تقريرًا عنها، أُحدِّد فيه متى تُطبَّق هذه الأنواع من السياسات، والإجراءات التي تتَّخذها الحكومات عند الشروع في تطبيقها.

بعد ذلك أعرض التقرير على المُعلِّم/ المُعلِّمة، ثمَّ أقرأه على مسامع الزملاء/ الزميلات في الصف، وأُنظِّم نقاشًا جماعيًّا عنه.

نسخة قيد الاعداد

بناءً على دراستي موضوع تأثيرات السياسة المالية، أختار تأثيرًا واحدًا - على الأقل - لاحظْتُه في حياتي، أو شعرَتْ به أُسْرتي خلال العام الماضي، ثمَّ أُعبِّر عن رأيي في أسبابه، وأقترح طريقة مناسبة للتعامل معه أو التكيُّف مع أثره.

الربط مع التكنولوجيا

تؤدّي التطبيقات الإلكترونية دورًا مُهِمًّا في تسهيل الإجراءات على المُواطِنين، وتُسهِم إسهامًا فعّالًا في حفظ السجلّات وتأمين البيانات. على سبيل المثال، أصبحت الضرائب تُحصَّل إلكترونيًّا عن طريق بعض الأنظمة الإلكترونية، مثل نظام (eFAWATEERcom)؛ ما سهَّل على المُواطِنين عملية دفع الضرائب.

نسخة قيد الإعداد

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

تُعَدُّ السياسة المالية إحدى أبرز الأدوات التي تستخدمها الدولة لإدارة شؤون الاقتصاد، والتي تنعكس آثارها مباشرةً على حياتنا اليومية؛ فما إنْ تُقرِّر الحكومة زيادة الضرائب أو تقليل الدعم، حتّى نشعر بذلك في ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتضاؤل قدرتنا على الإنفاق والادخار. ومن ثَمَّ، فإنَّ أيَّ قرار مالي تتَّخذه الدولة سيترك أثرًا واضحًا في ميزانية الأُسْرة، ومستوى المعيشة، وجودة الخدمات المُقدَّمة.

نصيحة

من المُهِمِّ فهم كيف تُؤثِّر السياسة المالية في حياتنا اليومية؛ فكل قرار تتَّخذه الحكومة بخصوص الضرائب أو الإنفاق قد يُؤثِّر في فرص التعليم، وجودة الخدمات الصِّحِّية، وأسعار السلع. ولهذا، فكلَّما زادت معرفتي بهذه السياسة، أصبحْتُ مُواطِنًا أكثر وعيًا، وأكثر قدرةً على التفكير المستنير في مستقبل وطني.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أذكر نوعين من أنواع السياسة المالية.

السؤال الثاني: أُقارِن بين السياسة المالية التوسُّعية والسياسة المالية الانكماشية من حيث المفهوم، والوضع الاقتصادي الذي يدفع الحكومة إلى تبنّي أيٍّ منهما، وأثر تطبيق كل سياسة في النشاط الاقتصادي لاحقًا.

السؤال الثالث: أفترض أنَّني خبير اقتصادي مُتخصِّص في النشاط الاقتصادي. ما النصيحة التي أُقدِّمها للمؤسسات الحكومية بخصوص استخدامها أدوات السياسة المالية (الضرائب، الإنفاق الحكومي) على نحوٍ يعيد إلى الاقتصاد توازنه في كل حالة ممّا يأتي:

1- مرور الاقتصاد بحالة من الركود الشديد، تمثَّلت في انخفاض مُعدَّلات التوظيف، وانحسار الطلب على السلع والخدمات؛ ما أدّى إلى ارتفاع مُعدَّلات البطالة، وتراجع النشاط الاقتصادي.

2- تميُّز الاقتصاد بحالة من النمو، أفضت إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات؛ ما أدّى إلى زيادة الأسعار، وظهور مُعدَّلات تضخُّم مُرتفِعة.

السؤال الرابع: أضع إشارة (√) بجانب العبارة الصحيحة، وإشارة (×) بجانب العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

1- لا تقتصر آثار السياسة المالية على المستوى الوطني فحسب، بل تمتدُّ لتُؤثِّر تأثيرًا مباشرًا في حياة الأفراد اليومية. ( )

2- الهدف الرئيس لكلٍّ من السياسة المالية التوسُّعية والسياسة المالية الانكماشية هو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ومُعدَّلات التضخُّم. ( )

3- كلَّما زاد الدعم الحكومي، ازدادت الشكاوى الاجتماعية؛ ما قد يُؤثِّر سلبًا في الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. ( )

4- تزداد قدرة الأفراد على الادخار حين ترفع الدولة نِسَب الضرائب؛ نتيجةً لزيادة الدخل المتاح للإنفاق أو التوفير. ( )

نسخة قبل الإعداد

الدرس الثالث
3

السياسة النقدية: أدواتها، وتأثيرها في النشاط الاقتصادي

أستكشف

- هل يتحكَّم البنك المركزي في كَمِّ النقد الذي تتداوله البنوك في الأسواق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فكيف يفعل ذلك من دون طباعة نقود جديدة؟
- أفترض أنَّني صاحب مشروع صغير أو مالك لشركة ناشئة، كيف يُمكِن لارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضها أنْ يُؤثِّر فيَّ بوصفي مُستثمِرًا؟
- ماذا سيحدث إذا قرَّر البنك المركزي إلزام البنوك بإيداع نسبة أكبر من سيولتها النقدية لديه؟ هل سيُؤثِّر ذلك في قدرتي مستقبلًا على أَخْذ قرض عند اضطراري إليه؟
- ما العلاقة بين قرار يتَّخذه البنك المركزي اليوم وما سأدفعه أنا وأُسْرتي من مال في الأسواق غدًا؟

تعرَّفْتُ سابقًا أنَّ من أبرز مهام البنك المركزي رسم السياسة النقدية (Monetary Policy) وتنفيذها؛ وهي مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لضبط حجم النقد المعروض وأسعار الفائدة تحقيقًا لأهداف اقتصادية مُعيَّنة، يأتي في مُقدِّمتها السيطرة على التضخُّم.

سأتعرَّف في هذا الدرس كيف تُؤثِّر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي والقرارات المالية للأفراد والمؤسسات، ودورها في دعم استقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف الدولة.

نتاجات التعلُّم

توضيح أثر أدوات السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

السياسة النقدية التوسُّعية، السياسة النقدية الانكماشية.

تُصنَّف السياسة النقدية إلى نوعين رئيسين، هما:

1 – السياسة النقدية التوسُّعية (Expansionary Monetary Policy):

هي إجراءات تهدف إلى زيادة المعروض النقدي لتحفيز النمو الاقتصادي.

2 – السياسة النقدية الانكماشية (Contractionary Monetary Policy):

هي إجراءات تهدف إلى تقليل المعروض النقدي للحَدِّ من التضخُّم.

لتنفيذ كلٍّ من هاتين السياستين، يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي يُبيِّنها الشكل (1)، والتي تُمكِّنه من التأثير في النشاط الاقتصادي.

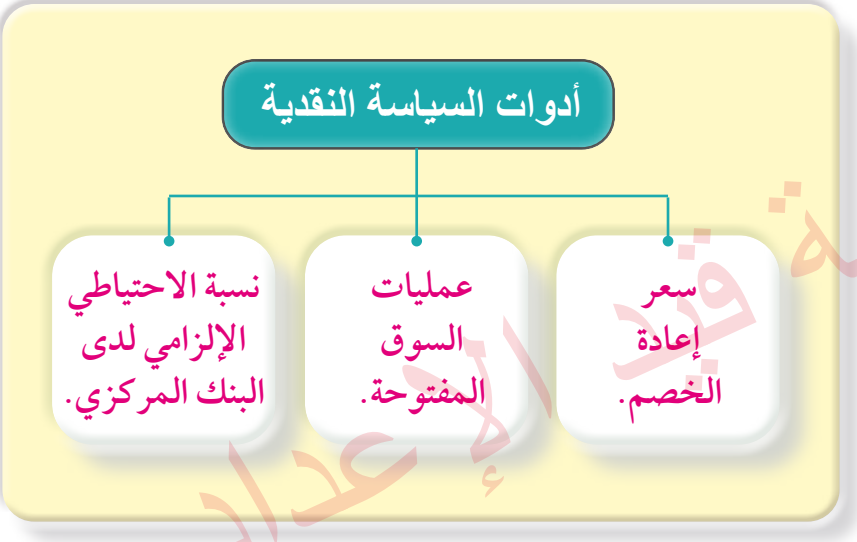

الشكل (1): أبرز أدوات السياسة النقدية.

أُفكِّر

إذا قرَّرت الدولة كبح جِماح التضخُّم على المدى القصير، فإنَّها تلجأ إلى رفع سعر الفائدة.

ولكنْ، هل تُعَدُّ هذه السياسة فعّالة على المدى الطويل أم أنَّ الأسعار قد تُعاوِد الارتفاع لاحقًا؟

إذا كانت الشركات هي الجهة التي تقترض من البنوك لتمويل عملياتها الإنتاجية، فهل ستعمل هذه الشركات على رفع أسعار مُنتَجاتها لتعويض كلفة الفائدة المُرتفِعة؟ وهل سيؤدّي ذلك إلى عودة التضخُّم من جديد؟

أُفكِّر في العلاقة بين تمويل الإنتاج وكلفة الاقتراض والسعر النهائي للبيع؟

كيف يستخدم البنك المركزي أدواته للسيطرة على الوضع الاقتصادي؟

أ- سعر إعادة الخصم :

تُعَدُّ أسعار الفائدة واحدة من أهمِّ أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكُّم في حركة الاقتصاد، لكنَّ تأثير هذه الأداة يختلف تبعًا لاختلاف الهدف (تنشيط الاقتصاد، أو كبح جِماح التضخُّم).

- سعر إعادة الخصم في السياسة النقدية التوسُّعية:

حين يمرُّ الاقتصاد بحالة من الركود، فإنَّ البنك المركزي يلجأ إلى استخدام أدواته، ومنها خفض سعر الفائدة، لتحفيز النشاط الاقتصادي. وفي هذه الحالة، تقلُّ العوائد على إيداع الأموال في البنوك؛ ما يدفع بعض المُستثمِرين إلى البحث عن بدائل أكثر ربحًا، مثل الاستثمار في المشروعات أو العقارات. وفي الوقت نفسه، يصبح الاقتراض من البنوك أكثر سهولة وأقلَّ كلفة، فيتشجَّع الأفراد والشركات لأَخْذ القروض، ثمَّ إنفاقها في الأسواق؛ ما يؤدّي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية، وزيادة السيولة النقدية، وتحريك عجلة الإنتاج.

نسخة قيد الإعداد

- **سعر إعادة الخصم في السياسة النقدية الانكماشية:**

إذا واجه الاقتصاد مُعدَّلات تضخُّم مُرتفِعة، فإنَّ البنك المركزي يلجأ إلى رفع أسعار الفائدة للحَدِّ من ارتفاع الأسعار. وفي هذه الحالة، يُفضِّل كثير من الأفراد والمُستثمِرين إيداع أموالهم في البنوك للاستفادة من العائد المُرتفِع بدلًا من إنفاقها أو استثمارها؛ ما يؤدّي إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق، وتقليل كَمِّ النقد المُتداوَل. وفي الوقت نفسه، تقلُّ رغبة الأفراد والشركات في الاقتراض بسبب ارتفاع تكلفة القروض؛ ما يُفْضي إلى تراجع الإنفاق الكلي، ثمَّ انخفاض الضغط على الأسعار. وبذلك تُسهِم السياسة النقدية الانكماشية في تقليل المعروض النقدي وخفض مستوى الإنفاق العام؛ ما يساعد على احتواء التضخُّم، واستعادة التوازن في عجلة الاقتصاد.

أُقارِن بين السياسة النقدية التوسُّعية والسياسة النقدية الانكماشية من حيث أسلوب كلٍّ منهما في التحكُّم في سعر الفائدة، وأثر ذلك في النشاط الاقتصادي.

ب- عمليات السوق المفتوحة:

تُعَدُّ عمليات السوق المفتوحة إحدى أهمِّ أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لتنظيم حجم المعروض النقدي في الاقتصاد، ويتمثَّل ذلك في بيع الأوراق المالية (مثل السندات الحكومية) وشرائها في سوق المال.

- **عمليات السوق المفتوحة في السياسة النقدية التوسُّعية:**

حين ترغب الدولة في زيادة المعروض النقدي وتحفيز النشاط الاقتصادي، فإنَّ البنك المركزي يُسارِع إلى شراء أوراق مالية من الأفراد أو المؤسسات. وبذلك يضخُّ البنك المركزي أموالًا جديدةً في الأسواق لقاء هذه الأوراق؛ ما يزيد من حجم السيولة النقدية، ويدفع عجلة الاقتصاد إلى مزيد من النمو.

- **عمليات السوق المفتوحة في السياسة النقدية الانكماشية:**

إذا أرادت الدولة تقليص المعروض النقدي لكبح جِماح التضخُّم، فإنَّ البنك المركزي يَعْمد إلى بيع الأسواق مجموعة من الأوراق المالية التي يمتلكها، ويسحب في مُقابِل ذلك أموالًا من المُتعامِلين؛ ما يؤدّي إلى سحب السيولة من الأسواق، وتقليل حجم الإنفاق، ثمَّ خفض مستويات الطلب الكلي.

ج- نسبة الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي:

وَفقًا لسياسات القطاع المصرفي، تُلزَم البنوك التجارية في الدولة بإيداع نسبة مُحدَّدة من أموالها في البنك المركزي، ويُطلَق على هذا النوع من الإيداع اسم الاحتياطي الإلزامي. يُعَدُّ هذا الإجراء وسيلة لضمان استقرار النظام المصرفي، وأداة يستخدمها البنك المركزي لتنظيم السيولة النقدية والتحكُّم في حجم المعروض النقدي في الاقتصاد.

لماذا يُلزِم البنك المركزي البنوك التجارية بإيداع جزء من أموالها لديه؟ وهل يساعد هذا الإجراء على حماية أموال العملاء في تلك البنوك؟

نسخة قيد الإعداد

- **خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بحسب السياسة النقدية التوسُّعية:**

قد تشهد الدولة حالةً من الركود، أو تعاني بُطْئًا في النمو الاقتصادي، فيلجأ البنك المركزي حينئذٍ إلى تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي التي تُلزِم البنوك التجارية بإيداع جزء من أموالها لديه، وهو ما يزيد من كَمِّ النقد المُتوافِر في هذه البنوك؛ ما يُمكِّنها من تقديم مزيد من القروض للأفراد والشركات. وبذلك يزداد المعروض النقدي في الأسواق، وتنشط حركة الاستثمار والإنفاق؛ ما يُسهِم في تحفيز الاقتصاد، وتحريك عجلة الإنتاج.

- **رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي بحسب السياسة النقدية الانكماشية:**

حين يشهد الاقتصاد مُعدَّلات تضخُّم مُرتفِعة، فإنَّ البنك المركزي يسعى إلى تقليل السيولة النقدية في الأسواق عن طريق رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك التجارية. وهذا يعني أنَّ البنوك تُضطَرُّ إلى إيداع نسبة أكبر من أموالها في البنك المركزي؛ ما يُقلِّل من قدرتها على منح القروض. وبذلك ينخفض المعروض النقدي، ويتراجع حجم الإنفاق الكلي؛ ما يُسهِم في الحَدِّ من التضخُّم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أنظر الشكل (2).

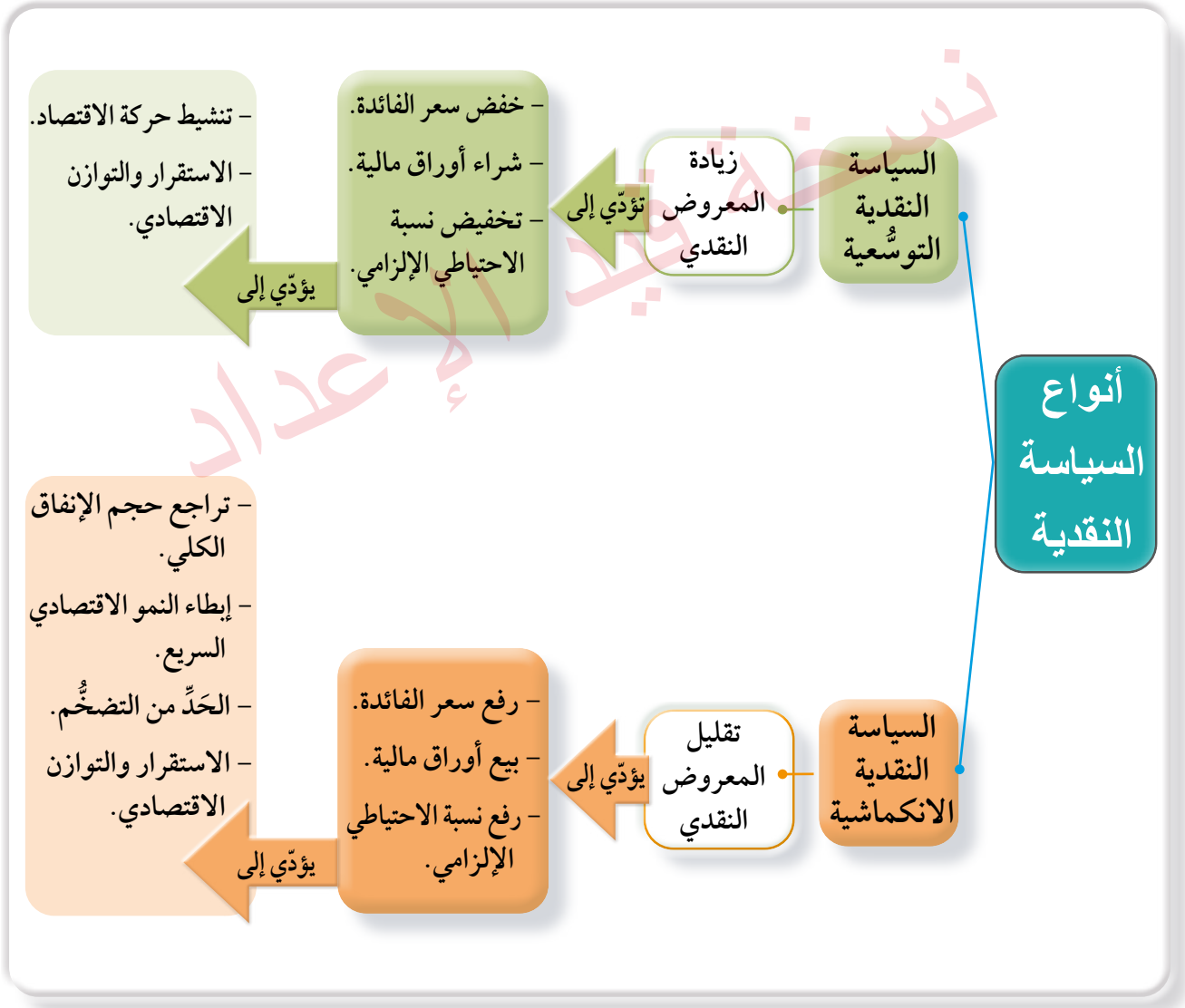

الشكل (2): أنواع السياسة النقدية، وأثر أدواتها في النشاط الاقتصادي.

نشاط سُبُل التعامل مع الأزمات الاقتصادية.

شهدت العديد من الدول في السنوات الأخيرة، وبخاصة بعد جائحة كورونا، موجات تضخُّم كبيرة؛ لذا سارعت البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة مَرّات عِدَّة للسيطرة على ارتفاع أسعار السلع والخدمات، لكنَّ ذلك رفع أيضًا كلفة القروض، وقلَّل من فرص الاستثمار.

أبحث – بالتعاون مع أفراد مجموعتي – في مصادر المعرفة الموثوقة في شبكة الإنترنت، أو في مكتبة المدرسة، عن أمثلة واقعية أو أخبار اقتصادية (محلية، أو عالمية) تتعلَّق بالسياسة النقدية (أدواتها، وأثرها في النشاط الاقتصادي)، ثمَّ أكتب تقريرًا عنها، ثمَّ أقرأه أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

تأثير السياسة النقدية في مشكلة البطالة:

حين يعتمد البنك المركزي سياسة نقدية توسُّعية، فإنَّ ذلك يزيد المعروض النقدي في الأسواق، ويعمل على تشجيع الإنفاق والاستثمار وتنشيط الحركة الاقتصادية. ولا شكَّ في أنَّ هذا التحفيز يُسهِم في نمو الأعمال وتوسُّعها، فتزداد فرص التوظيف، وتنخفض مُعدَّلات البطالة؛ نتيجةً لازدياد الطلب على الأيدي العاملة.

أمّا إذا اتَّبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية (مثل: رفع أسعار الفائدة، وبيع الأوراق المالية، وزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي)، فإنَّ المعروض النقدي سينكمش؛ ما يؤدّي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي. نتيجةً لذلك؛ قد تضطرُّ بعض المؤسسات إلى الاستغناء عن عدد من الموظفين، أو تأجيل عملية التوظيف؛ ما يعني ارتفاع مُعدَّلات البطالة.

استنادًا إلى ما أشهده في وطني الأردن من أوضاع اقتصادية، هل أُلاحِظ أثرًا واضحًا للسياسة النقدية في حياتنا اليومية؟ أذكر مثالًا واحدًا على ذلك (إنْ وُجِد).

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

لا يتحكَّم البنك المركزي فقط في عملية طباعة النقود، وإنَّما يستخدم العديد من أدوات السياسة النقدية، مثل: سعر الفائدة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، وبيع الأوراق المالية وشرائها؛ نظرًا إلى تأثيره المباشر في كَمِّ النقد المُتداوَل في الأسواق، والأسعار، وفرص العمل، والقدرة على الاقتراض. ومن ثَمَّ، فإنَّ هذه السياسات تُؤثِّر في حياتنا اليومية، مثل: قدرتنا على شراء احتياجاتنا، أو الحصول على قرض، أو حتّى إيجاد وظيفة ما.

نصيحة

من المُهِمِّ تعرُّف كيف يُؤثِّر قرار البنك المركزي في الأسعار والقروض عند رفعه أسعار الفائدة أو خفضها؛ ففهم أدوات السياسة النقدية يساعدني على اتِّخاذ قرارات مالية ذكية مستقبلًا، مثل تحديد الوقت المناسب للاستثمار، أو الاقتراض، أو الادخار.

نسخة قيد الإعداد

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: ما المقصود بالسياسة النقدية؟ ومَنِ الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة في الدولة؟

السؤال الثاني: ما الفرق بين السياسة النقدية التوسُّعية والسياسة النقدية الانكماشية من حيث تأثير كلٍّ منهما في حجم المعروض النقدي في الأسواق؟

السؤال الثالث: أذكر ثلاث أدوات يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية.

السؤال الرابع: كيف يؤدّي خفض سعر الفائدة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي؟

نسخة قيد الإعداد

الدرس الرابع 4

السياسة التجارية: أدواتها، وتأثيرها في النشاط الاقتصادي

أستكشف

- ما الفرق بين الصادرات والواردات؟
- لماذا تحرص الدول على زيادة صادراتها؟
- ما الأسباب التي قد تدفع الدولة إلى فرض رسوم جمركية على بعض المُنتَجات والسلع المستوردة؟
- هل تُؤثِّر السياسة التجارية للدولة في خياراتي بوصفي مُستهلِكًا؟
- هل لاحظْتُ وجود تأثير مباشر لذلك في حياتي أو حياة عائلتي؟

نسخة تجريبية للإعداد

نتاجات التعلُّم

1- تعرُّف مفهوم السياسة التجارية.

2- توضيح دور السياسة التجارية في توجيه نشاط الدولة الاقتصادي.

3- استنتاج أثر السياسة التجارية في القرارات المالية للأفراد والأُسَر والشركات.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

السياسة التجارية، سياسة التجارة الحُرَّة، سياسة الحماية التجارية، الرسوم الجمركية، نظام الحصص، نظام الإعانات الحكومية.

اعتمدت الدول بعضها على بعض في تبادل السلع والبضائع منذ قديم الزمان؛ إذ لا تستطيع أيُّ دولة – بصرف النظر عن قوَّتها الاقتصادية– أنْ تُنتِج كل ما تحتاج إليه. ولهذا تشتهر بعض الدول بمُنتَجات وصناعات تُميِّزها عن غيرها من الدول، وتعمل على تصديرها إلى دول أُخرى لقاء المال، في ما يُعرَف بالصادرات؛ ما يُسهِم في زيادة الدخل القومي لهذه الدول المُصدِّرة. وفي المُقابِل، يتعيَّن على الدول المُصدِّرة نفسها استيراد سلع لا تُنتَج محليًّا أو تُنتَج بكميات محدودة لا تَسُدُّ حاجتها، في ما يُعرَف بالواردات، فتدفع أموالًا للدول المُصدِّرة لقاء الحصول على هذه السلع. تأسيسًا على ذلك، تسعى السياسات الاقتصادية الرشيدة إلى تحقيق توازن بين الاستيراد والتصدير، بما يضمن دعم الإنتاج المحلي، ويحافظ على استقرار الاقتصاد، ويُفْضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السياسة التجارية:

تُعَدُّ السياسة التجارية واحدة من الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف مُعيَّنة. ولا يُمكِن لهذه السياسة أنْ تُحقِّق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من دون تنسيق وتناغم مع السياسات المالية والنقدية الأُخرى. فما المقصود بالسياسة التجارية؟

تُعرَّف **السياسة التجارية** (**Commercial Policy**)بأنَّها مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تعتمدها الدولة لتنظيم تجارتها الخارجية؛ بُغْيَةَ تقييد الواردات أو دعم الصادرات، بما يُحقِّق أهدافًا اقتصاديةً مُعيَّنةً، مثل: حماية الصناعات الوطنية، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري، وتعزيز النمو الاقتصادي.

ترتبط السياسة التجارية بعدد من المؤسسات التجارية في الدولة، مثل: وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وغرف التجارة المحلية، وشركات التأمين المُتخصِّصة في التجارة الخارجية، ودائرة الجمارك، وغير ذلك من الجهات التي تُسهِم في تنظيم حركة التجارة الدولية وتيسيرها.

أنواع السياسة التجارية:

تُصنَّف السياسة التجارية التي تَتَّبِعها الدول في تعاملها مع التجارة الخارجية إلى نوعين رئيسين، هما: سياسة التجارة الحُرَّة، وسياسة الحماية التجارية (الرقابة الجمركية)، أنظر الشكل (1).

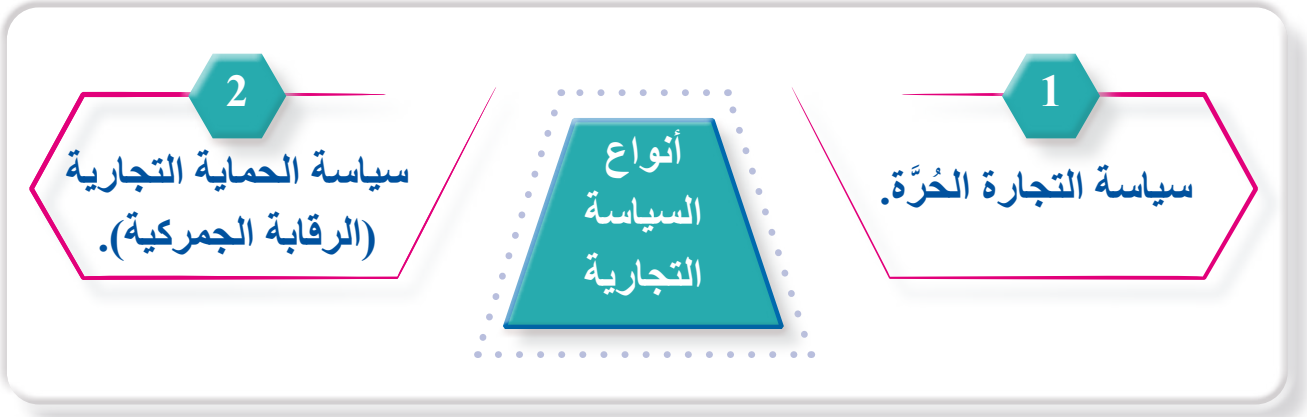

الشكل (1): أنواع السياسة التجارية.

نسخة غير الإعداد

1 – سياسة التجارة الحُرَّة (Free Trade Policy):

سياسة تجارية تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي العالمي، وتوسيع خيارات المُستهلِكين، عن طريق إزالة القيود على حركة السلع بين الدول؛ ما يسمح بدخول السلع إلى الأسواق والخروج منها دون فرض أيِّ قيود أو رسوم جمركية، وهو ما يؤدّي إلى تسهيل عمليات التبادل التجاري.

تمتاز سياسة التجارة الحُرَّة بمزايا عِدَّة، أبرزها:

أ- تحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة في الدول وَفقًا لمبدأ الميزة النسبية؛ أيْ إنتاج بعض الدول سلعًا ذات جودة ومواصفات أفضل من مثيلاتها في الدول الأُخرى؛ ما يزيد من دخلها القومي، فيعيش مُواطِنوها في دَعَة ورخاء.

ب- انخفاض أسعار السلع المستوردة، وتحسُّن جودتها؛ نتيجةً لازدياد حِدَّة المنافسة بين الدول.

ج- تشجيع التقدُّم التقني ونقل التكنولوجيا بين الدول.

د- الحَدُّ من الاحتكارات المحلية؛ نتيجةً للمنافسة الدولية.

هـ- دعم الإنتاج الواسع النطاق؛ نتيجةً لفتح الأسواق، وزيادة الطلب على السلع والمُنتَجات.

2 – سياسة الحماية التجارية (Protectionism Policy):

سياسة تجارية تهدف إلى حماية المُنتَجات والصناعات المحلية – وبخاصة الناشئة منها- من المنافسة الأجنبية، وذلك بفرض قيود تُعرقِل حركة التجارة بين الدول.

تُعرَف هذه السياسة بالرقابة الجمركية، وهي تتَّخذ أشكالًا عِدَّةً، أبرزها:

أ- المنع المُطلَق؛ أيْ منع استيراد أيِّ نوع من أنواع البضائع، أو منع تصديرها بأيِّ حال من الأحوال.

ب- التقييد؛ أيْ تعليق دخول البضائع إلى الدولة، أو إخراجها من الدولة إلى حين استيفاء إجراءات مُعيَّنة، تُنظِّمها قوانين الاستيراد والتصدير، مثل اشتراط الحصول على رخصة استيراد مُسبَّقة لبعض السلع.

ج- إخضاع البضائع لضريبة جمركية تُجْبى عند دخولها الدولة، أو لحظة خروجها من الدولة؛ سعيًا لزيادة أسعارها، ودعم الصناعات المحلية.

● المُبرِّرات الاقتصادية لفرض الرقابة الجمركية:

1 – الحفاظ على مصالح الدولة، ودعم التنمية الوطنية، وتطوير قطاع الاقتصاد؛ إذ تسعى الدولة إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية؛ حمايةً لسيادتها، ورغبةً في رفاه شعبها. ولهذا حرصت كثير من الدول على وضع سياسة خاصة بعلاقاتها التجارية الخارجية، وتنظيم هذه العلاقات على نحوٍ يُحقِّق فائضًا في العملات الأجنبية، يُمكِن به شراء السلع لدعم جوانب التنمية الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة، وذلك بتطوير قطاعي الاقتصاد والتعليم، وتحديث البِنية التحتية، وتوفير الخدمات الصِّحِّية والاجتماعية.

2 – حماية الصناعات الناشئة والصناعات الوطنية.

3 – خفض مُعدَّلات البطالة، وتحسين مستوى العَمالة.

4 – رفد الخزينة العامة بالمال؛ فكلَّما فُرِضت رسوم جمركية، أمكن للدولة تحقيق إيرادات للإنفاق العام .

5 – الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات؛ إذ تُسهِم أدوات السياسة التجارية في تقليل الطلب على السلع الأجنبية، وهو ما يساعد على معالجة الاختلال بين الصادرات والواردات؛ فكلَّما زاد حجم الصادرات مقارنةً بالواردات، صَبَّ ذلك في مصلحة الاقتصاد الوطني.

6 –العدالة وتوزيع الدخل؛ إذ يساعد فرض الرسوم الجمركية على تحفيز بعض الشركات الأجنبية إلى إعادة توطين عملياتها الإنتاجية داخل الدولة؛ ما يُسهِم في توفير فرص عمل جديدة، ويُعزِّز مبدأ العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

• **مثال:**

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسومًا جمركيةً على بعض المُنتَجات الصينية؛ ما دفع العديد من الشركات إلى نقل جزء من مصانعها إلى داخل الأراضي الأمريكية لتقليل التكاليف الجمركية، وهو ما أدّى إلى استحداث وظائف جديدة، وأسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي.

كذلك سعت الحكومة الأردنية في السنوات الأخيرة إلى تشجيع الصناعات المحلية بفرض رسوم جمركية على بعض السلع المستوردة؛ ما دفع بعض المُستثمِرين إلى إنشاء مصانع محلية، وبخاصة في المناطق الصناعية المُؤهَّلة، فتوافرت العديد من فرص العمل، وانخفضت مُعدَّلات البطالة، واستُقطِب كثير من رؤوس الأموال الأجنبية.

7 – الحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية.

إذا كنْتُ مسؤولًا عن اقتصاد وطني، فهل سأختار سياسة التجارة الحُرَّة أم سياسة الحماية التجارية؟ أُبرِّر إجابتي.

أُفكِّر

هل تتبنّى الدول شكلًا واحدًا فقط من أشكال سياسة الحماية التجارية أم أنَّها قد تستخدم مزيجًا من هذه الأشكال؟ أُبرِّر إجابتي.

هل تخضع الدول عند اختيارها أحد أنواع سياسات التجارة لتأثير خارجي من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي؟ أُبرِّر إجابتي.

هل لاحظْتُ يومًا ارتفاع سعر مُنتَج مستورد أو اختفاءَه من الأسواق؟ ما العلاقة بين ذلك والسياسة التجارية التي تَتَّبِعها الدولة، مثل: فرض الرسوم الجمركية، ومنع الاستيراد؟

نشاط 1

ترتبط الرقابة الجمركية عادةً بالأهداف الاقتصادية، لكنَّها تكون أيضًا على صلة بأهداف مُهِمَّة غير اقتصادية، مثل: حماية البيئة، وضمان الصِّحَّة العامة، وتعزيز الأمن الوطني، والحفاظ على القِيَم الاجتماعية والقِيَم الأخلاقية، وغير ذلك.

أبحث – بالتعاون مع أفراد مجموعتي– في مصادر المعرفة الموثوقة في شبكة الإنترنت، أو في مكتبة المدرسة، عن اتفاقية تجارية دولية واحدة – على الأقل– تهدف إلى تحقيق أحد تلك الأهداف، ثمَّ أكتب مُلخَّصًا يتضمَّن اسم الاتفاقية والدول المشاركة فيها، والهدف الاقتصادي الذي تسعى الاتفاقية إلى تحقيقه، وكيف تُطبِّق سلطات الجمارك بنود هذه الاتفاقية.

أدوات السياسة التجارية:

تستخدم الدولة كثيرًا من الأدوات في تنظيم تجارتها الخارجية؛ سعيًا لحماية الاقتصاد المحلي، وتمكينه من الثبات ومنافسة السلع والمُنتَجات الأجنبية، أنظر الشكل (2).

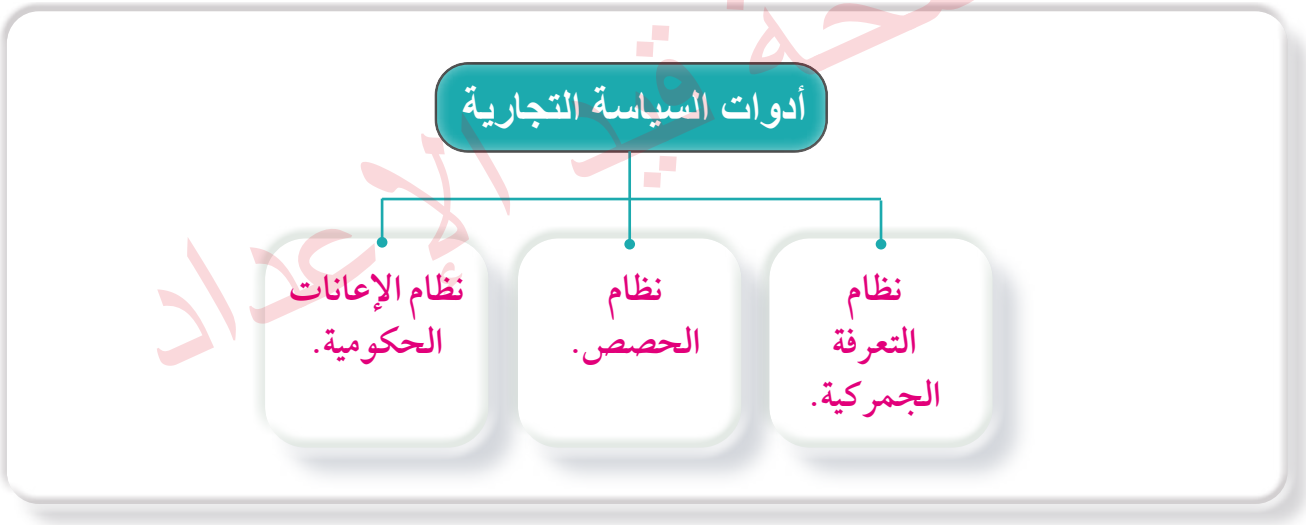

الشكل (2): أبرز أدوات السياسة التجارية.

1 – نظام التعرفة الجمركية (Tariffs):

يُعرَف هذا النظام بالرسوم الجمركية، ويُطلَق عليه أحيانًا اسم ضريبة الواردات؛ وهو نوع من الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة؛ لحماية الصناعات المحلية من منافسة هذه السلع. وفي بعض الحالات، قد تُفرَض هذه الضرائب على الصادرات.

أستنتج: لماذا تُعَدُّ الرسوم الجمركية واحدة من الضرائب غير المباشرة؟

نسخة قيد الإعداد

2 – نظام الحصص (Quotas):

يُعرَف هذا النظام بالقيود الكَمِّية، ويُقصَد به وضع حَدٍّ أعلى لحجم المستوردات خلال مُدَّة زمنية مُعيَّنة؛ لحماية المُنتَج المحلي من المنافسة الأجنبية، مثل تحديد عدد السيّارات التي يُمكِن استيرادها كل عام؛ فإذا بلغ استهلاك الدولة من سلعة مُعيَّنة 12000 وحدة، واقتصر الإنتاج المحلي من هذه السلعة على 7000 وحدة، فإنَّ الدولة لن تسمح باستيراد أكثر من 5000 وحدة. لا يختلف نظام الحصص كثيرًا عن نظام الرسوم الجمركية من حيث الآثار التي يُخلِّفها؛ إذ يؤدّي إلى رفع سعر السلعة المستوردة، لكنَّه لن يُفْضي إلى حصيلة الإيرادات نفسها للدولة.

3 – نظام الإعانات الحكومية (Subsidies):

يُعرَف هذا النظام بالدعم؛ وهو منح الدولة الشركات والمصانع المحلية مُخصَّصات مالية كي تُنتِج سلعًا تَحُلُّ مَحلَّ السلع المستوردة؛ أيْ تقديم الدولة دعمًا نقديًّا للمُصنِّعين المحليين، يُمكِّنهم من خفض تكاليف الإنتاج، فتزداد قدرتهم التنافسية في الأسواق المحلية والأسواق الدولية، فضلًا عن تحسين المُنتَج المحلي وتطويره لغرض التصدير.

تُصنَّف الإعانات الحكومية إلى نوعين، هما:

أ- إعانات الإنتاج (الواردات): يُمنَح المُنتِج المحلي هذا النوع من الإعانات؛ لتمكينه من إنتاج سلع مُعيَّنة بدلًا من استيراد مثيلاتها من الأسواق الخارجية؛ ما يُقلِّل الاعتماد على السلع المستوردة، ويزيد الاعتماد على المُنتَج المحلي.

ب- إعانات الصادرات: يُخصَّص هذا النوع من الإعانات للمُنتَجات والسلع المُعدَّة للتصدير؛ سعيًا لزيادة حجم الصادرات.

وبذلك، فإنَّ النوع الأوَّل من الإعانات يهدف إلى زيادة المعروض من السلع المُنتَجة محليًّا، في حين يهدف النوع الثاني منها إلى زيادة عرض السلع المُصدَّرة إلى الأسواق الدولية.

أُعدِّد أهمَّ أدوات السياسة التجارية.

نشاط 2

تُمثِّل السياسة التجارية نقطة خلاف في التجارة الدولية، ويُنظَر إليها بوصفها أحد الأسباب التي أفضت إلى وجود مُنظَّمة التجارة العالمية (World Trade Organization: WTO).

أبحث – بالتعاون مع أفراد مجموعتي– في مصادر المعرفة الموثوقة في شبكة الإنترنت، أو في مكتبة المدرسة، عن تعريف لهذه المُنظَّمة، وبيان لمبادئها الأساسية، وتوضيح للمهام التي تؤدّيها، ثمَّ أكتب تقريرًا عنها، ثمَّ أقرأه أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

نسخة قيد الإعداد

أثر السياسة التجارية في الأفراد والأُسَر والشركات:

تؤدّي السياسة التجارية دورًا مُهِمًّا في تشكيل القرارات الاستهلاكية للأفراد والأُسَر بناءً على عدد من المعطيات، أبرزها:

1 – **أسعار السلع:** تُؤثِّر الرسوم الجمركية والقيود على الواردات في أسعار المُنتَجات المُستهلَكة يوميًّا؛ فكلَّما زادت الرسوم، ارتفعت أسعار السلع المستوردة؛ ما يدفع الأفراد إلى إعادة النظر في أنماط الشراء.

2 – **توافر الخيارات:** تُؤثِّر السياسة التجارية في تنوُّع السلع المُتوافِرة في الأسواق. وبينما تمنح سياسة الانفتاح الأفراد مزيدًا من الخيارات، فإنَّ الحماية التجارية قد تَحدُّ منها.

3 – **مستوى الدخل الحقيقي:** إذا ارتفعت الأسعار بسبب السياسة التجارية، فإنَّ القدرة الشرائية للأُسَر قد تتراجع؛ ما يضطرُّها إلى إعادة النظر في أولويات الإنفاق.

الربط مع التكنولوجيا

أخذت الحكومات تستخدم تقنية الذكاء الاصطناعي وأدوات تحليل البيانات الهائلة لفهم التوجُّهات العالمية، واتِّخاذ قرارات خارجية مستنيرة، إضافةً إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمِنصّات الرقمية لتجميل صورها في الخارج، أو تمكينها من التفاوض على النحو الذي تريد.

وبالمثل، فإنَّ الشركات تتأثَّر بالسياسة التجارية بناءً على عدد من المعطيات، أبرزها:

1 – **تكلفة الإنتاج:** قد تعتمد الشركات في أعمالها على المواد الخام أو الآلات المستوردة. ومن ثَمَّ، فإنَّ فرض رسوم جمركية عليها سيزيد من كلفة الإنتاج؛ ما يُؤثِّر في سعر المُنتَج والربحية.

2 – **القدرة التنافسية:** قد تمنح سياسةُ الحماية التجارية الشركاتِ المحليةَ فرصة للنمو عن طريق تقليل حجم المنافسة الأجنبية، في حين تدفع سياسةُ التجارة الحُرَّة الشركاتِ إلى تطوير مُنتَجاتها وتحسين كفاءتها لتظلَّ قادرة على المنافسة.

3 – **قرارات التوسُّع والاستثمار:** تنظر الشركات بعين الاهتمام إلى مدى الانفتاح التجاري؛ فبناءً على ذلك، قد تُفكِّر الشركات في التوسُّع إلى أسواق جديدة، أو تعيد مراجعة خُطَطها الاستثمارية محليًّا ودوليًّا.

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

تُسهِم السياسة التجارية إسهامًا كبيرًا في حماية المُنتَج المحلي وتشجيع الصناعة الوطنية؛ ما يزيد من فرص العمل، ويُحسِّن جودة المُنتَجات المحلية. وكلَّما كانت صادرات الدولة أكبر من وارداتها، زاد دخلها، وقَوِي اقتصادها؛ ما يعود بالنفع على المُواطِنين.

نصيحة

لا ينبغي لي النظر إلى السياسة التجارية بوصفها موضوعًا تقتصر أهميته على حفظ المفاهيم فحسب، بل يجب إدراك أنَّها تُسهِّل عليَّ تحليل الواقع الاقتصادي للأردن، وفهم أسباب الاختلاف في أسعار السلع، وتعرُّف دور الدولة في حماية المُنتَجات الوطنية؛ لذا سأكون دائمًا على وعي بأنَّ كل قرار تجاري تتَّخذه الدولة سيُؤثِّر في حياتي بوصفي مُستهلِكًا، وفي وطني على مستوى الإنتاج والتصدير؛ فالمعرفة الاقتصادية اليوم هي سلاح المستقبل.

نسخة قيد الإعداد

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أُوضِّح المقصود بكلٍّ ممّا يأتي:

1 – السياسة التجارية.

2 – الرسوم الجمركية.

السؤال الثاني: أُعدِّد ثلاثًا من أدوات السياسة التجارية.

السؤال الثالث: أُقارِن بين سياسة التجارة الحُرَّة وسياسة الحماية التجارية من حيث المفهوم، والمزايا.

السؤال الرابع: أستنتج العلاقة بين السياسة التجارية والسياستين المالية والنقدية.

السؤال الخامس: أُبيِّن أثر السياسة التجارية في الشركات.

نسخة قيد الإعداد

الدرس الخامس

5

السياسة الصناعية: أدواتها، وتأثيرها في النشاط الاقتصادي

أستكشف

كيف يُمكِن للسياسة الصناعية أنْ تُحوِّل الطموح إلى إنجاز؟

أدرس أنا وزملائي/ زميلاتي الموقف الآتي، ثمَّ أُنظِّم جلسة نقاشية حوارية عنه، تتضمَّن الإجابة عن الأسئلة التي تليه:

"رأى ثلاثةٌ من الشباب الأردني أنَّ المستقبل للصناعات البيئية، فأسَّسوا مصنعًا صغيرًا لإنتاج أوعية صديقة للبيئة يُحفَظ فيها الطعام. واجه هؤلاء الشباب تحدِّيات عِدَّة، مثل: ارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف الدعم الحكومي، لكنَّهم قرَّروا المُضِيَّ قُدُمًا، مُتسلِّحين بالإرادة الصُّلْبة والعزم الذي لا يلين. بعد مرور عام على إنشاء المصنع، حصل الشباب على قرض صناعي وإعفاءات ضريبية ضمن سياسة حكومية داعمة للصناعة، فحدث التغيير المنشود؛ إذ توسَّع نطاق الإنتاج، وزاد الطلب على مُنتَجات المصنع في عدد من الدول العربية، إضافةً إلى توظيف العديد من أبناء المجتمع المحلي".

- ما التحدِّيات التي واجهها أصحاب المصنع في بداية المشروع؟
- هل يَشيع وجود هذه التحدِّيات بين رُوّاد الأعمال؟
- ما الأدوات التي استخدمتها الحكومة لدعم هذا المشروع؟
- كيف أسهم هذا الدعم في نمو المصنع؟
- ما الذي كان سيحدث إذا لم يتلقَّ المصنع دعمًا من الحكومة؟
- لماذا تهتم الحكومات بدعم بعض الصناعات دون غيرها؟
- لو كنْتُ أحد هؤلاء الشباب، فما نوع الدعم الذي سأطلبه من الحكومة لتطوير مشروعي؟

نسخة قيد الإعداد

نتاجات التعلُّم

1- تعرُّف مفهوم السياسة الصناعية.
2- توضيح دور السياسة الصناعية في توجيه النشاط الاقتصادي.
3- استنتاج أثر السياسة الصناعية في القرارات المالية للأفراد والأُسَر والشركات.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة

السياسة الصناعية، الخصخصة.

تؤدّي الصناعة دورًا محوريًّا في بناء اقتصاد قوي مستدام؛ فهي لا تقتصر فقط على إنتاج السلع وتوسيع نطاق الأعمال، وإنَّما تُوفِّر فرص عمل كثيرة عن طريق زيادة حجم الاستثمارات، وتُشجِّع الابتكار، وتدعم التنمية، وتعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات. تحقيقًا لذلك؛ تضع الحكومات سياسات صناعية تهدف إلى دعم الصناعات المحلية، وتمكينها من المنافسة محليًّا وعالميًّا.

سأتعرَّف في هذا الدرس مفهوم السياسة الصناعية، وأدواتها، وكيف أنَّها تُكمِّل السياسات الاقتصادية الأُخرى لتحقيق التنمية المستدامة، ودفع عجلة الاقتصاد قُدُمًا إلى الأمام.

مفهوم السياسة الصناعية (Industrial Policy):

تُعرَّف السياسة الصناعية بأنَّها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الدولة للتأثير في القطاع الصناعي وقراراته، وحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، وتوجيه الاستثمار نحو قطاعات مُعيَّنة لإحلال المُنتَجات المحلية مَحلَّ تلك المستوردة، وتشجيع الصادرات.

الخيارات الأساسية لتحديد مسار السياسة الصناعية:

يتطلَّب إعداد السياسة الصناعية من الدولة تحديد الاتجاهات الاستراتيجية التي تودُّ اعتمادها في مجالات مُحدَّدة. بناءً على ذلك، تنظر الحكومة في عدد من البدائل والخيارات المُمكِنة أو الحالات والمواقف المُحتمَلة، ثمَّ تختار أنسبها، لتعمل بعد ذلك على تحديد الأدوات والوسائل المناسبة لتنفيذ هذه الخيارات وتحقيق أهدافها، أنظر الشكل (1).

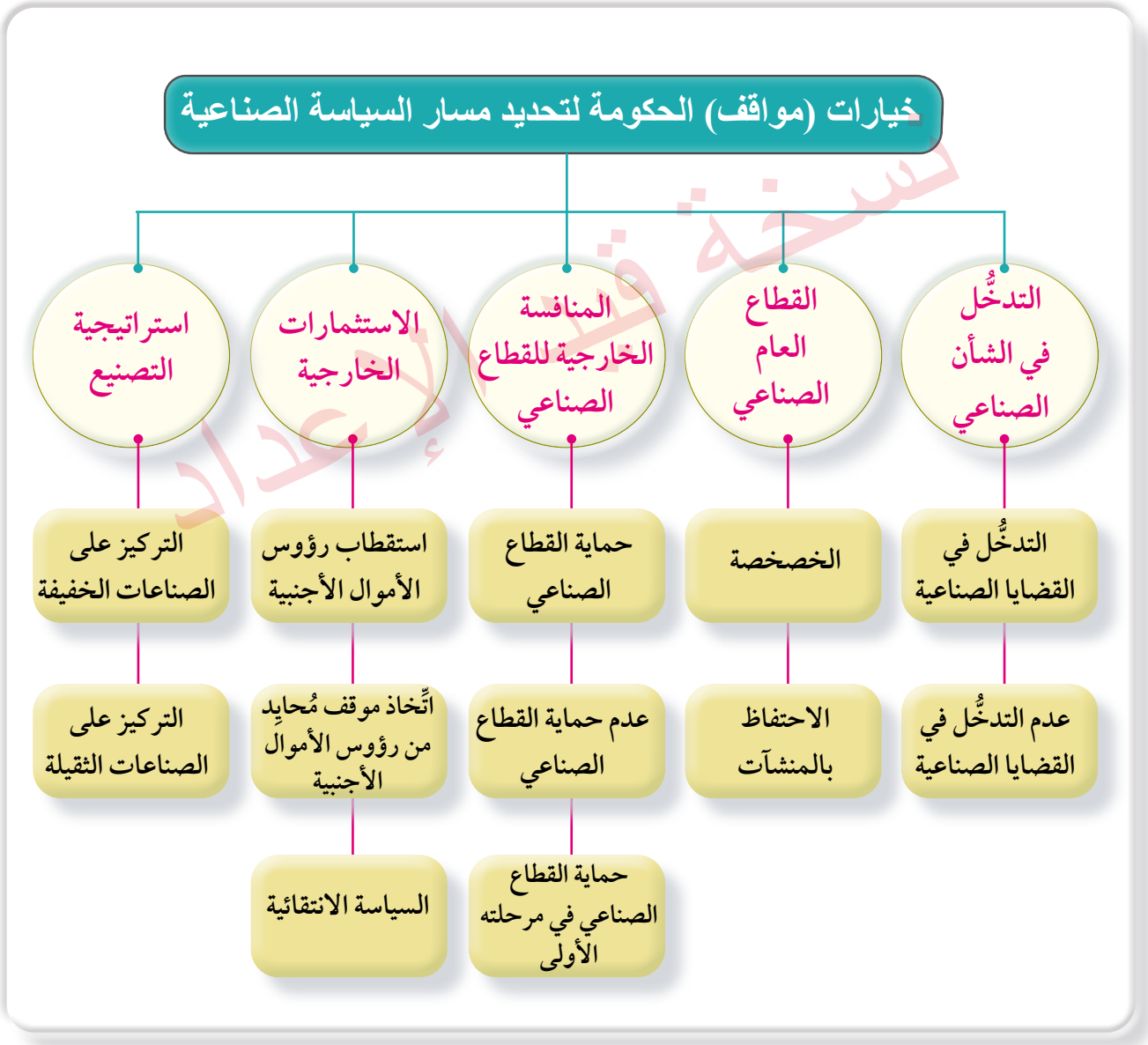

الشكل (1): بعض الخيارات الأساسية لتحديد مسار السياسة الصناعية.

1 – موقف الدولة من التدخُّل في الشأن الصناعي:

يُمكِن للدولة اتِّخاذ أحد الخيارين الآتيين في ما يخصُّ هذا الجانب :

أ- التدخُّل في القضايا الصناعية؛ لمعالجة الأزمات التي يتعرَّض لها قطاع الصناعة، وصولًا إلى تحقيق النمو الصناعي المنشود.

ب- عدم التدخُّل في القضايا الصناعية؛ تجنُّبًا لإفساد آليّات السوق في توجيه الاستثمار، وتعزيزًا لدور المنافسة التي هي أساس الإبداع والابتكار والتجديد.

2 – موقف الدولة من القطاع العام الصناعي:

يتمثَّل موقف الدولة من هذا القطاع في خيارين اثنين، هما:

أ – **الخصخصة (Privatization)**؛ أيْ نقل ملكية المشروعات والخدمات وإدارتها من القطاع العام (الحكومة) إلى القطاع الخاص على نحوٍ كلي أو جزئي، بهدف تحسين الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وتقليل الأعباء المالية على الدولة.

ب- الاحتفاظ بالمشروعات والخدمات والمنشآت الحكومية بإشراف مباشر من القطاع العام؛ سعيًا للتأثير في الأسعار، وصولًا إلى منع التضخُّم، والحَدِّ من الاحتكار.

أُفكِّر

نفَّذ الأردن برنامجًا للخصخصة في نهاية عقد التسعينيات ومطلع العقد الأوَّل من القرن الحالي:

- برأيك، ما الفوائد التي حقَّقها برنامج الخصخصة؟
- ما التحدِّيات أو السلبيات التي ظهرت نتيجة هذا البرنامج؟

3 – موقف الدولة من المنافسة الخارجية للقطاع الصناعي:

تتوافر ثلاثة خيارات للدولة في هذا الجانب، هي:

أ- حماية القطاع الصناعي؛ لتشجيعه، وزيادة إسهامه في النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة.

ب-عدم حماية القطاع الصناعي؛ إمّا حفاظًا على الصادرات الوطنية، وإمّا إجبارًا للمنشآت الصناعية على زيادة قدرتها التنافسية.

ج- توفير الحماية المُؤقَّتة للمنشآت، في ما يُمثِّل أولى مراحل العمل في القطاع الصناعي، وهي مرحلة تتطلَّب دعمًا حكوميًّا للتخفيف من الأعباء المالية التي قد تُواجِهها هذه المنشآت الحديثة العهد.

4 – موقف الدولة من الاستثمارات الأجنبية:

يُمكِن للدولة أنْ تَحْزم أمرها في هذا الجانب باختيار واحد من الخيارات الثلاثة الآتية:

أ- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج عن طريق تقديم حوافز مالية أو إعفاءات ضريبية، أو السماح بحرية تنقُّل رؤوس الأموال، وهو ما يؤدّي إلى زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية.

نسخة قيد الإعداد

ب- اتِّخاذ موقف مُحايِد من رؤوس الأموال الأجنبية.

ج- اعتماد سياسة انتقائية لرؤوس الأموال، تقوم على تقديم الحوافز والإعفاءات المالية للاستثمار الأجنبي في قطاعات صناعية مُحدَّدة دون سواها.

5 - استراتيجية التصنيع:

تأخذ هذه الاستراتيجية مَنْحيين اثنين، هما:

أ- التركيز على الصناعات الخفيفة.

ب- التركيز على الصناعات الثقيلة.

أذكر الخيارات (المواقف) الأساسية التي يُمكِن للحكومة الاختيار منها لتحديد مسار السياسة الصناعية في كلٍّ ممّا يأتي:

- التدخُّل في الشأن الصناعي. - المنافسة الخارجية للقطاع الصناعي. - الاستثمارات الخارجية.

نسخة قيد الإعداد

الربط مع التكنولوجيا

تؤدّي وسائل التكنولوجيا الحديثة دورًا محوريًّا في نجاح السياسة الصناعية؛ إذ لم تَعُدِ الصناعة الحديثة تعتمد على الموارد والعَمالة فحسب، بل أصبحت تقوم على الابتكار والتقنيات المُتطوِّرة. ولهذا تسعى الحكومات، بناءً على سياساتها الصناعية، إلى دعم البحث العلمي، وتطوير التكنولوجيا المحلية، وتشجيع الصناعات القائمة على المعرفة، مثل: الصناعات الإلكترونية، والتكنولوجيا الحيوية، والطاقة المُتجدِّدة. كذلك تُعقَد شراكات مع مؤسسات بحثية وجامعات وشركات دولية لنقل التكنولوجيا وتوطينها، وتُقدَّم حوافز للشركات التي تستثمر في الآلات الذكية والتحوُّل الرقمي؛ فكلَّما ارتفع مستوى التكنولوجيا المُستخدَمة في الصناعة، زادت قدرة الدولة على المنافسة عالميًّا، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

أدوات السياسة الصناعية:

تتَّخذ الحكومات مجموعة من الأدوات لدعم القطاع الصناعي وتشجيع نموِّه وتطوُّره، لا سيَّما الصناعات الناشئة والصناعات الاستراتيجية، أنظر الشكل (2).

نسخة قيد الإعداد

الشكل (2): أبرز أدوات السياسة الصناعية.

يُمكِن إجمال أبرز أدوات السياسة الصناعية في ما يأتي:

1 – القروض الصناعية والإعانات المالية:

تُقدِّم الحكومة قروضًا مُنخفِضةَ الفائدة أو دعمًا ماليًّا مباشرًا للمُستثمِرين في القطاعات الصناعية؛ تشجيعًا لهم على إنشاء المشروعات الصناعية، وبخاصة تلك التي تُحقِّق أهدافًا عامةً، وتعود بالنفع على الأفراد والمجتمع في آنٍ معًا.

2 – المشتريات الحكومية:

تولي الحكومة المُنتَجات ذات المَنشَأ الوطني أهمية خاصة، وتُفضِّلها على مثيلاتها الأجنبية، حتّى لو كانت أقلَّ جودة من حيث المواصفات؛ ذلك أنَّ شراء الحكومة للمُنتَج الوطني يُؤثِّر إيجابًا في التطوُّر الصناعي، ويُعزِّز الطلب على الصناعات الوطنية، ويُسهِم في ديمومة تشغيل المصانع المحلية واستقرارها.

3 – الإعفاءات والتخفيضات الضريبية:

تحرص الدولة على اتِّباع سياسة الحماية الجمركية، وتُقدِّم – في الوقت نفسه– حوافز ضريبية، مثل: إعفاء أرباح الشركات الصناعية من ضريبة الدخل مُدَّة مُحدَّدة، أو تخفيض الضرائب على الاستثمارات في قطاعات مُعيَّنة، كما هو الحال في قطاع الطاقة المُتجدِّدة وقطاع التكنولوجيا وقطاع الصناعات الدوائية. فقد شهد قطاع الصناعات الدوائية الأردنية نموًّا ملحوظًا بدعم من السياسات الحكومية؛ إذ حظي هذا القطاع بإعفاءات ضريبية، وتحفيزات داعمة للتصدير. واليوم تُصدِّر شركات الأدوية الأردنية مُنتَجاتها إلى أكثر من 60 دولة؛ ما وفَّر آلاف الوظائف للشباب، وزاد من عائدات الدولة، ورفع مكانة الأردن عالميًّا في هذا المضمار.

4 – التسعير:

تَعْمد الحكومة إلى تحديد أسعار بعض السلع الأساسية، وفرض حَدٍّ أدنى للسعر في الأسواق؛ لضمان عدم بيع المُنتَج المحلي بأقلَّ من كلفته، في ما يُمثِّل حماية للمُنتِجين الصغار، ويمنع الممارسات الاحتكارية في الأسواق.

5 – سعر الصرف:

يُعَدُّ سعر الصرف أداة اقتصادية تستخدمها الدولة للتحكُّم في قيمة عملتها مُقابِل العملات الأجنبية؛ فإذا قرَّرت الدولة خفض قيمة عملتها (سياسة تخفيض سعر الصرف)، فإنَّ صادراتها تصبح أرخص في الأسواق العالمية؛ ما يُحفِّز الدول الأُخرى إلى شرائها. وفي المُقابِل، تصبح السلع المستوردة أكثر سعرًا وغلاءً، فيقلُّ استيرادها؛ ما يدعم الإنتاج المحلي. أمّا إذا أقدمت الدولة على رفع قيمة عملتها، فإنَّ السلع المستوردة تصبح أرخص، لكنَّ ذلك قد يَحدُّ من القدرة التنافسية للصادرات المحلية.

6 – تطوير القوى العاملة:

تحرص الحكومة على تدريب العَمالة المحلية، وإكسابها المهارات المهنية اللازمة للعمل في الشركات والمدن الصناعية. على سبيل المثال، تُعَدُّ مؤسسة التدريب المهني واحدة من ركائز سوق العمل في المملكة؛ إذ سعت المؤسسة منذ إنشائها عام 1976 م إلى تأهيل الشباب والشابّات، بمَنْ فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة؛ لإكسابهم المهارات المطلوبة في سوق العمل، وإثراء معارفهم وخبراتهم، وتمكينهم من مواكبة التطوُّرات التكنولوجية.

7 – دعم مناهج البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال الصناعية:

تؤدّي السياسات الاقتصادية، وبخاصة الصناعية منها، دورًا محوريًّا في تحفيز الابتكار وتعزيز ريادة الأعمال؛ إذ يُمكِن للحكومة إيجاد بيئة داعمة للابتكار والنمو الاقتصادي عن طريق ما يأتي:

أ– تقديم الحوافز المالية، مثل: القروض المُيسَّرة، والإعفاءات الضريبية للمشروعات الناشئة؛ ما يُحفِّز الأفراد إلى بَدْء مشروعات صناعية مُبتكَرة.

ب– دعم البحث العلمي والتطوير، وذلك بتمويل البحوث في الجامعات والمراكز المُتخصِّصة، وربطها بالقطاع الصناعي؛ لتحويل الأفكار إلى مُنتَجات قابلة للتسويق.

ج- إنشاء حاضنات للأعمال، وذلك بتوفير بيئة داعمة لرُوّاد الأعمال، تُمكِّنهم من تجربة أفكارهم وتطويرها.

د- استقطاب وسائل التكنولوجيا الحديثة وأدواتها المُتعدِّدة عن طريق الشراكات الدولية ونقل الخبرات؛ سعيًا لتطوير الصناعات المحلية.

هـ- فتح الأسواق أمام المُنتَجات المُبتكَرة، وذلك باتِّباع سياسة تقوم على تفضيل الدولة للمُنتَجات الوطنية الجديدة في حال المشتريات الحكومية.

على سبيل المثال، أطلقت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة في الأردن العديد من البرامج التي تُمكِّن رُوّاد الأعمال الشباب من الحصول على ما يَلزمهم من دعم مالي وتقني؛ ما أسهم في نمو العديد من الشركات الناشئة، وفتح فرص عمل جديدة في هذا المجال.

- إذا كنْتُ مستشارًا اقتصاديًّا لوزير الصناعة، فما أدوات السياسة الصناعية التي سأقترحها لتشجيع الصناعة المحلية وتوفير فرص العمل؟
- كيف تُسهِم السياسة الصناعية في تشجيع الريادة والابتكار؟

نشاط

في السنوات الأخيرة، أخذ الأردن يخطو خطوات إيجابية نحو دعم الصناعات المحلية، لا سيَّما في القطاع التكنولوجي؛ ما مكَّنه من استقطاب استثمارات أجنبية ووطنية وفَّرت الآلاف من فرص العمل، فظهر جيل جديد من الشباب الأردني مِمَّنْ تخرَّجوا في المدارس والجامعات، وأصبحوا يعملون اليوم في شركات صناعية تُصدِّر مُنتَجاتها إلى مختلف أنحاء العالَم.

أبحث - بالتعاون مع أفراد مجموعتي- في مصادر المعرفة الموثوقة في شبكة الإنترنت، أو في أيِّ مصدر موثوق متاح، عن مثال واقعي لمشروع صناعي أردني يحمل طابع الابتكار أو التكنولوجيا، ويُصدِّر مُنتَجاته إلى مختلف دول العالَم، أو يُوفِّر فرص عمل عديدة للشباب. بعد ذلك أُعِدُّ عرضًا تقديميًّا عن هذا المشروع، أُضمِّنه عنوانًا للمشروع، ونوع الصناعة التي يَتْبع لها المشروع، وماهيَّة الدعم المُقدَّم له، وأثره في الابتكار وفرص العمل والتصدير، ثمَّ أعرضه أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

أثر السياسة الصناعية في الشركات:

تُؤثِّر السياسة الصناعية تأثيرًا مباشرًا في الشركات، ويتمثَّل ذلك في ما يأتي:

1- **زيادة القدرة التنافسية**؛ إذ تساعد الصناعاتُ المحلية المدعومة الشركاتِ على منافسة المُنتَجات الأجنبية.

2- **خفض التكاليف**؛ فتوطين الإنتاج يُقلِّل من تكاليف النقل والرسوم الجمركية.

3- **التوسُّع والنمو**؛ إذ يُمكِن للشركات أنْ تفتح أبوابًا للتصدير إلى الأسواق الإقليمية والأسواق العالمية.

نسخة قيد الإعداد

أثر السياسة الصناعية في الأفراد والأُسَر:

تُسهِم السياسة الصناعية في تحسين حياة الأفراد والأُسَر من جوانب عِدَّة، أبرزها:

1 – **استقرار الأسعار**؛ إذ يُقلِّل الإنتاج المحلي من تأثير تقلُّبات الأسعار العالمية في السلع والخدمات.

2 – **رفع مستوى المعيشة**، وذلك بزيادة الدخل، وتوفير فرص عمل مستقرة ومُتنوِّعة للأفراد؛ ما يُعزِّز من رفاهيتهم.

3 – **تنمية المجتمعات المحلية**؛ إذ تدعم الشركات والمصانع البِنية التحتية والخدمات في المناطق المحيطة بها.

4 – **تعزيز الثقة الوطنية**؛ فالإقبال على شراء المُنتَجات المحلية يُنمّي لدى الأفراد شعورًا مُتزايِدًا بالثقة والفخر بالاقتصاد الوطني.

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

تُؤثِّر الحكومات تأثيرًا كبيرًا في القطاع الصناعي عن طريق أدوات السياسة الصناعية، مثل: الإعفاءات الضريبية، وتقديم القروض والإعانات للمُستثمِرين؛ بُغْيَةَ دعم الصناعات الناشئة، وتحقيق الصناعة المستدامة. كذلك تُشجِّع الحكومات الابتكار وريادة الأعمال الصناعية؛ لكي تُسهِم المشروعات الناجحة في زيادة الإنتاج المحلي، وتعزيز مكانة الاقتصاد الوطني.

نسخة قيد الإعداد

نصيحة

لا ينبغي لنا النظر إلى السياسة الصناعية بوصفها قرارات حكومية فحسب، بل إنَّها تُعَدُّ ركيزة أساسية في بناء مستقبل الدولة الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل عديدة لنا ولأبناء جيلنا. ولهذا، فإنَّ اهتمام الدولة بالصناعة إنَّما هو – في الحقيقة – استثمار لطاقات الشباب؛ فقطاع الصناعة يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مهارات العاملين من الشباب، وخبراتهم، وابتكاراتهم.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أُوضِّح المقصود بكلٍّ ممّا يأتي:

1 – السياسة الصناعية.

2 – الخصخصة.

السؤال الثاني: أُحدِّد الجهة المسؤولة عن السياسة الصناعية.

السؤال الثالث: أُفسِّر سبب اختيار الحكومة لكل موقف من المواقف الآتية:

1 – نقل ملكية المشروعات من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص.

2 – عدم التدخُّل في القضايا الصناعية أحيانًا.

3 – حماية القطاع الصناعي من المنافسة الخارجية.

السؤال الرابع: أُوضِّح اثنتين من أدوات السياسة الصناعية.

السؤال الخامس: أُبيِّن كيف تُسهِم السياسة الصناعية في تحسين حياة الأفراد والأُسَر.

نسخة قيد الإعداد

اختبار نهاية الوحدة

السؤال الأوَّل:

أُوضِّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:

1 – السياسات الاقتصادية. 2 – الضرائب المباشرة. 3 – النفقات العادية.

السؤال الثاني:

أُحدِّد أبرز أدوات السياسات الاقتصادية الآتية:

1 – السياسة المالية. 2 – السياسة النقدية. 3 – السياسة التجارية. 4 – السياسة الصناعية.

السؤال الثالث:

أضع إشارة (√) بجانب العبارة الصحيحة، وإشارة (×) بجانب العبارة غير الصحيحة في ما يأتي، ثمَّ أُصحِّح الخطأ إنْ وُجِد:

1 – إذا انتهجت الدولة سياسة مالية توسُّعية، فإنَّها تعمل على زيادة الضرائب، وخفض حجم الإنفاق العام. ( )

2 – حين يشهد الاقتصاد مُعدَّلات تضخُّم مُرتفِعة، فإنَّ البنك المركزي يسعى إلى تقليل السيولة النقدية في الأسواق. ( )

3 – قد تتسبَّب السياسة التجارية في ارتفاع الأسعار، فتتراجع القدرة الشرائية للأُسَر؛ ما يضطرُّها إلى تغيير أولويات الإنفاق. ( )

4 – تحتفظ الحكومة بالمنشآت العامة، ولا تنقل ملكيتها إلى القطاع الخاص؛ سعيًا لتحسين الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وتقليل الأعباء المالية على الدولة. ( )

السؤال الرابع:

تُعَدُّ عمليات السوق المفتوحة واحدة من أهمِّ أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لتنظيم حجم المعروض النقدي في الاقتصاد. أُوضِّح كيف يُمكِن استخدام هذه الأداة في كلٍّ من الحالتين الآتيتين:

1 – تحفيز النشاط الاقتصادي. 2 – كبح جِماح التضخُّم.

السؤال الخامس:

أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلِّ ممّا يأتي:

1 – تُصنَّف النفقات العامة بحسب طبيعة الإنفاق إلى نفقات:

أ) جارية، ورأسمالية. ب) إدارية، واقتصادية.

ج) عادية، وغير عادية. د) حقيقية، وتحويلية.

نسخة قيد الإعداد

2- **تهدف السياسة النقدية الانكماشية إلى:**

أ) زيادة المعروض النقدي.
ب) تحفيز النمو الاقتصادي.
ج) خفض سعر الفائدة.
د) تقليل المعروض النقدي.

3- **أداة السياسة التجارية التي تضع حَدًّا أعلى لحجم المستوردات خلال مُدَّة زمنية مُعيَّنة؛ لحماية المُنتَج المحلي من المنافسة الأجنبية، هي:**

أ) الرسوم الجمركية.
ب) نظام الحصص.
ج) نظام الإعانات الحكومية.
د) نظام الدعم.

4- **جميع ما يأتي من الآثار المُترتِّبة للسياسة التجارية على الشركات، ما عدا:**

أ) سياسة الحماية التجارية التي قد تمنح الشركات المحلية فرصة للنمو عبر تقليل المنافسة الأجنبية.
ب) سياسة التجارة الحُرَّة التي تدفع الشركات إلى تطوير مُنتَجاتها وتحسين كفاءتها لتظلَّ قادرة على المنافسة.
ج) تفكير الشركات في التوسُّع إلى أسواق جديدة بناءً على مدى الانفتاح التجاري.
د) زيادة دخل الشركات وانتعاش الأسواق عند خفض الضرائب؛ ما يُحفِّز الأفراد إلى الإنفاق.

5- **جميع ما يأتي من الخيارات الأساسية التي قد تعتمدها الحكومة لتحديد موقفها من الاستثمارات الأجنبية، ما عدا:**

أ) استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج.
ب) اتِّخاذ موقف مُحايِد من رؤوس الأموال الأجنبية.
ج) انتهاج سياسة انتقائية لرؤوس الأموال.
د) منع دخول رؤوس الأموال الأجنبية.

السؤال السادس:

أُوضِّح كيف تُسهِم السياسة الصناعية في تشجيع الريادة والابتكار.

السؤال السابع:

بناءً على دراستي أدوات السياسة الصناعية، أُعلِّل ما يأتي:

1- تدخُّل الحكومة بتحديد أسعار بعض السلع الأساسية، أو فرضها حَدًّا أدنى للسعر في الأسواق.

2- تخفيض الدولة قيمة عملتها (سياسة تخفيض سعر الصرف) يدعم الإنتاج المحلي.

3- تفضيل الحكومة شراء مُنتَجات وطنية المَنشَأ، حتّى لو كانت أقلَّ في مواصفاتها من مثيلاتها الأجنبية.

مسرد المصطلحات

المصطلح (المفهوم)		التعريف
المؤسسات المالية الدولية	International Financial Institutions	مؤسسات عالمية أنشأتها مجموعة من الدول؛ لتعزيز الاستقرار المالي والنقدي العالمي، ودعم التنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء بوجه خاص، وهي تخضع لأحكام القانون الدولي.
مؤتمر بريتون وودز	Bretton Woods Conference	مؤتمر عُقِد في ولاية نيو هامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1944م، وقد حضره مُمثِّلون عن 44 دولة، وكان له دور بارز في تأسيس البِنية المؤسسية للنظام المالي الدولي؛ إذ تمخَّض عنه إنشاء العديد من المؤسسات المالية الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (أصبح جزءًا من مجموعة البنك الدولي لاحقًا)، وذلك لدعم جهود إعادة إعمار الدول المُتضرِّرة من الحرب، وتجنُّب تكرار الأزمات الاقتصادية، إضافةً إلى تمكين الدول النامية من الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق توفير التمويل والخبرات الفنية اللازمة لها، وتهيئة بيئة تعاون اقتصادي دولي أكثر فعّالية.
الأزمات الاقتصادية	Economic Crise	اختلال حادٌّ ومُفاجِئ في النشاط الاقتصادي يؤدّي إلى تراجع النمو، وارتفاع مُعدَّلات البطالة، واضطراب حركة الأسواق المالية.
صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund	مؤسسة مالية دولية أُنشِئت عام 1944م أثناء انعقاد مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدأ الصندوق نشاطه رسميًّا عام 1945م، واليوم يضمُّ الصندوق في عضويته 191 دولة، ويتولّى أداء ثلاث مهام أساسية، هي: تعزيز التعاون النقدي الدولي، وتشجيع التوسُّع في التجارة والنمو الاقتصادي، والحَدُّ من السياسات التي قد تُلحِق ضررًا بالرخاء العالمي.
حقوق السحب الخاصة	Special Drawing Rights	احتياطيات دولية أنشأها صندوق النقد الدولي عام 1969م لدعم الاحتياطيات الرسمية للبلدان الأعضاء؛ إذ يُمكِن لهذه البلدان مبادلة حقوق السحب الخاصة في ما بينها بعملات أُخرى، علمًا بأنَّ قيمتها تستند إلى سَلَّة من خمس عملات رئيسة، هي: الدولار الأمريكي، واليورو، واليوان الصيني، والين الياباني، والجنيه الاسترليني.
ميزان المدفوعات	Balance Of Payment	سجل محاسبي يحوي جميع المعاملات الاقتصادية بين دولة مُعيَّنة وبقيَّة دول العالَم خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة، تكون عادةً سنة واحدة. وهو يشمل جميع التدفُّقات النقدية الداخلة إلى الدولة وتلك الخارجة منها؛ سواء كانت مُتعلِّقة بالسلع، أو الخدمات، أو رؤوس الأموال، أو التحويلات المالية.

المصطلح (المفهوم)		التعريف
الهياكل المؤسسية والإدارية	Institutional and Administrative Frameworks	الإطار التنظيمي والقانوني والإداري الذي تُبْنى عليه مؤسسات الدولة، والذي يُحدِّد كيفية توزيع الصلاحيات، واتِّخاذ القرارات، وتنفيذ السياسات، وإدارة الموارد، والرقابة على الأداء.
التغيُّر المناخي	Climate Change	أحد أبرز التحدِّيات العالمية التي تُهدِّد السلام والأمن والاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، والتي تُعْزى إلى التحوُّل الطويل الأَمَد في أنماط المناخ على مستوى العالَم أو في مناطق مُحدَّدة منه. وهو يتمثَّل في حدوث تغيُّرات في مُتوسِّط درجات الحرارة، وأنماط الهطل، إضافةً إلى تزايد حِدَّة الظواهر الجوية، مثل: العواصف، والجفاف، والفيضانات.
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	International Bank for Reconstruction and Development IBRD	مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية، أُنشِئت أثناء عقد مؤتمر بريتون وودز عام 1944م. تُمثِّل هذه المؤسسة أكبر بنك إنمائي على مستوى العالَم، وهي تدعم رسالة مجموعة البنك الدولي بتقديمها القروض والضمانات ومُنتَجات إدارة المخاطر والخدمات الاستشارية للدول المُتوسِّطة الدخل والدول المُنخفِضة الدخل التي تتمتَّع بالأهلية الائتمانية، فضلًا عن مشاركتها في تنسيق جهود الاستجابة والتصدّي للتحدِّيات الإقليمية والعالمية.
المؤسسة الدولية للتنمية	International Development Association IDA	الذراع التابعة لمجموعة البنك الدولي التي تُعْنى بمساعدة أكثر بلدان العالَم فقرًا. أُنشِئت هذه المؤسسة عام 1960م بهدف الحَدِّ من الفقر، وذلك بتقديم قروض مُيسَّرة خالية من الفائدة أو مُنخفِضة الفائدة، والسماح بمُدَد سداد طويلة ومرنة، إضافةً إلى توفير منح مُوجَّهة نحو برامج ومشروعات تُسهِم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوات الاجتماعية، وتحسين مستويات المعيشة لقاطني الدول الفقيرة.
مؤسسة التمويل الدولية	International Finance Corporation IFC	أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تُعْنى بتعزيز الاستثمار في القطاع الخاص بوصفه مُحرِّكًا رئيسًا للتنمية في الدول النامية. واليوم يمتدُّ تأثير المؤسسة الدائم إلى نحو أكثر من 100 دولة. سعت المؤسسة منذ عام 1956م إلى تمكين رُوّاد الأعمال في جميع أنحاء العالَم بهدف تطبيق الحلول المستدامة على نطاق واسع، والعمل على تحويل الأفكار الخلّاقة إلى مُحرِّكات للنمو الشامل، واستحداث الملايين من فرص العمل، والارتقاء بمستوى المعيشة، وإحداث تحوُّل في المجتمعات المحلية.

المصطلح (المفهوم)		التعريف
وكالة ضمان الاستثمار المُتعدِّدة الأطراف	Multilateral Investment Guarantee Agency MIGA . IFC	وكالة تُعْنى بتقديم ضمانات التأمين من المخاطر السياسية والمخاطر غير التجارية (مثل الحروب)، والاضطرابات المدنية. تهدف هذه الضمانات إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية عن طريق تقليل المخاطر التي قد يُواجِهها المُستثمِرون؛ ما يُسهِم في دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.
المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار	International Centre for Settlement of Investment Disputes ICSID	مؤسسة دولية أنشأتها مجموعة البنك الدولي عام 1966م بهدف توفير آليَّة حيادية ومستقلة لتسوية النزاعات بين المُستثمِرين الأجانب والدول المُضيفة؛ سواء كان ذلك عن طريق الوساطة، أو التحكيم، أو تقصّي الحقائق.
الاستدامة المالية	Financial Sustainability	قدرة الدولة أو المؤسسة أو الفرد على إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعّالية، وبطريقة تحافظ على توازن مالي مستمر ومستقر يضمن تلبية الحاجات الحالية والحاجات المستقبلية في آنٍ معًا.
تقلُّبات السوق	Market Volatility	تغيُّرات تحدث في السوق، وتُعَدُّ مقياسًا لمستوى تذبذب الأسعار صعودًا أو هبوطًا.
الموارد المالية	Financial Resources	جميع الأموال والمصادر النقدية المتاحة التي يُمكِن استخدامها في سَدِّ النفقات، وتحقيق الأهداف. وهي تشمل الاستثمارات، والقروض، والمنح.
إدارة التكاليف	Cost Management	عملية تشمل التخطيط والتنظيم والتوجيه للموارد المالية بهدف تحقيق أقصى قَدْر مُمكِن من الكفاءة والفعّالية في استخدام المال، والحَدِّ من الهدر؛ تحقيقًا للأهداف المالية والأهداف التشغيلية.
التنافسية في السوق	Market Competition	قدرة الشركات على المنافسة بفعّالية، وجذب العملاء، وتحقيق أهدافها في ظلِّ وجود مُنافِسين آخرين. يشمل ذلك القدرة على تقديم مُنتَجات أو خدمات ذات جودة عالية، وأسعار تنافسية، وخدمة عملاء مُتميِّزة، إضافةً إلى الابتكار المستمر.
التكنولوجيا المالية	FinTech	استخدام مُنتَجات جديدة وابتكارات تقنية تهدف إلى تحسين عمليات تقديم الخدمات المالية وإدارتها.

نسخة قيد الإعداد

المصطلح (المفهوم)		التعريف
الاقتصاد الأخضر	Green Economy	اقتصاد يهدف إلى خفض نسبة انبعاثات الكربون، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل صديقة للبيئة، من دون التأثير سلبًا في النمو الاقتصادي أو فرص العمل. بعبارة أُخرى، الاقتصاد الأخضر هو نموذج اقتصادي يُعْنى بالنمو الاقتصادي، ويحافظ – في الوقت نفسه– على البيئة، ويعمل على تحقيق التنمية المستدامة.
انبعاثات الكربون	Carbon Emissions	إطلاق غازات الدفيئة، وبخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز، في الغلاف الجوي؛ نتيجةً للأنشطة البشرية (مثل استخدام الوَقود الأحفوري في النقل والصناعة وإنتاج الطاقة) والعمليات الطبيعية؛ ما يعمل على حبس الحرارة، ويزيد من ظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض.
التمويل الأخضر	Green Financing	نوع من أنواع التمويل الذي يهدف إلى توفير الموارد المالية (قروض، استثمارات، سندات، تسهيلات) لدعم المشروعات والأنشطة التي تهدف إلى حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة؛ أيْ توفير الأموال للمشروعات التي تُقلِّل من انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتعزيز استخدام الموارد المُتجدِّدة، وحماية التنوُّع البيولوجي. يشمل التمويل الأخضر مجموعة واسعة من الأدوات والآليّات المالية، مثل: السندات الخضراء، والقروض الخضراء، وصندوق المناخ الأخضر.
السندات الخضراء	Green Bonds	أدوات دَيْن تُصدِرها الحكومات أو المؤسسات لتمويل مشروعات مُرتبِطة بالمناخ، أو حماية البيئة، مثل: مشروعات الطاقة المُتجدِّدة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح)، واستخدام الطاقة الفعّال، وإدارة المياه والصرف الصِّحِّي، والنقل المستدام، والمباني الخضراء. تمتاز السندات الخضراء بأنَّها مُخصَّصة حصريًّا لتمويل (أو إعادة تمويل) مشروعات تُحقِّق أهدافًا بيئيةً، إضافةً إلى التزامها بالشفافية والتقارير الدورية.
صندوق المناخ الأخضر	Climate Fund	صندوق تمويل مناخي أُنشِئ عام 2010م، وهو تابع للأُمم المتحدة، ويهدف إلى مساعدة الدول النامية على تحقيق أهدافها في مواجهة تغيُّر المناخ؛ سواء أكان ذلك بالتخفيف من آثار تغيُّر المناخ وتقليل نسبة انبعاثات الكربون، أم بالتكيُّف مع تغيُّرات المناخ.

نسخة قيد الإعداد

المصطلح (المفهوم)		التعريف
التقارير المالية المستدامة	Sustainable Financial Report	وثائق تُصدِرها الشركات والمؤسسات المالية لتوثيق أدائها وتأثيرها في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. تهدف هذه التقارير إلى إظهار مدى التزام المؤسسة بمبادئ الاستدامة، وكيفية تحقيقها التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والإسهام في رفاهية المجتمع.
الذكاء الاصطناعي التوليدي	Generative Artificial Intelligence	فرع من فروع التعلُّم الآلي، يعتمد على الشبكات العصبية الاصطناعية المُتعدِّدة الطبقات لمحاكاة طريقة عمل الدماغ البشري في معالجة المعلومات.
التعلُّم العميق	Deep Learning	أحد فروع الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلُّم الآلي (Machine Learning ML) الذي يعتمد على الشبكات العصبية الاصطناعية المُتعدِّدة الطبقات لمحاكاة طريقة عمل الدماغ البشري في معالجة البيانات واستخلاص الأنماط والتنبُّؤات.
التمويل التفاعلي	Interactive Finance	أحد أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في البنوك الأردنية؛ إذ يتيح للعملاء التفاعل مع الأنظمة المصرفية باستخدام اللغة العربية، وهو ما يجعل الوصول إلى الخدمات المالية أكثر سهولة وسرعة.
تحليل المشاعر المالية	Financial Sentiment Analysis	تحليل تلقائي لمشاعر المُستثمِرين والمُستخدِمين عن طريق مراجعة النصوص المالية (مثل: الأخبار، وتغريدات السوق، وتقارير الأرباح)، أو مراجعة تعليقات المُستخدِمين بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية (NLP).
المستشار المالي الذكي	AI Financial Advisor	نظام ذكي يستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي لتحليل وضع العملاء المالي، وتقديم نصائح استثمارية مُخصَّصة، وإدارة المَحافظ الاستثمارية.
المستشار الآلي	Robo–Ad–visor	نظام ذكي يستخدم الخوارزميات والذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات الاستشارة المالية وإدارة المَحافظ الاستثمارية بتكلفة أقلَّ من دون تدخُّل بشري مباشر.
هندسة الأوامر	Prompt Engineering	فنُّ صياغة الأسئلة أو التوجيهات بطريقة ذكية للحصول على أفضل النتائج من أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تقديم نصائح مالية دقيقة وشخصية.
أوامر (JSON Prompting)	JSON Prompting	تقنية مُتقدِّمة لهيكلة الأوامر التي يتلقّاها الذكاء الاصطناعي باستخدام تنسيق (JSON)؛ لضمان وضوح التعليمات ودِقَّة النتائج.
خصوصية البيانات	Data Privacy	حماية المعلومات الشخصية والبيانات المالية الحسّاسة من الوصول غير المُصرَّح به، وضمان استخدامها بصورة قانونية وآمنة.

نسخة قبل الاعتماد

المصطلح (المفهوم)		التعريف
الهجمات الاستخراجية	Extraction Attacks	امتلاك المُهاجِمين تقنيات مُتطوِّرة تُمكِّنهم من استخراج بيانات التدريب من النماذج المُدرَّبة. وهذا يعني أنَّ المعلومات المالية الحسّاسة التي استُخدِمت في التدريب قد تكون قابلة للاستخراج على أيدي أطراف ضارَّة.
التحليل الاستنتاجي	Inference Attacks	القدرة على استنتاج معلومات حسّاسة عن طريق تحليل أنماط استجابة النموذج، وتعذُّر اكتشاف البيانات بصورة مباشرة.
التعلُّم الفيدرالي	Federated Learning	تقنية تتيح تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي من دون نقل البيانات الحسّاسة إلى خادم مركزي.
التشفير	Encryption	تحويل البيانات إلى شكل مُرمَّز لا يُمكِن قراءته إلّا باستخدام مفتاح خاص؛ ما يُوفِّر الحماية للمعلومات، ويمنع الوصول غير المُصرَّح به إليها.
إخفاء الهُوِيَّة	Anonymization	تقنية تتيح إزالة أيِّ معلومات قد تؤدّي إلى تحديد هُوِيَّة الأشخاص من مجموعات البيانات، أو تعديل هذه المعلومات على نحوٍ يُحقِّق هذا الهدف.
الحوسبة الآمنة	Secure Computing	مجموعة من التقنيات تتيح معالجة البيانات الحسّاسة من دون كشف عن محتواها الحقيقي.
التحيُّز	Bias	تحيُّز أنظمة الذكاء الاصطناعي لفئات مُعيَّنة أو العمل بما يضرُّها؛ ما يؤدّي إلى نتائج غير عادلة، أو نتائج يشوبها نوع من التمييز.
السياسات الاقتصادية	Economic policies	مجموعة من الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة في إدارة الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف مُحدَّدة.
السياسة المالية	Fiscal Policy	الإجراءات التي تتَّخذها الحكومة لإدارة الاقتصاد عن طريق الضرائب والإنفاق العام.
النفقات العامة	Public Expenditures	جميع المبالغ التي تُنفِقها الحكومة على مختلف القطاعات والأنشطة؛ لضمان سَيْر العمليات الحكومية، وتلبية احتياجات المجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية للمُواطِنين، والمحافظة على الأمن والاستقرار، وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية.

نسخة قيد الإعداد

المصطلح (المفهوم)		التعريف
السياسة المالية الانكماشية	Contractionary Fiscal Policy	سياسة تنتهجها الحكومة للحَدِّ من الطلب الكلي في قطاع الاقتصاد؛ إذ تعمل الدولة على كبح جِماح التضخُّم الذي يُعَدُّ سببًا للإنفاق الزائد في السوق، وهو ما يُؤدّي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، ومن ثَمَّ استقرار الوضع الاقتصادي.
السياسة المالية التوسُّعية	Expansionary Fiscal Policy	سياسة تنتهجها الحكومة حين يعاني الاقتصاد حالةً من الركود أو البطالة؛ ما يضطرُّها إلى ضَخِّ أموال أكثر في السوق لدفع عجلة الإنتاج، وتلبية الزيادة على الطلب، وتشجيع الاستثمار والاستهلاك.
السياسة النقدية التوسُّعية	Expansionary Monetary Policy	إجراءات تهدف إلى زيادة المعروض النقدي لتحفيز النمو الاقتصادي.
السياسة النقدية الانكماشية	Contractionary Monetary Policy	إجراءات تهدف إلى تقليل المعروض النقدي للحَدِّ من التضخُّم.
السياسة التجارية	Commercial Policy	مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تعتمدها الدولة لتنظيم تجارتها الخارجية؛ بُغْيَةَ تقييد الواردات أو دعم الصادرات، بما يُحقِّق أهدافًا اقتصاديةً مُعيَّنةً.
سياسة التجارة الحُرَّة	Free Trade Policy	سياسة تجارية تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي العالمي، وتوسيع خيارات المُستهلِكين، عن طريق إزالة القيود على حركة السلع بين الدول؛ ما يسمح بدخول السلع إلى الأسواق والخروج منها دون فرض أيِّ قيود أو رسوم جمركية، وهو ما يؤدّي إلى تسهيل عمليات التبادل التجاري.
سياسة الحماية التجارية	Protectionism Policy	سياسة تجارية تهدف إلى حماية المُنتَجات والصناعات المحلية – وبخاصة الناشئة منها– من المنافسة الأجنبية، وذلك بفرض قيود تُعرقِل حركة التجارة بين الدول.
نظام التعرفة الجمركية	Tariffs	نوع من الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة؛ لحماية الصناعات المحلية من منافسة هذه السلع. وفي بعض الحالات، قد تُفرَض هذه الضرائب على الصادرات.
نظام الحصص	Quotas	وضع حَدٍّ أعلى لحجم المستوردات خلال مُدَّة زمنية مُعيَّنة؛ لحماية المُنتَج المحلي من المنافسة الأجنبية.

المصطلح (المفهوم)		التعريف
نظام الإعانات الحكومية (الدعم)	**Subsidies**	منح الدولة الشركات والمصانع المحلية مُخصَّصات مالية كي تُنتِج سلعًا تَحُلُّ مَحلَّ السلع المستوردة؛ أيْ تقديم الدولة دعمًا نقديًّا للمُصنِّعين المحليين، يُمكِّنهم من خفض تكاليف الإنتاج، فتزداد قدرتهم التنافسية في الأسواق المحلية والأسواق الدولية، فضلًا عن تحسين المُنتَج المحلي وتطويره لغرض التصدير.
السياسة الصناعية	**Industrial Policy**	مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الدولة للتأثير في القطاع الصناعي وقراراته، وحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، وتوجيه الاستثمار نحو قطاعات مُعيَّنة لإحلال المُنتَجات المحلية مَحلَّ تلك المستوردة، وتشجيع الصادرات.
الخصخصة	**Privatization**	نقل ملكية المشروعات والخدمات وإدارتها من القطاع العام (الحكومة) إلى القطاع الخاص على نحوٍ كلي أو جزئي، بهدف تحسين الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وتقليل الأعباء المالية على الدولة.

نسخة قيد الإعداد